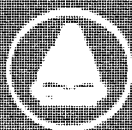
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

المعتدلون فى السياسة المصرية

«دراسة فى شخصية ابراهيم الهلباوى»

د. أحمد الشربينى السيد





مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الاخراج الفنى : مراد نسيم

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

المعتدلون فى السياسة المصرية

« دراسة فى شخصية ابراهيم الهلباوى »

تأليف

د . أحمد الشربينى السيد

كلية الآداب - جامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩١

تقـــديم

الاعتدال والتطرف قضية ظلت مطروحة بالحاح على الساحة السياسية المصـــرية منذ أن تعددت المواقف للمتواجدين فى هذه الساحة ·

ونتيجة لما تعرضت له مصر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر من تدخلات أجنبية واطماع استعمارية ، الامر الذى شكل المحور الاساسى الذى دارت حوله الحياة السياســـية ، ارتبطت قضية الاعتدال والتطرف بهذه التدخلات وتلك الأطماع · واصبح من يتشددون فى مواجهتها هم المتطرفون ومن يسعون الى ايجاد صيغة للتعايش معها هم المعتدلون ·

ومن هذا المنطلق تواجد التياران ، المتطرف والمعتدل ، على الساحة السياسية المصرية ، بهذا المعنى لما يزيد عن ثلاثة ارباع القرن ·

وكان لكل تيار رجاله ، ونقدم فى هذا العدد من «مصر النهضة» أحد رجال « تيار الاعتدال » ·· ابراهيم الهلباوى ·

وصاحب هذا العمل هو الدكتور « أحمد الشربينى » مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة ، والذى اعتمد فى

دراسته على مذكرات الهلباوى التى قدمت كثيرا من الجوانب التى لم تكن معروفة عن تلك الشخصية باعتبارها ممثلة لتيار الاعتدال ٠

واذا كان الدكتور الشربينى قد استهل دراسته بتقديم رؤيته حول « مدرسة المعتدلين » فانه قد سعى الى تحديد موقع الهلباوى داخل هذه المدرسة وانطلق منها الى الجوانب الاساسية لنشاطات الرجل ، بـــدءا من موقفه من ثورة ١٩١٩ ، ومرورا بمرافعـــاته السياسية ، وانتهاء بدوره فى الحياة النيابية ٠

وفى تقديرنا ان الكتابة عن بعض الشخصيات التى لاتحظى بشعبية لا تلقى اقبالا كبيرا من جـــانب المؤرخين ، ولكنها لكتابــة ضرورية فهى فى نهاية الأمر تجلى جوانـــب مطلوب اجلائهـــا من التاريخ المصرى الحديث ، وهو ما فعله الدكتور الشربينى ، وهو ما ترحب به « مصر النهضة » ٠

وعلى الله قصد السبيل ؟

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصــل الأول

الحركة الوطنية بين الاعتدال والتطرف في المرحلة الأولى
« ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ »

الاعتدال والتطرف من المفاهيم التى شاع اســتخدامها بين الباحثين فى العلوم الاجتماعية والسياسية ، والتى اختلفـوا فى تحديد محكاتها باختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية ، لأن ما تعتبره مدرسة اعتدالا ، قد تعتبره الأخرى تطرفا ، وقد يختلـف الاستخدام التاريخى للمفهومين لخصوصية الزمان والمكان ٠

واذا كان الفضل فى تصنيف التيارات السياسية فى بلد ما ووصفها بالاعتدال أو التطرف يعود الى الباحثين ، فان استخدامهما فى مصر قد جاء امتدادا ، لتصنيف سلطات الاحتـلال للتيارات السياسية المصرية ، التى تنامى وجودها ٠

فبعد أن أطلق كرومر على أصـحاب المصـالح الزراعية « الجيروند » اى المعتدلين ، نسـبة الى الجيرونـد فى الثورة الفرنسية(١) ، أخذ استخدام مفهوم الاعتدال يتردد بين الباحثين ،

حتى اطلق على التيار السياسى الذى مثله اصحاب المصالح الحقيقية ، الذين حرصوا على ألا تأتى تحركاتهم لتحقيق الاستقلال والدستور متعارضة مع مصالحهم التى تنامت فى ظل الاحتلال ـ الذى لم تر فى وجوده شرا على البلاد ـ ومن ثم نأت عن طفرة الخلاص منه ، ولم تر مانعا فى مسالمته ٠

وبالنسبة لمفهوم التطرف ، فقد حدث الشىء نفسه ، اذ لم تطلقه سلطات الاحتلال ، على جمعية سياسية أو جمعيات طرحت أفكارا راديكالية تتعلق بالاطار السياسى والاجتماعى لمصر ، بل أطلق على التيار السياسى الذى تبلور فى حزب سياسى ـ الحزب الوطنى ـ انتهج وسائل لتحقيق الاستقلال والدستور ، رأتها سلطات الاحتلال متطرفة ٠

اذن فمواقف وممارسات التيارات السياسية من قضية الاحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال والدستور ، كان المحك الذى استخدم فى تصنيف هذه التيارات بين الاعتدال والتطرف ، وهذا يتعارض مع الامانى الوطنية ، التى ترى فى التطرف ، اعتدالا فى مطالبها ، وفى الاعتدال تطرفا اذ انها ترى فيه تخليا عن حقوقها المشروعة ٠

واذا كانت ممالأة سلطات الاحتلال ومحاباتها هى المعول الأساسى فى الحكم بالاعتدال ، فقد ظهرت أحزاب سياسية ، كانت أكثر ممالأة للمحتلين ممن أسموا بالمعتدلين ، ومع ذلك فلم يتم تصنيفها مع المعتدلين ، ربما لضآلة وزنها جماهيريا ، وقلة اسهامها سياسيا ، أما بالنسبة للمتطرفين فقد ظهرت أحزاب أكثر تطرفا ، عرفت بأحزاب الرفض السياسى والاجتماعى ـ الحزب الجمهورى ، الحزب الاشتراكى المبارك ، الحزب الاشتراكى المصرى ـ طرحت آراء راديكالية حول التنظيم السياسى والاجتماعى لمصر ، ومع ذلك

لم تعرها سلطات الاحتلال اهتماما بقدر الاهتمام بالحزب الوطنى ، ربما لأن ماطرحته لم يكن محور الاهتمام العام ، فضلا عن أنها لم تكتسب ثقلا جماهيريا واسعا(٢) ·

وهذا التصنيف بين الاعتدال والتطـرف لايعنـــى أن التيارين السياسيين المصنفين ، قد ظـــلا على اعتدالهما أو تطرفهما على طول الخط ، بل كانت هناك امكانات مخالفة للاتجاه العام لكل تيار ، حيث توافرت لدى التيار المعتدل امكانات تطرف ، كما توافرت لدى التيار المتطرف امكانات اعتدال ، وهذا ما سيتضح من خلال دراستنا للتيارات السياسية المعتدلة والمتطرفة فى الحركة الوطنية . ابان المرحلة الاولى ·

***

لاشك فى أن محمد على باشا لعب دورا أساسيا فى تكوين طبقة أصحاب المصالح الزراعية المصرية من خـــلال منـــح فئات اجتماعية محددة ـ كبار موظفيه ، اقاربه ، بعض التجار الأجانب ـ مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ، مع حق التصرف التام فيها ، وذلك قبل أن ينصرم عهده ، بهدف خلق طبقة اجتماعية ترتبط مصالحها بنظامه ·

وعندما تناقضت مصالح هذه الطبقة ـ ولو جزئيا ـ مع التدخل الأجنبى ، الذى ازداد استنزافه لموارد البلاد الاقتصادية ، بدعوى تسديد الديون ، تطلعت تلك الفئات الى الاتحاد مع بعض العسكريين للمشاركة السياسية ، لتحديد صلاحيات الحاكم ، والاتراك ، ومنح الأمة سلطات تمكنها من المشاركة فى توجيه أمورها ·

ولما كان الضغط الغربى الذى ازداد على الحكومة المصرية ، يأبى تغيير الواقع بما لايتعارض مع مصالح الدائنين ، والرعايا الاجانب ، فقد كان متوقعا حدوث صراع اذا تمادى الوطنيون فى

ضغطهم على الخديو(٣) • لذلك حاول أصحاب المصالح الزراعية ، احتواء الأزمة ، بحث العناصر الوطنيـــة بالبعد عن التشـــدد أو التطرف ، الذى قد يؤدى الى تسليم مصر للانجليز ، وبهذا يكون قد توافر لدى كبار الملاك الزراعيين وعى غريزى بالمصلحة الخاصة، وتجلى فيما دار بين أحدهم وأحد الوطنيين ، الذى أبدى ـ أثنـاء الأزمة ـ لا مبالاة عند محاولة اثنائه عن تطرفه ، بدعوى أن « لاناقة لى فيها ولاجمل ـ يقصد مصر ـ » وعندئذ طالبه أحمد عبد الغفار ـ أحد أصـــحاب المصـــالح ـ بترك مصر « لأصـــحاب النياق والجمال(٤) » •

وبذلك يكون الملاك الزراعيين قد حرصوا منذ بداية الاحتكاك بين الوطنيين والخديو ، ومن ورائه القوى الأجنبية ، ألا تتعارض مواقفهم مع مصالحهم ، كما تصدوا لمحاولات غيرهم ، التى قـد تعرض مصالحهم للخطر •

ويتأكد هذا الحرص فى دعوة محمد سلطان رئيس مجلس شورى النواب ـ الذى تأسس وفق لائحة ١٨٦٦ ، وافتتحت جلساته فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ـ أعضائه الى حفظ عهود مصر مع الدول وعلاج الأمور « بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات(٥) » •

كذلك راجع أصحاب المصالح الزراعيين النظر فى مواقفهم من الثورة العرابية ، عندما أبدت الدول الأجنبية تدخلها فى مصر ـ بموجب المذكرة المشتركة فى يناير ١٨٨٢ ـ لحمـــاية الخديو ، واعادة الهدوء الى الساحة المصرية ، خاصة وأنهم تخوفوا من أن تتضح الأبعاد الاجتماعية للثورة فتطيح بهم ، وبمصالحهم ، بعد أن شهدت مناطق كثيرة تدمير قرى كبار الملاك ، والاستيلاء على الموارد الزراعية والحيوانية بالأبعاديات والجفالك،كما شهدت مناطق أخرى المطالبة باعادة توزيع الأراضى على الفلاحين ، بعد أن بث فيهم

خطباء الثورة أفكارا عن اعادة توزيع الثروة بالقسط ، وبحقوقهم فى أراضى كبار الملاك(٦) ٠

لهذا تنكر كثير من أصحاب المصالح الزراعية ـ منهم محمد سلطان باشا ، وعمر لطفى وأحمد عبد الغفار والسيد الفقى وغيرهم ـ للثورة واستجابوا لنصح الخديو الذى أكد لهم أن « مصلحتهم تقتضى الاعتدال والتخلى عن مساندة الثورة وتدعيم موقفه » كما كانوا أول من خطب ود قواد جيش الاحتلال عندما دخل مصر(٧) ٠

وهكذا أدرك أصحاب المصالح فى بداية الثورة ، أن مصالحهم تقتضى تهدئة الموقف ، ووقف تصعيد الثورة الى حد الاصطدام بالدول الأجنبية ذات المصالح فى مصر ، ولذلك قاموا بمحاولات غير مجدية داخل مجلس النواب لمنع هذا التصعيد،ومع ذلك وقفوا الى جانب الثورة ثم تنكروا لها عند أول مواجهة مع الانجليز حتى لاتتعرض مصالحهم للخطر ٠

وعندما أدركت سلطات الاحتلال أن هناك وعيا غريزيا بالمصلحة لدى أصحاب المصالح ، فقد راحت تعمل على تنميته ، واستغلاله لدعم وجود الاحتلال،من خلال مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية أفادتهم بالدرجة الأولى(٨) ٠كما سمحت لهم بقدر من المشاركة السياسية عن طريق المجالس النيابية ـ مجالس المديريات ، مجلس شورى القوانين،الجمعية العمومية التى نص عليها القانون الأساسى الصادر فى ١٨٨٣ ـ والتى ذادوا منها عن مصالحهم ، فى مرحلة أقنعتهم سلطات الاحتلال بحرصها على اعداد المصريين للحكم الذاتى وبضرورة الاصلاح الاجتماعى كمقدمة للاصلاح السياسى(٩) ٠

وبذلك ضمن الاحتلال وجود قوة اجتماعية ، أصبحت تؤمن

بقضية الاصلاح لا الثورة ، وان لم تكن اضعف القوى الوطنية خطورة عليه ، فهى أقلها ٠

وربما كان لنجاح الاحتلال فى قوقعة هذه الطبقة فى حدود مصالحها،دور فى اصابة الحركة الوطنية لفترة ـ تجاوزت العقد ـ بحالة من النكساح ، أعجزتها عن التحرك بفعالية ضد الاحتلال ، كما جعل هذه الطبقة تسير لأبعد الحدود فى مسالمة المحتلين ، حتى أن أبناءها كانوا يعبرون لوكالاتهم عن استيائهم عندما يلمسون نذر أحداث عنف فى مكان ما بمصر(١٠) ٠

ولايعنى اظهار بعض أصحاب المصالح تاييدهم للخديو عباس حلمى الثانى ، عندما أبدى مقاومة غير مسبوقة للمحتلين ، اثناء الأزمة الوزارية سنة ١٨٩٣ ، وكذلك اعتراضهم داخل مجلس شورى القوانين على مشروع الميزانية لاكثر من مرة ـ ١٨٩٤ ، ١٨٩٧ ـ(١١) ان علاقاتهم بالاحتلال ، قد وصلت حد التناقض ، فقد ظلوا على مسالمتهم للاحتلال ، وترويجهم لبقائه ، مما جعل كرومر يركز عليهم كعنصر توازن مع تيار الوطنيين المتشدد مع سلطات الاحتلال ٠

واذا كان الاحساس الغريزى بالمصلحة لدى كبار الملاك الزراعيين ، جعلهم يتحركون مع مصالحهم أينما كانت ، فقد جاء ابناؤهم من المثقفين ليعطوا لهذا البعد الغريزى بعدا علميا ، خصوصا وأن هؤلاء وجدوا أن مصلحتهم مرتبطةبالمحتلين،اما بارث عن آبائهم ، أو تاثرهم ببعض الشخصيات العامة المعتدلة ، التى تحلقوا حولها كالامام محمد عبده ٠

وعلى الرغم من تتلمذ محمد عبده على يد أستاذ ثائر كالافغانى ، واسهام كتاباته عن الوطنية ، والمطالبة بالحياة النيابية

فى تكوين الاطار الفكرى الذى انطلقت منه الثورة العرابية ، الا أنه لم يكن متطرفا فى بداية حياته ، بل ظل يعمل من خلال الوقائع لخلق رأى عام يستوعب ويشجع الافكار المعتدلة ، التى يريد تحقيقها(١٢)

ولا نستبعد أن يكون محمد عبده قد تأثر فى اعتداله،ومحاولته خلق رأى عام يستوعب الافكار المعتدلة من خلال كتاباته فى الوقائع ، برياض باشا رئيس الوزراء المعتدل(*) ، الذى أتى به الى الوقائع فى محاولة منه للنهوض بها كى تجارى الصحف الأخرى . وعلى الرغم من استعداد محمد عبده المعتدل ، قبل الثورة العرابية ، والمتمثل فى تحذيره لعرابى من اللجوء الى استخدام السلاح حتى لايقع الاحتلال(١٣) ، الا أن امكانات التطرف توافرت لديه عندما انخرط فى أتون الثورة ، وأصبح أحد أقطابها الذين كان لكتاباتهم دور فى تعبئة الرأى العام للوقوف بجانبها ، ولم يعد ذلك المصلح الذى يطالب بالتدرج فى الوصول الى الغايات(١٤) .

وقد أدى تطرف محمد عبده ،بمشاركته فى الثورة ، ومجاهرته بخلع الخديو ، الى محاكمته ، وابعاده عن مصر لست سنوات تقريبا « ١٨٨٢ ــ ١٨٨٩ » واصل خلالها تطرفه ، من خلال كتاباته المهيجة ضد الاستعمار فى العروة الوثقى ، التى اصدرها من باريس مع استاذه جمال الدين الافغانى ، والتى حالت سلطات الاحتلال بينها وبين الدخول الى مصر والسودان والهند أيضا(١٥) .

وبعد أن قضى محمد عبده سنوات نفيه مابين باريس وبيروت ، عاد الى مصر بأمر خديوى وبضغط كرومرى ليجد الظروف قد تغيرت عن ذى قبل . ففضلا عن استمرار حالة اليأس التى خيمت على المجتمع بعد ضرب الثورة العرابية وتصفية زعاماتها ، أصبح الانجليز يمثلون السلطة الفعلية فى حين تحولت السلطة الشرعية

الي سلطة شكلية ، أصبحت النصائح البريطانية حتى فى أهم المسائل السياسية ، ملزمة لها(١٦) ٠

أمام كل هذه المتغيرات التى اصابت المجتمع فى وقت قصير بعد ضرب الثورة ، كان على محمد عبده أن ينأى بنفسه عن أسلوب التطرف ، ويعود الى اعتداله ، فيسالم الخديو ما استطاع ، ويستعين بالانجليز فيما يراه من اصلاح ، لكن علاقته بالخديو عباس حلمى الثانى ، سرعان ما توترت بعد فترة وفاق وجيزة ، حاول الأخير بعدها تصفيته وظيفيا ومعنويا ، لكن محاولاته تحطمت على صخرة الحماية التى وفرها كرومر لمحمد عبده ، الى أن قدم استقالته من مجلس ادارة الأزهر فى سنة ١٩٠٥(١٧) ٠

وربما كانت حماية كرومر لمحمد عبده ، فى صراعه مع الخديو ، وراء اعتداله المتزايد فى أفكاره الاصلاحية التى أخذ فى طرحها على المثقفين ـ سواء من ابناء الاعيان أو الطبقة الوسطى ـ الذين تحلقوا حوله والذين شخص لهمْ مشكلة المجتمع ، على أنها مشكلة اجتماعية قبل أن تكون سياسية ، لأن التخلص من الاحتلال ـ الذى يرفض وجوده ـ لايكون بالمواجهة ، بل بالاتجاه الى الاصلاح الاجتماعى الذى يوصل المجتمع الى درجة من الكفاءة، لايجد المحتل معها مبررا للبقاء فى مصر لأنه «ليس من الحكمة ان تعطى الرعية مالم تستعد له، فذلك بمثابة تمكين القاصر من التصرف بما له قبل بلوغه سن الرشد ، وكمال التربية المؤهلة والمعدة للتصرف المفيد »(١٨) ٠

وقد تمثل مفتاح الاصلاح الاجتماعى عند محمد عبده ، فى التعليم ، الذى يعد ضروريا للتخلص من المحتل وكذلك الحكم الأوتوقراطى ، لأنه فضلا عن أنه يؤدى لاستنارة المحكومين وفهمهم

لحقوقهم وواجباتهم(١٩) ، وتقبلهم للقيم السياسية وفهمها ، يوفر للأمة نوابا ممن تتوافر فيهم عوامل الوعى والثقافة(٢٠) حتى تتسم معالجتهم للأمور بالموضوعية والحكمة ٠

ولما أدرك محمد عبده أن بلوغ المجتمع درجة التعليم المؤدية للنضج السياسى والاستقلال تحتاج الى وقت قديطول(٢١)، لأنه لايمكنه « الأخذ بالنهايات الزائدة ــ التى وصل اليها الغرب ــ قبل البدايات الضرورية »(٢٢) ٠ ولما كان « الذى تمكن فى العقل ازمانا لايفارقه الا فى أزمان » فقد آمن بأسلوب التدرج ، الذى يحتم على المجتمع مسالمة الانجليز والتعاون معهم(٢٣) لأنه لن « يبلغ » الدرجة العليا الا اذا « صعد » سائر الدرج ، ولن « يدرك » الغاية القصوى مالم « يقطع » سائر المراحل »(٢٤) ٠

وهكذا وضع محمد عبده مجموعة من الأفكــار التى مثلت الاطار الفكرى لتيار الاعتدال فى السياسة المصرية والتى انتهت الى أن علة المجتمع ليست سياسية بقدر ماهى اجتماعية ، تتطلب الاصلاح المرحلى ، الذى يوجب مسالمة المحتل والافادة منه ، لحين امتلاك المجتمع لمقومات الاستقلال والحفاظ عليه ، وعندئذ لن يجد المحتل للرحيل بديلا ٠

وقد تأثر بمنظومة أفكار محمد عبده ، شـــريحة كبيرة من المثقفين ــ سواء من أبناء الأعيان أو أبناء الطبقة الوسطى ــ الذين تحلقوا حوله مكونين ماعرف بجماعة الامام ، التى كان من أشـــهر أعضائها قاسم أمين ، وفتحى زغلول(٢٥) ، وكذلك بعض من بدأوا نشاطهم السياسى على اتصال بالجنـــاح المتطرف فى الحركـــة الوطنية ، الذى كان يتزعمه مصطفى كامل ، أمثال أحمد لطفـــى السيد، الذى انسلخ عن المتطرفين بعد أن التقى بالامام فى سويسرا(٢٦)

وكذلك ابراهيم الهلباوى ، الذى كان ضمن من قاموا على تمويل مصطفى كامل ماليا أثناء تواجده بالخارج(٢٧) ، ثم تحول عنه ، بعد أن اتصل بمحمد عبده فى صالون الأميرة نازلى ، والعمل معه من خلال الجمعية الخيرية الاسلامية(٢٨) ٠

وهكذا تلاقى تأثير محمد عبده الفكرى فى المثقفين ، من أبناء أصحاب المصالح ، مع الاحساس الغريزى بالمصلحة الخاصة عند آبائهم ، ليعطى هذا البعد الفطرى بعدا علميا ، لم يجعل مصالحهم تتوقف بهم عند حد مسالة المحتل والترويج لوجوده فحسب ، بل وضع مسألة الاصلاح الداخلى فى بؤرة الاهتمام ، ومع ذلك حظيت هذه الجماعة من المثقفين ، بتأييد وتشجيع كرومر ، ليحقق بهم التوازن مع التطرف فى الحركة الوطنية ، الذى مال اليه الحزب الوطنى بشكل واضح ـ بعد الاتفاق الودى ، وحادثى طابا ودنشواى ـ وحثهم على تكوين شركة مساهمة لاصدار صحيفة « الجريدة » ، والتى صدر أول عدد لها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧(٢٩) ٠

وقد اتجهت الجريدة منذ صدورها الى توضيح الخط السياسى لمن هى لسان حالهم ، وتروج له ، فأعلنت أن شعارها الاعتدال الصريح ، وأهدافها ارشاد الأمة الى أسباب الرقى الصحيح والحث على الأخذ بها ، واخلاص النصح للحكومة والأمة ، وكذا نقد أعمال الأفراد والحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن(٣٠) ٠

وفى ردها على الاتهامات التى وجهت لأصحابها من المتطرفين فقد راحت تروج ، لاعتدالها ، بهدف خلق رأى عام يتجاوب مع البرنامج المعتدل المنتظر الاعلان عنه ، فذهبت الى أن « الأمانى فى المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وأنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية ٠٠ وأن الهياج يضر ، وأنه لاشىء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة »(٣١) ٠

وبذلك رفض أصحاب المصالح الزراعية من خلال صحيفتهم ، أسلوب الطفرة كعادتهم فى تحقيق الأمانى المصرية ، كما رفضوا أساليب الحزب الوطنى ، وأكدوا على أنه لاجدوى من الاستقلال ، الذى لاتمتلك الأمة أدوات حمايته ، التى يجب السعى اليها ، والاستفادة من اصلاحات الاحتلال ، التى توجب التخلى عن عدائه ومعاندته والاتجاه لمسالمته(٣٢) ٠

ولم يتوقف اعتدال لسان حال أصحاب المصالح على تحديد مايجب أن يكون عليه السعى للاستقلال ، الذى يجب ألا تتعجل الأمة فى طلبه ، طالما أنها لاتمتلك أدواته ، والتى فى امكانها امتلاكها بمسالمة المحتلين ، والانتفاع باصلاحاتهم لامعاندتهم ٠ بل ذهبت فى اعتدالها الى أبعد من ذلك فى مطالبها الدستورية ، حيث ذهبت ــ بعد أن اعترفت بعدم فائدة المجالس التى أنشئت بموجب القانون الاساسى «١٨٨٣» والتى لم تتدخل الحكومة لتوسيع اختصاصاتها ــ الى وجوب منح الأمة « ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية ٠٠٠ ولا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ، ومنها حق وضع القوانين ٠٠ فان ذلك الجزء ٠٠٠ قد لا يراد منحنا اياه ، وقد لايكون ضروريا لنا الآن ، فكل مانطلبه ٠٠ هو أن يكون رأى « نواب الأمة » معمولا به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها ، والتى تعرضها الحكومة عليهم ، وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين »(٣٣) ٠

ثم جاء برنامج حزب الأمة الذى أعلن بعد مايزيد على تسعة أشهر من صدور الجريدة ، متفقا فى اعتداله ، مع ما كانت تروج له الجريدة ، وتجلى ذلك فى ارجاء البت فى قضية الاستقلال التام ــ بالرغم من انها جاءت على رأس مبادىء الحزب ــ حتى تمتلك الأمة الكفاءات العلمية والاقتصادية ، ومشاركة الحكومة بعض اختصاصاتها من خلال توسيع اختصاصات المجالس النيابية

تدريجيا ، الى أن ينتهى الى مجلس نيابى تتمثل فيه سلطات الأمة ، ويوافق حالة البلاد السياسية(٣٤) ٠

وعندما أثار برنامج الحزب ردود أفعال مختلفة ، بررت الجريدة موقف الحزب من قضية الاستقلال ، وعدم المطالبة بالجلاء صراحة ، بأن مصر ليست فى حاجة للمطالبة بالاستقلال ، لأنه ثابت ومعترف به ومؤيد بمعاهدات دولية وفرمانات ، « أما الاحتلال فانه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك » ٠ وأما ما يستحق أن يطلب فهو استرداد حقوق الأمة الطبيعية المتمثلة فى الدستور ، فى أقل درجاته ، الى أن نصل تدريجيا الى دستور كامل(٣٥) ٠

وهكذا جاءت مواقف أصحاب المصالح الزراعية وأبنائهم ـ حتى بعد انشاء حزب الأمة ـ من قضيتى الاحتلال والدستور معتدلة ، فى وقت كان المعتمد البريطانى يرى فيهم الحلفاء الطبيعيين للمصالح الأوربية ، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه هو ، هل كان منتظرا أن يستمر المعتدلون على اعتدالهم ، حتى لو اتخذت سلطات الاحتلال بديلا لهم فى تنفيذها لسياستها فى مصر ؟

فمن المعروف أن كرومر قد قدم لأصحاب المصالح أو من كان يطمئن اليهم المحتلون ، الدعم المعنوى وربما المادى لاصدار جريدتهم ولذلك أوصى قبل رحيله ، خليفته « جورست » بهؤلاء المعتدلين خيرا ٠ لكن قيام جورست على تنفيذ سياسة محددة تجاه الوطنيين ، جعله لايقوم بوصية كرومر تجاه المعتدلين ٠

فقد جاء جورست وهو يحمل فى جعبته تصورا لاحتواء السخط الذى تزايد عند المصريين ، بعد دنشواى والتصدى للمتطرفين

الوطنيين · لذلك رأى أن الاستمرار فى خطب ود المعتدلين ، يعنى استمرار معاندة الخديو ومن خلفه الوطنيين لسلطات الاحتلال ، لهذا آثر الابتعاد عن المعتدلين ، والاتجاه لاستقطاب الخديو ، حتى يتسنى تشتيت الوطنيين من حوله ، وتعريتهم تمهيدا لتصفيتهم(٣٦) ·

وقد أدى هذا التحول فى سياسة المعتمد البريطانى ، والذى أفقد المعتدلين العطف البريطانى الذى تعودوا عليه زمن كرومر ، الى خروجهم على اعتدالهم ، وميلهم ــ نسبيا ــ الى التطرف الذى قرب بينهم وبين الحزب الوطنى المتطرف ، لفترة محدودة ·

كما كانت هناك أسباب دفعت بالمعتدلين ، الى مزيد من الميل الى التطرف،منها،اعتراضهم على سياسة جورست الاقتصادية التى لم تراع مصالح أصحاب المصالح الحقيقية ، عندما رفض التدخل فى الأزمة المالية والتصدى لها ، رغم الحاح جميع طبقات الأمة(٣٧) واعتراضهم على سياسة بريطانيا ، فى اعداد المصريين للحكم الذاتى ، بعد أن أدركوا أن هذه السياسة ، تقوم على التسويف والماطلة كسبا للوقت ، واحتواء المطالب الوطنية بالدستور · وكان الباعث على هذا الاعتراض ، التصريحات والأفعال للمسئولين البريطانيين،كرومر فى خطبة وداعه،والسير ادوارد جراى فى مجلس العموم البريطانى فى ٣١ يناير ١٩٠٨ ، ورفض جورست للمشروع الذى أعدته لجنة من حزب الأمة لتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ــ التى كانت تؤكد على حق بريطانيا وحدها فى منح المصريين الدستور الذى لم يعدوا له بعد ، وقتما ترى(٣٨) ·

فهذا التغيير فى أساليب العمل البريطانية فى مصر ، أصاب المعتدلين بخيبة أمل ، دفعتهم الى التطرف الذى تجلت أولى مظاهره فى انحراف جريدتهم عن تأييدها للاحتلال ، ومهاجمة سياسة

الوفاق ، التى رأت أنها لم تأت الا لضرب الحركة الوطنية ، ولذلك زادت « حالتنا السياسية ·· ابهاما ·· « حتى اننا » ··· اذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ ، فانه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسية « تقصد سياسة الوفاق » ·· بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع فى نظام شر مما نحن فيه »(٣٩) ·

كذلك نددت الجريدة بسياسة جورست ، التى تقضى على كل أمل فى الاستقلال ، التى تحول بين الأمة ، وامتلاك أدواته وتساءلت الجريدة « اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة ، فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة ··· وقد حيل بيننا وبينها بعملهـــم على تأييد الحكومة الشخصية »(٤٠) وعدم السير « على ماوصـــفه اللورد دوفرين من المبادىء لانالة المصـــريين الحكم الذاتى والدســـتور بالزمان »(٤١) ·

بالاضافة الى هذا ذهبت الجريدة الى التشكيك فى الوعود البريطانية ، التى لم تر فيها سوى محاولة لاحتواء شعلة الحماس التى انتابت الحركة الوطنية بجناحيها المعتـــدل والمتطرف مطالبة بالدستور مؤكدة على أنه لاجدوى من تلك الوعود ، التى « لم يبق فى الآذان مدخل « لها » ··· ولا فى القلوب موضع لوعيها ··· « بعد أن » أصبحت الأمة ··· تعتقد اعتقادا جازما ، أن الدستور لايعطى بل يؤخذ »(٤٢) ·

كذلك طالبت الجريدة أعضاء المجالس النيابية ، بمزيد من التشدد مع الحكومة فى المطالبة بالدستور ، طالما أن الرأى العـــام يعضدها ، بعد أن تأكد لهاـــمن تصريحات السير ادوارد جراى ٣١ يناير ١٩٠٨ ـ رفض سلطات الاحتلال ، زيادة صلاحيات هذه المجالس تدريجيا ، وبعد أن استجابت هذه المجالس لدعوة الجريدة ، راحت

تثنى على مواقفها المشرفة(٤٣) ، وبخاصة موقف الجمعية العمومية، التى اشتهر « نوابها بالجرأة على الحكومة ، وعدم الخوف منها ، كما كان يحدث قبل ذلك ، وهذا الاحساس ، وهذه الشــــهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكامل حتما »(٤٤)

وبذلك تكون صحيفة الجريدة لسان حال حزب المعتدلين قد ابتعدت عن خطها المعتدل ، بعد أن حلت سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية ، محل سياسة الخلاف ، مما أحدث تقاربا بين حزبى الأمة والوطنى ، ليشكلا جبهة وطنية لمواجهة السلطتين ، ومن يقف خلفهما من العناصر الوطنية ، التى ارتبطت مصالحها بهما ٠

وقد تجلت مظاهر التقارب أو الوفاق بين الحزبين – فى الفترة من ١٩٠٨ حتى ١٩١١ – فى تبادل صحفهما نشر خطب زُعمائهما وتقريظها فى بعض الأحيان والدعاية لها ، كما اتجهتا للدفاع عن بعضهما ، اذا ماتعرضت أى منهما لمحاولات تشهير أو نقد من جانب السلطتين ، – وخاصـــة الخديو ، الذى كان يسعى لشـــطر هذا التحالف غير الطبيعى بين الحزبين – حتى لو أدى ذلك الى خوض أى من جرائد الحزبين فى موضـــوعات ، كانت على غير اقتنـــاع بها(٤٥) ٠

ومن مظاهر الوفاق بين الحزبين تكوين جبهة معارضـــة قوية ، للحكومة داخل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ساد بينها الود والتفاهم ، بشكل جعلها تتصدى لكثير من مشروعات القوانين ، التى حرصت الحكومة على سرعة تمريرها ، كقانون مد امتياز قناة السويس ، وقانون المطبوعات ، وغيره من قوانين القمع ، التى نفذت على الرغم من وقوف المعارضة داخل المجلسين منها موقفا صلبا(٤٦) وقد بلغت العلاقة بين الحزبين المتفقين حدا من التقارب ،

جعل بعض قياداتهما ، تفكر فى وقت ما بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا ـ يوليو ١٩٠٨ ـ فى توحيدهما(٤٧) ٠

على أية حال فقد أزعج تطرف حزبى الأمة والوطنى واتفاقهما على العمل ضد السلطتين المتفقتين ، وخاصة الخديو ، الذى أدرك أن استمرار هذا التطرف ، قد يدفع جورست الى التخلى عن سياسة الوفاق ، فراح يعمل مع سلطات الاحتلال على وأد التحالف بين الحزبين ٠

وتعاونت السلطتان معا فى الضغط على حزب الأمة ، باشاعة حل مجلس شورى القوانين ـ بعد حملات صحفية رمته بالتعصب ـ بدعوى عدم تمثيله الأمة ، كما سعت ، وبشكل غير مباشر لكى تحول بين أعضاء الحزب ودخول المجالس النيابية ، بالايعاز لرجال الادارة بالتلاعب فى الانتخابات ٠ والأدهى من ذلك سعى الخديو منذ بداية التقارب بين الحزبين ، لضرب وتفتيت شركة الجريدة ، وقد أفلحت مساعيه فى اقناع بعض المساهمين ـ الذين أغراهم بالرتب والنياشين ـ بالخروج منها حوالى سنة ١٩١٠ ، فضلا عن تهديده لأعضاء الحزب من الموظفين بالنفى والتشريد اذا ما بقوا فى عضوية الحزب(٤٨) ٠

كما اتجهت الحكومة، وبموافقة سلطات الاحتلال الى استقطاب أعضاء حزب الأمة وضرب التحالف الوطنى ، عندما قدمت فى ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ قانون مجالس المديريات المعدل ، الذى يحقق مطلبا قديما لحزب الأمة(٤٩) ٠

وبالنسبة للحزب الوطنى ، فقد انتهجت ازاءه سياسة أكثر تشددا تمثلت فى اصدار عدة قوانين استثنائية ، استخدمت فى

السيطرة على صحفه المتطرفة ، وحرمانه من أهم أداة عنف فى الحركة الوطنية بتجريم النشاط السياسى للطلاب ، وكذلك تجريم النشاط السرى(٥٠) .

وجدير بالذكر أن أساليب الضغط على حزب الأمة أو المعتدلين من جانب السلطتين المتفقتين ، قد دفعتهم الى مزيد من التقارب مع الحزب الوطنى والمتطرفين ، لضمان الحماية لأنفسهم ، وتعويض ما فقدوه من الأعضاء الذين خرجوا عليهم بالترغيب أو الترهيب ، الا أن هناك ملاحظة يجب الاشارة اليها ، وهى أن ميل المعتدلين الى المتطرف ، لايعنى أن التناقض بين مصالحهم وبين الاحتلال قد بلغ الذروة ، فهذا الميل لم يكن عن اقتناع بقدر ما كان ميلا تكتيكيا كى يتقوا ضربات الخديو ، غريمهم ، بعد أن أصبح على وفاق مع المعتمد البريطانى ويتقوا ايضا المتطرفين الذين قد يتحرشون بهم ، بعد تخلى المعتمد البريطانى عنهم .

لهذا كان على المعتدلين ، البحث عن بديل ، للتصدى للسلطتين المتفقتين ، والمتطرفين ، وقد وجدوا ضالتهم فى المتطرفين ، بعد ان تلاقت رؤاهما – الى حد ما – فى المسألة المصرية ، بعد أن كيف المعتدلون انفسهم مع الواقع .

اذن كان ميل المعتدلين الى التطرف ميلا للخروج من أزمة الحرمان من حليف تعودوا عليه ، والخوف من أن يؤدى الاستمرار فى الاعتدال بعد تخلى هذا الحليف عنهم ، الى نيل الخديو والمتطرفين منهم ، والدليل على هذا أن اساليب عملهم من أجل الغايات ظلت كما هى ، وان نقاط الخلاف الجوهرية بينهم وبين المتطرفين ، حول قضيتى الاستقلال والدستور ، ظلت على ماهى عليه .

وعلى الرغم من تنديد الجريدة بسياسة الوفاق وجورست ومطالبتها بالدستور ٠٠٠ الخ ، الا أنها نأت عن الترويج ، لأية أعمال ثورية ، وعلى الرغم من انها قد حثت اعضاء المجالس النيابية على التشدد فى مطالبتهم بالدستور ، فانها كانت ترى انها تخاطب من اسمتهم بأصحاب المصالح الحقيقية ورؤساء الأمة ، الذين هم أبعد مايكونون عن العنف أو الاساليب الراديكالية لتغيير الواقع ٠

وقد ظلت الجريدة على الرغم من ميولها التطرفية ، تبث روح المقاومة السلمية فى الرأى العام ، مؤكدة على أنها أفضل الوسائل فى تحقيق الغايات لأن « اعتياد الرأى العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلمية فى كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد ، يجعله فى زمن قليل قادرا على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجرى وراءه فى كل مايريد »(٥١) كما أكدت للسلطتين فى أكثر من موقع أن المصريين لايعرفون لسعادة بلادهم الا طريقا واحدا هو طريق الدستور ، الذى يسعون اليه « بجميع الوسائل السلمية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة »(٥٢) ٠

كذلك ظل المعتدلون من خلال جريدتهم يركزون على الوسائل أكثر من الغايات ، لأن « جميع الأعمال التحضيرية التى تؤدى حتما الى الاستقلال بيد المصريين ، ومن أعمالهم الذاتية ، التى لا دخل لأوربا ــ تقصد انجلترا ــ فيها ٠٠٠ « فهم » ٠٠٠ يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٠٠٠ التى تمثل ٠٠٠ « المقدمات المنتجة للاستقلال » الذى لايملكون على انجلترا الا الاعتراف به طالما امتلك المجتمع أدواته السالفة(٥٣) ٠

ولم يخلع المعتدلون رداء اعتدالهم الى مالانهاية ، حتى فى أشد الأوقات تطرفا فى المطالبة بالدستور ، فقد ظلوا يعترفون بمصالح

الأجانب المرتبطة بمصالحهم فى مصر ، والتى يلـــزم وضعها فى الاعتبار ، عند الحصول على الدستور ، الذى يجب أن يكون «خاصا كدستور ١٨٨٢ ٠٠٠ لايتعدى أثره الى غير المصـــريين »(٥٤) فلا « يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز ، ولايقضى على « محاكمهم القنصلية » ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة »(٥٥) أى أنهم طالبوا بدستور يمنح الأمة حق وضـــع القوانين التى تطبق على أبنائها لا على غيرهم ، وهذا عين الاعتدال ٠

وبهذا لم يتماد المعتدلون فى تطرفهم ، الى حد قطع خط الرجعة بينهم وبين المحتلين ، بل ظلوا رغم وفاقهم مع المتطرفين ، ومجاراتهم فى بعض تطرفهم ، الا أنهم ظلوا يركزون على توجيه المجتمع لامتلاك الأدوات الموصلة للغايات ، كما ظلوا يلفظون الحلول الثورية لتغيير الواقع ٠ ويؤكد هذا تراجعهم عن الوفاق مع الحـــزب الوطنى ، عندما اتجه لمزيد من التطرف ، وصل به الى حـــد تهديد واغتيال الشخصيات العامة ، بما دفع السلطتين المتفقتين الى احكام السيطرة على المتطرفين ، باستخدام مجموعة قوانين القمع ٠ والتى ربما أدرك المعتدلون امتدادها اليهم اذا ما استمروا فى تأييدهم للوطنيين الذين أصبح العمل معهم لايجدى ، بعد أن فقدوا حيويتهـــم على المسرح السياسى ، باختفاء قياداتهم ، واتجاه قواعدهـــم للعمل السرى ٠

وتخوفـــا من أن تمتد يد البطش الى المعتدلين ، فقد آثـــروا الابتعاد عن التطرف ، والعودة الى اعتدالهم ، الذى تبدو ملامحه ، فى حرصهم على استقبال كتشنر ـ المعتمد الجديد ـ والاحتفاء به ، واظهار الولاء له ، عند وصوله فى ســـبتمبر ١٩١١ ، وطوافـــه بالاقاليم (٥٦) ، كذلك دأبوا على مغازلته ، واظهار استعدادهم لأن يكونوا القوة التى تحل محل الخديو فى التحالف مع الانجليـــز ،

بالكشف عن عودتهم الى الاعتدال ، الذى غالبا مايجعل الانجليز يطمئنون اليهم ، فقد أبدى أحمد لطفى السيد فى أحد تصريحاته لصحفية انجليزية ، تمنياته بأن تساعد انجلترا المصريين على تقريب يوم الجلاء .. « الذى لايكون الا متى بلغ المصريون درجة من القوة والمدنية لاتجد انجلترا عندها عذرا تعتذر به لأوربا عن استمرار الحالة الحاضرة » كما أبدى عبد الرحيم الدمرداش ترحيبه بالانجليز وكتشنر ، ودعا المصريين الى « معاونتهم على ترقية البلاد ، وتحضيرها والعدول عن الشكوى من الاحتلال والهياج عليه »(٥٧) .

وبذلك عاد المعتدلون ـ عندما أدركوا أن ابقاء المعتمد الجديد « كتشنر » على سياسة الوفاق من الصعوبة بمكان ـ الى الاعتدال المألوف بالنسبة للانجليز ، فى وقت كانوا فيه هم أيضا قد رفضوا التمادى فى التطرف ، الذى أدركوا سوء عاقبته ، عندما اتجهت السلطات لاستخدام قوانين القمع فى مطاردة الوطنيين ، ومن يشتبه فيه بمساندتهم .

وبعد أن ثاب المعتدلون الى رشدهم ، وأنهوا علاقاتهم بالسلطة الفعلية ، وكذا الشرعية ـ حيث خففت جريدتهم من تطرفها نحوها ، بعد أن تأزمت علاقة الخديو باستانبول(٥٨) ـ ولذلك اتجهوا فى أول محاولة ـ ربما من نوعها ـ للحصول على موافقة بريطانية باستقلال مصر عن الدولة العثمانية ، وتنصيب الخديو ملكا عليها . وطرح هذا الاقتراح باسم حزب الأمة أحمد لطفى السيد ، على حسين رشدى باشا وزير الحقانية عندئذ ، ليقوم بعرضه على الخديو وكتشنر . وعلى الرغم من موافقة الخديو على الاقتراح ، وطلبه تأليف وفد من مقدم الاقتراح وعدلى باشا ، وسعد باشا زغلول ، للذهاب الى لندن للسعى مباشرة لدى حكومة لندن لتحقيقه ، الا أن كتشنر رفضه بطبيعة الحال ـ ربما لرصيد العداء الذى كان يربطه

بالخديو منذ حادث الحدود - بدعوى تعلق المصريين بتركيا ، وأن الظروف غير مناسبة(٥٩) ·

ومع ذلك ظل المعتدلون على صلة وثيقة برجال الاحتلال ، الى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى ، التى لم يجد المعتدلون غضاضة فى الوقوف ابانها الى جانب بريطانيا ضد تركيا ، فى مقابل التعهد بالاعتراف لمصر بالاستقلال بعد انتهاء الحرب · وراح أحمد لطفى السيد بالفعل يدعو لمؤازرة بريطانيا فى الحرب(٦٠) ·

كذلك اقترح المعتدلون - فى بداية الحرب على بريطانيا - الاعتراف باستقلال مصر فى مقابل اعترافها بما لبريطانيا من مصالح فى مصر ، وبخاصة فى منطقة قناة السويس · وبعد أن أعدت معاهدة لذلك بين مصر وبريطانيا - باسهام حسين رشدى ، وعدلى يكن ، وأحمد لطفى السيد - الا أن ظروف الحرب حالت بينها وبين الخروج الى حيز الواقع(٦١) ·

وهكذا ساعدت التحولات الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ، على تكوين طبقة من الملاك الزراعيين عملت سلطات الاحتلال على قوقعتها فى حدود مصالحها · مما جعلها حتى بعد أن تبلورت فى حزب سياسى ، تتحرك مع مصالحها ، المرتبطة بالاحتلال ، الذى يجب مسالمته لا معاداته ، حتى يتسنى لها الانتفاع باصلاحاته ، التى تمكن المجتمع من امتلاك أدوات الاستقلال ، الذى يجب أن يأتى على مراحل لاطفرة · لهذا راحت هذه الطبقة تتعاون مع الاحتلال ، وتروج له ، الى أن حلت سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية محل سياسة الخلاف فمالت قليلا الى التطرف ، لفترة عادت بعدها ، الى اعتدالها ، عندما أدركت خطورة الاستمرار فى التطرف مع معتمد بريطانى جديد « كتشنر » أنهى سياسة الوفاق

وتعقب المتطرفين ، وأبدى استعدادا للعمل مع المعتدلين · لهذا رحب المعتدلون بتلميحات هذا المعتمد لهم ، وقبلوا التعاون مع سلطات الاحتلال ، كما كانوا من قبل ، كذلك اتجهوا الى بريطانيا لايجاد حل للمسألة المصرية بالاتفاق معها · وبذلك تكون قد توافرت امكانات تطرف ، عند المعتدلين ، ارتبط ظهورها واختفاؤها بعلاقتهم بالسلطة الفعلية ·



وكما وجدت بالتيار المعتدل في الحركة الوطنية امكانات تطرف ، وجدت كذلك امكانات اعتدال ، لدى التيارات السياسية الأخرى ، التى جاءت مواقفها من الاحتلال فى معظم الأحيان متطرفة بدءا من الخديو عباس حلمى الثانى ، وانتهاء بالحزب الوطنى ·

فالخديو عباس حلمى الثانى ، كان من أكثر السياسيين المصريين تقلبا وترددا بين الاعتدال والتطرف ، وقد ارتبط هذا التردد ، بمدى ممارسته لصلاحياته كحاكم شرعى ، الى جانب السلطة الفعلية فاذا ما أتاحت له الظروف ممارسة ـ ولو قدر ضئيل من سلطاته ، المنصوص عليها فى الفرمانات والمعاهدات ، المحددة لوضعية مصر داخل الدولة العثمانية ، جاءت مواقفه فى معظم الأحيان معتدلة ليس هذا فحسب ، بل ربما تجاوز اعتداله المعتدلين أنفسهم ، واذا ما حدث العكس وضيق عليه المعتمد البريطانى الخناق فى ممارسته لسلطاته ، انقلب على اعتداله ، وراح يبحث عن القوى الوطنية المتطرفة لاستخدامها كعامل ضغط ـ لا أكثر ـ على السلطة الفعلية لتتراجع عن موقفها المتشدد منه ·

فعندما اعتلى الخديو عباس حلمى الثانى كرسى الحكم « ١٨٩٢ » وجد أن سلطات الخديو ، قد انتقلت الى يد كرومر ،

لذلك اتجه لاقتناص بعض صلاحياته منه ، باثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة الاحتلال وممارسة بعض مهامه القانونية ، مما أدخله فى صراع مع كرومر وخلق عدة أزمات ـ منها الأزمة الوزارية ١٥ يناير ١٨٩٣،وأزمة حادث الحدود يناير ١٨٩٤(٦٢) ـ جعلت الخديو يعيد ترتيب أوراقه بما يساعد على تهدئة الموقف مع كرومر بما ينأى به عن الدخول فى صراع مباشر مع سلطات الاحتلال ، وذلك بالاتجاه لايجاد تنظيم سياسى سرى يقوم على أكتاف الشباب المثقف .

واذا كان الخديو قد نجح فى ايجاد هذا التنظيم ـ بعد أن تمكن من دمج الجمعيات السرية فى جمعية واحدة(٦٣) ـ الذى أثار موجة من الكراهية والعداء للاحتلال فى الداخل والخارج ، فهذا لايعنى ان الخديو قد آمن ايمانا مطلقا بالعمل الثورى ، الذى يجب السير فى دعمه الى حد التفكير فى تصفية الاحتلال نهائيا لأن موقفه كان ينحصر فى الهجوم على السياسة الكرومرية ، وليس على الاحتلال اساسا ، ومن هنا جاء ميله لاستخدام العناصر الوطنية المتطرفة ، من خلال تنظيم سرى للضغط فقط على سلطات الاحتلال لتغيير السياسة الكرومرية ، والسماح له بالمشاركة فى السلطة فى ظل الاحتلال(٦٤) .

لهذا جاءت مواقف الخديو من سلطات الاحتلال فى الفترة التى أطلق عليها « مجازا » فترة الخلاف « ١٨٩٢ ـ ١٩٠٧ » متسمة بالتردد بين الاستمرار فى دعم المتطرفين أو الابتعاد عنهم .

وتجلت مظاهر التردد فى تطرف الخديو ، فى تودده للانجليز بعد حادث الحدود ، لدرجة استدعائه لمصطفى كامل .. الذى رفض الانصياع للخديو ـ من فرنسا ، ثم تشدده مع الانجليز بعد أن شعر

بحرج موقفهم ابان أزمة جنوب افريقيا وتراجعه عن هذا التشدد وتودده الى الانجليز بعد حادث فاشوده ، لدرجة اقراره فتح الانجليز للسودان ، والتوقيع على اتفاقيتها فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩(٦٥) ، ثم زيارته للندن فى سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٣ (٦٦) ٠ والتي وجه فيها – بالاشتراك مع الوطنيين المتطرفين – الدعوة الى جوليت آدم لزيارة مصر ، ثم احتفائه بهامعهم ، عند وصولها فى أوائل عام ١٩٠٤ (٦٧) ٠

وبعد أن فقد الخديو الثقة فى أساليب الوطنيين للضغط على كرومر ، فقد اتجه بعد الاتفاق الودى لمزيد من الممالأة للانجليز ، فشارك فى ٩ نوفمبر ١٩٠٤ فى الاحتفال بعيد ميلاد ملك انجلترا – ادوارد السابع – الذى كان بمثابة احتفال للاحتلال البريطانى ، كما قبل تعيين ضابط انجليزى ياورا خاصا له فى عام ١٩٠٥ ، ثم ساير الاحتلال – ولو ظاهريا – فى أثناء أزمة طابا(٦٨) ٠

وهكذا تردد الخديو فى تطرفه أكثر من مرة مبديا اعتداله مع المحتلين ، اذا ماضمن ممارسة سلطاته أو على الأقل جزء منها فى ظل الوجود البريطانى وعندما رفض كرومر – غريمه منذ أن تقلد منصبه – صاحب الحل والعقد عندئذ ، التنازل عن أى حق من الحقوق التى اكتسبها على حساب الخديو السابق ، لم يجد الخديو عباس حلمى الثانى مفرا من الاتصال بالوطنيين ، واستغلال تطرفهم بعد دنشواى فى الضغط على بريطانيا لعزل كرومر ، الذى أضعفه حادث دنشواى ٠ وعلى الرغم من ممانعة مصطفى كامل فى البداية لعودة علاقاته بالخديو الذى يتلاعب بالحركة الوطنية ، الا أن الخلافات بينهما ما لبثت أن انقشعت ، واتفقا فى خريف ١٩٠٦ على تأسيس الحزب الوطنى الذى رأى الخديو أن يظل سريا(٦٩) ٠

ولا نستبعد أن يكون الهدف وراء حرص الخديو على سرية الحزب هو اخفاء تورطه فى أى عمل سياسى مع المتطرفين ، قد

يؤدى اكتشافه الى فقد الأمل فى تحسين العـــلاقات بين الخديو وسلطات الاحتلال ، حتى بعد رحيل كرومر عن مصر ٠

ولم تدم علاقة الخديو المترددة بالوطنيين هذه المرة طويلا ، فسرعان ماقررت بريطانيا عزل كرومر ، تجنبا لمـا قد يترتب على استمراره من تزايد السخط الشعبى على الاحتلال وذلك بعد ان اشتد تطرف الحركة الوطنية بعد دنشواى ٠

ثم جاء جورست ليقوم على تنفيذ السياسة البريطانية فى مصر بأسلوب يختلف عن أسلوب سلفه ويهدف ــ قدر الامكـــان ــ الى احتواء السخط الشعبى ،وتحجيم نشاط المتطرفين وقد أدرك جورست أن الاستمرار فى عداء الخديو ، سيحول بينه وبين النيل من الوطنيين المتطرفين ، لذا فقد اتجه الى ممالأتـــه وعندئذ لـــم يجد الخديو غضاضة فى فك ارتباطه بالوطنيين ، بعد أن وجد الجسر الذى يربطه بسلطات الاحتلال ، فابتعد عن المتطرفين ، منذ وصول جورست ، الذى استقبله بحفاوة بالغة عند تسليم أوراق اعتماده فى ٢٦ مايو ١٩٠٧ ولمح له بامكانية اعتداله ، والابتعاد عن المتطرفين ، عندما « أعرب عن شدة أسفه واستيائه من الذين يهيجون أفكار الناس بدلا من القيام على اصلاح وطنهم بالطرق المشروعة »(٧٠) ٠

وقد حازت استعدادات الخديو للاعتدال القبول من جـــانب جورست ، الذى أطلق يده تدريجيا فى اســـتغلال اموال الأوقاف وأطيانها ، وكذلك بيع الرتب والنياشين(٧١) ، بما أرسى أسس سياسة الوفاق بينهما والتى بدا خلالها الخديو أكثر اعتدالا من المعتدلين أنفسهم ٠

فمنذ وضـــع أول لبنة فى بناء سياسة الوفاق قطع الخديو علاقته بالوطنيين ، كما سعى لتهدئة زعيمهم ــ محمد فريد ــ حتى

لايؤثر تشدده على علاقته بجورست ، محاولا استمالته من خلال التلويح له بتوفير الالتزامات المالية لصحف الحزب · وعندما رفض محمد فريد هذه العروض حتى لايقع تحت تأثير الخديو(٧٢) ، اتجه الأخير للتآمر عليه ، باستقطاب بعض العناصر البارزة فى الحزب الوطنى والتى تسببت فى وقف اصدار صحف الحزب وذلك بدفع عمالها للاعتصام أو التواطؤ فى مساعدتها ماليا(٧٣) ·

ولما فشلت هذه الأساليب فى اثناء محمد فريد عن موقفه فى وقت استمر فيه الوطنيون على تطرفهم اتفق الخديو مع جورست ، على تعقب المتطرفين ، بايجاد وزارة ، يرأسها بطرس باشا غالى ـ وهو شخصية تجمع بين الولاء للخديو والاحتلال معا ـ وتضم عناصر مؤيدة للقصر فى معظمها ، تكون أداه لقمع الحـــركة الوطنية من خلال سرعة تمريرها لعدة قوانين استثنائية ـ منها قانون المطبوعات وقانون النفى الادارى ـ والقيام على تنفيذها بصرامة(٧٤) ·

كذلك دفع الخديو بجماعته لتأسيس حـزب الاصـــلاح على المبادىء الدستورية ـ فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ـ للدفاع عن اعتداله فى ظل سياسة الوفاق ، ولذلك جاء برنامج الحزب معتدلا كالمتوقع ، حيث ذهب الى أن الاستقلال لايتحقق الا بالتفاهـــم مع بريطانيا ومطالبتها ، بالوفاء بوعودها وتصريحاتها التى أعلنتها عند احتلال مصر ، كما أكد على المطالبـــة بمجلس نيابى مصـــرى لاتتعدى اختصاصاته المصريين ومصالحهم(٧٥) ·

واذا كان برنامج حزب الخديو ، قد جاء معتدلا ، فان لسان حاله ـ جريدة المؤيد ـ قد ذهبت فى الاعتدال الى اكثر من هذا حيث تخلت عن مهاجمة الاحتلال ، وراحت تدافع عن سياسة الوفاق ، دون أدنى وفاء لالتزاماتها السابقة من الوجود الاحتلالى ، كما تغير

موقفها تماماً من المطلب الدستورى حتى أنها أصبحت أقل الصحف اهتماما بالقضية خلال عامى ١٩٠٨ ــ ١٩٠٩ ، وربما ارتبط ذلك بتغير موقف الشيخ على يوسف ــ رجــل الخديو الأول ــ من ذات القضية ، فبينما كان هو أول من طالب بالدستور فى ســنة ١٩٠٤ داخل الجمعية العمومية ، فاذا به فى جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٠٧ يطالب بمجلس نيابى مرحلى(٧٦) ٠

وتغيرت أيضا مواقف الخديو الشخصية من قضيتى الاحتلال والدستور،فبينما ساند ــ ولو من الناحية الظاهرية ــ مطالب الوطنيين بالجلاء التام ، اذا به يتراجع عن موقفه هذا ، ويميل الى التركيز على الوسائل قبل الغايات ، ففى حديث أدلى بــه لجريدة المطان الباريسية ، فى أبريل ١٩١٠ ، وبعد أن أوضح حرصه على ترقية البلاد حضاريا اذا به يوجه اللـــــوم الى المتطرفين الذين يؤمنون بأسلوب الطفرة ، الذى أضر بتقدم البلاد الطبيعى بالالحاح « فى مطالب سابقة لأوانها ، ومصحوبة بالضوضاء »(٧٧) ٠

كما اتجه الخديو الى الترويج ضمنا لبقاء الاحتلال ، عندما اعترف بفضله فى رفع شأن مصر وتمدينها(٧٨) ٠ وذهب الى أن بريطانيا ، تعد أفضل وأنسب دولة لاستعمار مصر ــ التى لم يكــن لها مندوحة من السقوط تحت حماية دولة أوربية ، لثرائها العظيــم وضعفها الشديد ــ لأنه « ليس فى وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل مافعلته انجلترا لانجاح مصر من الوجهـــــة المادية » ثــم انتهى الى أن هناك اتحادا وثيقا بين انجلترا ومصر ، نتيجة الحماية البريطانية لمصر ، التى « اذا لم تكن معلنة رسمية فهى ضـــــمنية فعلية »(٧٩) ٠

أما عن موقف الخديو المعتدل من الدستور فقد تمثل فى تحوله الى طرف معاد له ، بعد أن كان أحد المطالبين به ابان فترة الخلاف ،

فبعد اتفاقه مع محمد فريد على حركة العرائض ـ أبريل ١٩٠٨ ـ التى نجحت فى جمع ٧٥ ألف توقيع أرسلت اليه ، تراجع عن تأييدها كما استغلها فى التقريب بينه وبين سلطات الاحتـــلال(٨٠) بعد أن أصبح فى غير حاجة الى أداة ضغط على سلطات الاحتلال لتمكينه من ممارسة سلطاته ٠

كذلك تخلى الخديو عن المتطرفين ، ووقف موقفا معتدلا من التصريح الذى أعلن فيه جورست عن استعداد حكومته فقط لتوسيع نطاق القانون الأساسى (الصادر ١٨٨٣) تدريجيا حسبما تسمح درجة رقى الأمة ، التى لم تمتلك بعد مقومات العمل ، بموجب نظام نيابى على النمط الغربى ، وبينما احتج الحزب الوطنى على التصريح بتنظيم المظاهرات المطالبة بالدستور ـ نوفمبر ١٩٠٨ ـ صرح الخديو بأن « الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية »(٨١) ٠ كما أرسل وفدا برئاسة اسماعيل أباظة الى لندن للمطالبة بدستور بسيط يعترف ضمنا بالاحتلال البريطانى لمصر ، ويسمح للمصريين بقدر من المشاركة فى ادارة بلادهم من خلال توسيع اختصاصات الهيئات النيابية القائمة ، وبخاصة مجالس المديريات ، وترقية التعليم والاستفادة بالكفاءات المصرية فى الوظائف العالية بجانب الأجانب لاعداد المصريين للحكم الذاتى(٨٢) ٠

وهكذا تجلت فى مواقف الخديو السياسية ، امكانات اعتدال فاقت كل حد ، وذلك بعد أن سمح له جورست بممارسة بعض مهامه كحاكم شرعى ، كما قطع علاقاته بالمتطرفين ، الذين ترددت علاقاته بهم بين الفتور والمتانة طيلة عهد كرومر ٠

ولم تتوقف علاقة الخديو بالمتطرفين عند حد القطيعة ، بـل اتجه بالاتفاق مع السلطة الفعلية الى التضـــييق عليهم وقمعهم ،

باستخدام بعض القوانين الاستثنائية ، التى دفعت المتطرفين الى العمل السرى ، فى شكل خلايا سرية ، عملت ضد الاحتـــلال ومن يتعاون معه من المصريين ٠ وقد بلغ تطرف هذه الخلايا الذروة ، باغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى فى أوائل سنة ١٩١٠ ٠

وقد أدى تصاعد النشاط السرى ضد ســلطات الاحتـــلال والشخصيات العامة المتعاونة معها ، الى اتجاه السلطات لتضييق الخناق على الحركة الوطنية ، وخاصة جناحها المتطرف ٠ وفى هذه الاثناء وافت المنية جورست ، وحل محله كتشنر ــ فى ١٢ يولية ١٩١١ ــ الذى اتجه لاستخدام أساليب قمــع صـــارمة مع الوطنيين ، فى الوقت الذى تجاهل فيه الخــــديو وذلك فى محاولة للامساك بزمام الامور بيد من حديد وذلك بعد أن أدرك استحالة حكم مصر بالاتفاق مع المعتدلين والخديو ، الذى لم تعد هناك حاجة لاستمرار الوفاق معه ، بعد ضعف المتطرفين ، بفقدهم لقيادتهم التى آثرت العمل بالخارج ، واستمرار مطاردتهم بالداخل ٠

لهذا فقد اتسمت العلاقة بين كتشنر والخديو بالصراع ، الذى أخذ شكلا علنيا فى مستهل سنة ١٩١٣ عندما تدخل كتشنر لوقف بيع الخديو ، سكة حديد مريوط ، ومحاولته استخلاص ادارة الأوقاف منه ، بانشاء وزارة خاصة بها ، وكذلك الحد من ممارسته لبيع الرتب والنياشين ، ومنعه من الطواف بالأقاليم(٨٣) ٠

وقد أدى تضييق كتشنر على الخديو بهذا الشكل ، الى تراجعه عن اعتداله والسعى بشكل حثيث لرأب الصدع مع الوطنيين ، حتى يتمكن من الصمود أمام المعتمد الجديد ، الا أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح ، لرفض محمد فريد لعودة علاقته مع الخديو ٠ مما دفع الأخير الى التفكير فى اقصاء محمد فريد عن زعامة الحزب ،

بالاستعانة ببعض العناصر المعتدلة داخل الحزب . وبعد أن فشلت هذه المحاولة أيضا ، قامت محاولات أخرى لتقريب وجهات النظر بين الخديو وفريد ، تعثرت كلها الى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤(٨٤) .

وعندئذ جمعت الظروف الخديو - الذى منع من دخول مصر - ومحمد فريد - الذى غادرها مضطرا - فى قارب واحد ، تطرفا فيه لأبعد الحدود . فوافق الخديو ، محمد فريد ، في جعل مطلب الدستور ، مساويا لمطلب الجلاء ، كما اتفقا على استرداد مصر بقوة عسكرية تدبرها الدولة العثمانية ، على أن يعود الوضع فى مصر الى ما كان عليه قبل الاحتلال ، وانتهى الأمر بارسال جيش عثمانى عن طريق العريش لمحاربة الانجليز فى مصر ، وقام الخديو ومحمد فريد بمحاولة لمساعدة الحملة فى أداء مهمتها ، بكتابة منشور - وقعه الخديو فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ - وأرسل الى مصر ، لتحريك حماس المصريين ضد الانجليز ، وتهيئتهم لاستقبال الحملة والتعاون معها(٨٥) .

وهكذا تقلب الخديو ، الذى بدأ حياته السياسية متطرفا ، وأنهاها متطرفا ، بين الاعتدال والتطرف ، حسبما تقتضى مصلحته . فاذا ما انتقصت حقوقه لحساب المعتمد البريطانى ، بحث عن المتطرفين لاستخدامهم كأداة ضغط على سلطات الاحتلال ، لتتراجع عن معاندته . واذا ماسمح له بممارسة حقوقه الشرعية أو بعضها ، تحول عن تطرفه الى الاعتدال الشديد ، ووافق سلطات الاحتلال ، على ماتتخذه من اجراءات لمطاردة المتطرفين وارهابهم ، حتى يحافظ على مكاسبه فى ظل الاحتلال البريطانى .



وبالاضافة الى المعتدلين والخديو ، الذين تفاوت تقلبهم بين

الاعتدال والتطرف فى السياسية المصرية ، كان هناك تيار سياسى ـ تكون حول مجموعة الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، وبالاتفاق مع الخديو تارة والاختلاف معه تارة أخرى ـ يعد من أهم التيارات السياسية شعبية بعد الثورة العرابية ٠

وقد اتهم المحتلون والخصوم هذا التيار بالتطرف منذ ولادته ، وأبقى المؤرخون فى معظمهم ، على هذا التوصيف وكثيرا ما اتهم خصوم هذا التيار مصطفى كامل فى خطبه ـ ومنها خطبة الاسكندرية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ـ بالتطرف المضر « بالقضية المصرية ، أشد « الضرر وانه يثبت » من الوجود الاحتلالى بدلا من « القضاء » عليه ، وأنه عود الى مايشبه الحركة العرابية ، وما تسبب عنها من كوارث « حلت » بالوطن المصرى »(٨٦) ومن غير الخصوم فقد وصف الخديو عباس حلمى الثانى ـ الذى كان على اتصال بالوطنيين فى معظم الأوقات ـ مجموعة مصطفى كامل بالمتطرفين ، فى حين وصف حزب الأعيان الذى يأتمر بأمر الشيخ على يوسف بالمحافظين(٨٧) ثم جاء بعض المؤرخين ـ من الأجانب والمصريين ـ ليكملوا الصاق تهمة التطرف بالوطنيين ، وبينما ذهب شميت الى أن الحزب الوطنى يمثل الجناح الثورى المتطرف فى الحركة الوطنية(٨٨) ، رأى محمد أنيس ، أن كل الحركات الثورية ابان فترة الاحتلال ـ كالجمعيات السرية ، وحركة الاغتيالات ، وتأسيس النقابات العمالية وغيرها ـ من نشاط الحزب الوطنى وحده(٨٩) ٠

والجدير بالذكر أن اتهام الوطنيين بالتطرف ، قد أزعج أعضاء الحزب الوطنى وقيادته ، اذ توقعت أن السكوت عن دفع هذا الاتهام قد يؤدى ـ ولو تاريخيا ـ الى اقتران التطرف فى الحركة الوطنية بالوطنيين ٠ لهذا فقد كان مصطفى كامل ينتهز فرصة صعود المنابر الخطابية ، محاولا جهده تبديد تهمة التطرف عن حزبه ، مؤكدا على انه يطالب الامة بالعمل والحفاظ على السكينة ، والاخذ بأوفر قسط

من العلم ، وعدم التعصب ، ويتساءل : « كيف جماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف »(٩٠) ٠

وقد تعددت محكات اتهام الوطنيين بالتطرف دون غيرهم ، وربما يرجع ذلك الى اسلوبهم فى النضال الذى قام على استغلال التناقضات الاستعمارية بين فرنسا وانجلترا فى مرحلة ، واتجاههم لرفع شعار الاعتماد على الذات فى مرحلة تالية ، والقيام على تعبئة أخطر العناصر الوطنية تحركا فيها ، بعد ادراكهم عـــدم جدوى استغلال التناقضات الاستعمارية ، وربما يكون هذا الاتهام راجعا الى اللهجة الحادة لزعماء الحزب وصحفه فى نقد المحتل والتشدد فى مطلب الجلاء والدستور ٠ أو لاحترافهم العمل السرى ، الذى بدأوا به نشاطهم ، ثم عادوا اليه ، بعد اشتداد وطأة قوانين القمع عليهم ٠

ومما لاشك فيه أن مصطفى كامل ، عندما وهب نفسه للقضية المصرية ، كان مقتنعا بعمله فى أوربا ، ومخاطبة الرأى العام هناك ، لحفز حاكوماتها ـ وخاصة فرنسا ـ لاجهاض محاولات بريطانيا فى الاستئثار بمصر ٠ وعندما أدرك بعد حادث فاشوده ، عدم جدوى هذا الأسلوب ، اتجه الى التركيز على الجبهة الداخليـــة ، بدعوة الأمة الى الاعتماد على النفس فى جهادها(٩١) ٠

ويعد التأكيد على مفهوم الاعتماد على النفس ، من أهم دلالات الاتجاه نحو التطرف عند الوطنيين لأن هذا التأكيد قد دفعهم الى تعبئة قطاعات ، كانت مهيأة لأن تكون خميرة العمل الثورى ، فتم التركيز على الاحتياطى البشرى فى المدن ، والذى توافرت لديه امكانات التطرف ، والانخراط فى أتون الاضـــطرابات التى كان ينظمها الوطنيون نظرا لسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعيـة

داخل المدن ٠ كذلك اتجه الوطنيون الى تسييس الطلاب ، بعد أن تزايدت أعدادهم ، وانتشرت بينهم المفاهيم الوطنية ، من خلال نادى المدارس العليا ، الذى أسسه مصطفى كامل فى ديسمبر ١٩٠٥ ٠ ولهذا ارتفع وزن الطلاب النسبى فى الحركة الوطنية ، حتى أصبحوا أهم أدوات العنف فيها ، لأنه لم تكن هناك ثمة ضغوط مالية تهددهم كالعمال والموظفين(٩٢) ٠

وفى وقت قصير أصبح الطلاب يشكلون جبهة أساسية فى النضال الجماهيرى العلنى والسرى فنظموا كثيرا من الاضرابات ــ اضراب مدرسة الحقوق فبراير ١٩٠٦ ، وطلبة الأزهر ــ والمظاهرات ــ مظاهرات المدارس يناير ١٩٠٦ ، وطلبة الحقوق نوفمبر ١٩٠٨ ، وطلاب المعاهد والأزهر فى مارس ١٩٠٩ ــ كما انتظموا فى جمعيات سرية ــ منها جمعية التضامن الأخوى ، والحيـــاة ــ أمنت بقدرة الرصاص وحده على اسكات أنصار الاحتلال(٩٣) ٠

والجدير بالذكر ، أن استخدام الحزب الوطنى للطلاب فى العمل السياسى ، لم يتوقف ، على مصطفى كامل وحده ، بل امتد الى محمد فريد ، الذى لم يتخل عن تعبئة الطلاب فى صفوف الحركة الوطنية ، حتى بعد أن هاجر الى الخارج(٩٤) ٠

وبالاضافة الى هذا اتجه الوطنيون الى استخدام الصحف كأداة للعمل الوطنى ، لتهييج واثارة الجماهير ، وكذلك الدعاية للقضية المصرية وعدالتها بين الأجانب فى الداخل والخارج ، من خلال اصدار صحف بلغات أجنبية ــ باللغتين الفرنسية والانجليزية ــ بعد اصدار اللواء بالعربية فى ٢ يناير ١٩٠٠ ٠ والتى كانت مدرسة وطنية أكثر منها صـــــحيفة عادية فقد عملت على توعية المصريين بحقوقهم ، وتبصيرهم بحقائق تاريخهم ، ودعوتهم لمقاومة

الانجليز ، ووضع حد لهم باعتبارهم أعداء الشعب كما جمعت حولها كل العناصر الوطنية المعادية للاحتلال ، والتى لم تعرف أقلامها هوادة فى نقده ، وفى معالجة القضايا الوطنية(٩٥) • فضلا عن مطالبتها بالجلاء والدستور ، وهى مطالب رأتها سلطات الاحتلال أهدافا ثورية ، اذا ماقيست بمطالب الفئة التى وقفت موقفا وسطا بين السلطتين الشرعية والفعلية ، ومدت يد العون لرجال الاحتلال(٩٦) •

علاوة على كل ذلك فربما كان الدافع لاتهام الوطنيين بالتطرف هو تفضيلهم لأسلوب العمل السرى فى بداية حياتهم ، وابقاؤهم عليه بموافقة مصطفى كامل ، والخديو ، حتى تأسيس الحزب الوطنى فى سنة ١٩٠٧ ، وممارستهم نشاطا سياسيا علنيا لفترة عدلوا بعده الى الانتظام فى خلايا سرية وذلك عندما اتجهت السلطات الى تضييق الخناق على نشاطهم السياسى القانونى ، بموجب عدة قوانين استثنائية ، تلاحق اصدارها بعد قانون المطبوعات فى سنة ١٩٠٩ •

ونصل بهذا الى أن اتهام الوطنيين بالتطرف جاء نتيجة انتهاجهم اساليب رأوا أنها توصلهم الى غاياتهم المتمثلة فى الجلاء والدستور ، بعد أن قرروا الاعتماد على أنفسهم ، وقد رأت سلطات الاحتلال أن هذه الأساليب هى أساليب ثورية متطرفة •

وهكذا أدت سياسة التركيز على الجبهة الداخلية ، الى ظهور تيار سياسى متطرف ، ازداد تطرفا بعد حادث دنشواى على الرغم من فقد هذا التيار لزعيمه مصطفى كامل ويتمثل ازدياد تطرفه فى تصاعد مطالبته بالدستور ، وتزايد اجتماعاته ، ومظاهراته ، واضراباته ، واشتداد لهجة صحفه المنددة بسياسة الاحتلال ، والتى انتشرت بالأقاليم(٩٧) •

ولما ادركت السلطتان المتفقتان عندئذ ، ازدياد الاضطرابات فى الشارع المصرى ، وكذلك ازدياد تطرف الصحف الوطنية ، بشكل بات يهدد البلاد بحالة من الفوضى فقد لجأت بعد فشل سياسة قمع الحركة الجماهيرية بوليسيا ، الى قمع الصحافة ، باعادة العمل بقانون المطبوعات ـ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٨٨١ ـ فى ٢٥ مارس ١٩٠٩(٩٨) .

وعلى الرغم من ردود فعل الحزب الوطنى العنيفة ، على أعادة العمل بموجب هذا القانون ـ والمتمثلة فى تنظيم مظاهرات احتجاج بالعاصمة ، تطلبت تدخل البوليس لقمعها ـ الا أن جورست لم يعر كل هذا اهتماما ، واستخدم القانون فور صدوره فى تعطيل ووقف عدد من الصحف الوطنية ، لكما قدم عددا من محرريها وكتابها الى المحاكمة التى انتهت بسجنهم لمدد متفاوتة ، مما أدى الى ازدياد عدد الشباب المتعاطف مع الوطنيين والذى أعلن فى مؤتمر فى سبتمبر ١٩٠٩ موافقته التامة على برنامج الوطنيين المتطرف(٩٩)

وقد دفع تصاعد العمل السرى ، الحكومة الى اقرار عدة قوانين استثنائية لقمع أعمال العنف ، فصدرت ثلاثة قوانين ، استهدف أولها تقييد حرية الصحافة ، بعلاج نواحى النقص فى قانون المطبوعات وذلك باحالة قضايا الصحافة الى محاكم الجنايات التى لا يكون حكمها قابلا للاستئناف ، بدلا من محاكم الجنح ، وجاء ثانيها ليحول بين الطلاب وممارسة العمل السياسى ، من خلال تعديل لائحة المدارس ، لتقضى بمنع طلاب المدارس الحكومية من المشاركة فى المظاهرات السياسية ، وكتابة المقالات المثيرة فى الصحف ، أما ثالث هذه القوانين وأهمها فتمثل فى قانون التآمر السياسى ـ الذى صدر فى يوليو ١٩١٠ بتجريم أعمال ، لم ينص على تجريمها القانون المصرى حتى ذلك الوقت ـ الذى جرم الانضمام

لأى جمعية سرية ، تدعو الى تغيير الحكومة بالقوة ، كما حـــرم التهديد بالقول أو الكتابة ، بعد أن انتشرت التهديدات السياسية(١٠٠)

وقد أثار صدور هذه القوانين موجة من الاستياء والسـخط العام ، ترجمت الى أعمال عنف،وتمثلت فى سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات ، تدخل البوليس فى قمعها ، كما استمرت حركة المطالبة بالدستور ، وانتشرت الأفكار الارهابية ، التى كانت تدعو لاغتيال الخونة وأعداء الوطن(١٠١) ٠

وحتى يتمكن كتشنر من الامساك بزمام الوضع الداخلى فقد اتجه فور وصوله الى استخدام قوانين القمع فى تعقب الوطنيين ، وصحفهم التى اشتد ضغط ادارة المطبوعات ومحاكم الجنايات عليها وامتداده الى أربابها ومديريها ، ومحرريها ، وكتابها ، وبهذا فقد نالها وكتابها الكثير من التعطيل والانذار والتوقف(١٠٢) ٠ واضافة الى هذا فقد طارد كتشنر أعضاء الحزب الوطنى وأخضع المتطرفين منهم ، لرقابة صارمة ، تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة وتصفيتهم ، مما عرض الوطنيين ، لأوسع حركة اعتقالات وسجن ، دفعت من أفلت منها الى ترك مصر – منهم محمد فريد – مؤثرا على ذلك العمل لصالح القضية المصرية من الخارج ، وانغماس من ظل بالداخل من كوادرهم فى العمل السرى من خلال جمعيات كثرت منشـــوراتها السرية – كجمعية اليد السوداء – المحرضـــة على ارتكاب أعمال عنف ضد الانجليز ، بالعاصمة والأقاليم(١٠٣) ٠

وقد أدت سياسة قمع كتشنر للوطنيين الى اضعافهم ، بشكل شل حركتهم وأعمالهم العدوانية ضد البريطانيين ، قبـــل الحرب وأثناءها(١٠٤) ٠ مما أفقدهم فى نهاية الحرب قيادة العمل الجماهيرى التى انتقلت الى حزب الوفد ٠

واذا كان الوطنيون قد اتجهوا لاستخدام أساليب ثورية لتغيير الواقع ، أو للوصول الى الغاية المتمثلة فى الجلاء والدستور ، فلا يعنى ذلك غياب امكانات الاعتدال ، والتى توافرت على الأقل ، لدى قيادتهم ، فمن خلال خطب مصطفى كامل ، يتبين لنا أن هناك امكانات اعتدال توافرت لديه فى معظم الأحيان ٠

وربما تكون الظروف الدولية والمحلية ، هى التى فرضت على مصطفى كامل الميل الى الاعتدال رغم تأثره فى عنفوان الشـــباب بالأفكار الثورية وبالآراء الليبرالية فى فرنسا ٠

وتمثلت الظروف الدولية ، فى وضع مصر عندئذ ، والذى حتم عليها الابقاء على نظام الامتيازات الأجنبية ، لحماية الأجانب ومصالحهم داخلها ، وتعد هذه الحماية أحد أسباب تمسك بريطانيا بالبقاء فى مصر ، ولهذا فان أية محاولة من جانب مصطفى كامل لاثارة الرأى العام فى الداخل ضد الأجـانب ، ســتكون فى غير صالحه ، بقدر ماتكون على عكس ذلك بالنسبة لبريطانيا ٠

ولهذا نأى مصطفى كامل بنفسه عن التطرف وأساليبه ، لأنه لا يعقل أن يحبذ سياسة فى الداخل ، قد تؤدى الى عرقلة نشـــاط الأجانب الذين يتجه الى خطب ود الرأى العام ببلدانهم الاصلية لكسب أنصار لقضيته فى الخارج يؤيدون قضية الجلاء والحرية التى تطالب بها مصر ٠

وتجلى ابتعاد مصـطفى كامل عن أساليب الاثارة والتهييج فيما جاء بأحاديثه التى ادلى بها للصحف الأجنبية ، اثناء تواجده فىأوربا ، للدفاع عن عدالة القضية المصرية أمام الـرأى العـــام الأوروبى فقد أدلى اثناء تواجده بالنمسا بحديث .. لجريدة الاكستراتا

حيلاط فى الفترة من ٢٤ الى ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ـ ذهب فيه الى أن الأمة المصرية على الرغم من معاناتها من وجود الاحتلال ، الا أنها ترفض أسلوب الثورة للخلاص منه ، وتحبذ الأسلوب السلمى « لأننا قبل كل شىء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، ونبغض المذابح ، والجرائم ، ومن جهة أخرى فان لأوربا عندنا مصالح قد تضر بها الثورة ·· وربما أن الأمة اذا ثارت ضلت عن سبيل الرشاد فلا تميز بين الانجليز وغيرهم من الأوربيين ··· ولذلك أعرضنا عن سبيل الثورة الذى نكرهه بفطرتنا ··· واخترنا السبيل السلمى ، ورفعنا صوتنا الى مسامع أوربا المتمدنة ، بمطالبنا الحقيقية » ثم انتهى الى مطالبة الدول الأوربية بالتدخل لحمل الانجليز على الخروج من مصر ، اذا كانت ترغب فى تحقيق السلام وضمان حقوقها ، وانصاف أمة متمدينة معتدلة كريمة(١٠٥) ·

وفى حديث أدلى به مصطفى كامل لجريدة نيويورك هيرالد ـ نشر ١١ نوفمبر ١٨٩٦ ـ فضح الدسائس الانجليزية فى مصر ، ثم عرج على توضيح الأمانى المصرية ، فى تحقيق الجلاء ، دون احداث أى اضطراب ، أو أمر من شأنه تكدير الأمن العام ، ولهذا « انتهجنا أسلوب استلفات أنظار أوربا بالقلم واللسان ، ولسنا « بغيرهما » ··· نريد أن نخاطب أوربا ونستفزها للنظر فى مصلحة بلادنا »(١٠٦) ·

كذلك ذهب مصطفى كامل فى حديث آخر لصحيفة ألمانية ـ نشر فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٧ ـ الى حق الأمم بما فيها الأمة المصرية فى رفع لواء الثورة والعصيان ، وازهاق النفوس ، واسالة الدماء من أجل تحقيق الاستقلال ، ثم انتهى الى طلب المساعدة للأمة المصرية التى مازالت حتى ذلك الحين « مبتعدة عن سبيل الثورة لوثوقها بعدالة أوربا »(١٠٧) ·

وإذا كان مصطفى كامل ، قد حرص على الا يظهر أمام الرأى العام الأوربى بمظهر المثير للشغب ، أو الهياج ، فقد ابتعد أيضا فى الداخل عن الدعوة الى التطرف ، وحث المصريين على العمل لامتلاك الكفاءات ، التى تعلق عليها بريطانيا جلاءها عن مصر ٠ ففى احدى مقالاته بجريدة الأهرام « ٢٤ فبراير ١٨٩٣ » وبعد أن انتقد سياسة الاحتلال التعليمية ، حث الأثرياء المصـــريين على المساهمة فى نشر التعليم القومى ، لأنه المعول الأساسى لامتلاك الكفاءة الى جانب توحيد الكلمة ، وترك الشقاق والنفاق(١٠٩) ٠

وفى الوقت الذى حث فيه مصطفى كامل المصريين على بلوغ الكفاءة ، رد على تهم التعصب التى اكانت تكيلها سلطات الاحتلال للمصريين ، مشيرا الى أن الهدف من ذلك ، هو اشعال غضب الأمة ، والقاء بذور الشقاق بين الأوربيين والمصريين ، فى حين أن « الأمة المصرية ، محافظة على السكينة ، عارفة بقيم الاعتدال الدينى »(١١٠)

وقد يكون الباعث على تركيز مصطفى كامل فى الداخل على امتلاك الكفاءات هو التغير الاجتماعى ، الذى خفت معه حـــدة التناقضات الاجتماعية ، التى كانت سائدة فى عصر اسماعيل ، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية للاحتلال ، والتى أدرك معها عـدم جدوى اللجوء لأساليب الاثارة والتهييج،التى قد لاتجد من يستوعبها

وبذلك تكون الظروف على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وراء ابتعاد مصطفى كامل عن استخدام أساليب راديكالية للوصول الى الغايات ، والتى أخذ يميل اليها تدريجيا ، بعد أن أدرك أن هناك تقاربا وشيك الحدوث ان عاجلا أو آجلا بين فرنسا وانجلترا ــ بعد حادث فاشوده ــ سيحول بينه وبين امكانية استغلال التناقضـات الامبريالية بينهما لصالح القضية المصرية ٠

وجاء الاتفاق الودى « ١٩٠٤ » بين البلدين ليؤكد توقعـات مصطفى كامل ، في وقت أصاب فيه الفتور علاقته بالخديو مما دفعه الى مزيد من الاعتماد على القطـاعات الجماهيرية ، التى راح يحشدها فى أتون حركته ، بعد أن ضاقت به السبل وهو يبحث عن شريك تتناقض مصالحه فى مصر مع مصالح بريطانيا • ومع ذلك لم ينته مصطفى كامل الى رؤية راديكالية ، تمكنه من استغلال هذه القطاعات الشعبية فى تغيير الواقع(١١١) حتى فى فترة وصول السخط الشعبى ، على سلطات الاحتلال الى ذروته اثناء وبعد احداث دنشواى •

ففى خطبته التى أعلن فيها عن قيام حزبه ـ بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ أوضح أن هدفه تحقيق الجلاء ، بالاقناع والاعتماد على النفس والجهود الذاتية ، لا بالثورة أو التعصب أو بالاعتماد على القوى الأجنبية(١١٢) •

ثم جاء برنامج الحزب اكثر اعتدالا مما كان متوقعا بخلوه من أى تطرف ، وان مال الى التشدد ، الا أنه ركز على أساليب العمل المشروعة لتحقيق الجلاء ، ورفض أى أساليب للعنف أو الثورة(١١٣)

وهكذا توافرت لدى مصطفى كامل امكانات اعتدال حتى فى أدق اللحظات التى كان يمكنه فيها استغلال السخط الشـعبى فى الضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالب الحركة الوطنية •

واذا ماتركنا مصطفى كامل ، وانتقلنا لخلفه محمد فريد ، نجد أنه قد بدأ حياته السياسية معتدلا ، حيث اقتنع فى أوائل تسعينات القرن التاسع عشر ، بأن الخلاص من بريطانيا ، يجب أن يكون مرحليا ، أى بالتدريج لا بالطفرة ، من منظور معتـدل يقوم على

التوفيق بين الرغبة فى الخلاص من الوجود الاحتلالى الذى لم يأت حتى الآن « ١٨٩١ » أمرا يوجب كرامتنا لهم » والانتفاع بأعماله التى ليست شرا كلها،ولهذا رأى أن وجود الاحتلال فى مصر ضرورى لمدة خمسة عشر عاما على الأقل ، حتى تبلغ شأنا من التمدن والتقدم فى المعارف(١١٤) ٠

وبعد أن تولى محمد فريد قيادة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل ، لم يكن مؤهلا بحكم تكوينه الطبقى والمزاجى ، وخبراته ، لقيادة حركة ثورية ، فعلى الرغم من مطالبته بالجلاء والدستور ــ فى مجموعة خطبه التى شيع بها كرومر ــ نصح مستمعيه بعدم اللجوء الى العنف بتاتا(١١٥) ٠

وربما لم يتحول محمد فريد عن اعتداله فى مخاطبة مستمعيه الا بعد أن أعادت سلطات الاحتلال ، العمل بقانون المطبوعات ١٩٠٩، ومحاكمته مع الشيخ عبد العزيز جاويش بموجبه فى نهاية ١٩١٠ على كتابتهما مقدمتين تقريظيتين لمجموعة أشعار الشيخ على الغاياتى ، والتى اعتبرت الحكومة نشرها تحريضا على الفتنة ، وقد حاولت السراى مساومة محمد فريد أثناء محاكمته ، بالتلويح له بتجميدها شريطة ، أن يعتدل فى سياسته ، أو على الاقل فى تعبيره عن مبادئه ، الا أنه رفض هذا العرض ، كما رفض عروضا مشابهة أثناء قضائه فترة العقوبة بالسجن(١١٦) ٠

وبعد أن أنهى فترة العقوبة ، تعرض للمطاردة من جانب السلطات ، مع غيره من قيادات الحزب الوطنى ، مما دفع بعضها الى ترك مصر ، مفضلة العمل بالخارج لصالح القضية المصرية ٠ وقد أدى بهم هذا الخروج من مصر الى التمادى فى التطرف ، حتى

أنتهى الأمر بمحمد فريد الى الاقتناع بضرورة العمل الثورى المسلح ضد الانجليز(١١٧) ٠

وهكذا توافر لدى الجناح المتطرف فى الحركـــة الوطنية ، امكانات اعتدال ، على الأقل لدى قياداته ، والتى كان اعتدالها فى معظمه حرصا على مصلحة الوطن ، لاحرصا على المصالح الشخصية كما كان يفعل المعتدلون ، وكذلك الخديو ، الذين ترددوا بين الاعتدال والتطرف وفقا لمصالحهم ٠

هوامش الفصل الأول

(١) **محمد أحمد أنيس وآخرون** : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ص ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٢) **على الدين هلال** : السياسة والحكم فى مصر العهد البرلمانى ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧ ص س ٨٥ ـ ٥٩ .

(٣) **رءوف عباس حامد** : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبرة ١٨٣٧ ـ ١٩١٤ ، الطبعة الأولى دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

(٤) **الجريدة** : عدد ١٣ ، ٢٣ مارس ١٩٠٧ ، حالتنا المالية .

(٥) **رءوف عباس حامد** : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٦) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : على بركات** : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٤٢٩ ـ ٤٣٢ ، **لطيفة سالم** : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، ٣١٢ ـ ٣١٦ .

(٧) **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ص ٢١٠ – ٢١٤ ، لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٣ – ٢٥٧ .

(٨) **لمزيد من التفاصيل ارجع الى** : رءوف عباس : المرجع السابق ، ص ص ١١٢ – ١١٥ ، ١٣١ – ١٤٩ ، **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ص ١٥ – ٢٠ .

(٩) **عبد الرحمن الرافعى** : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٨٣٠ ص ص ٣٢ – ٣٤ .

(١٠) **أحمد زكريا** : المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، على الدين هلال : مرجع سابق ص ص ٥٦ – ٥٧ .

(١١) **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ – ٢٢١ .

(١٢) **محمد عمارة** : الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ، الكتابات السياسية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٢ ، ص ص ٣٠٨ ، ٢٩٧ – ٢٩٨ – ٣٥٧ ، **سامى عزيز** : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٤٠ .

(★) تمثل اعتدال رياض باشا فيما كان يراه لعلاج الحالة المصرية ، فكان يرى ان وفاء المصريين يجب أن يتم عن طريق التدريج والأخذ بيدهم فى هوادة ، لأن حالتهم تدعو الى الاشفاق وهذا يتطلب مسالمة الاجانب من الانجليز والفرنسيين والتفاهم معهم ، **أحمد أمين** : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٩٦ .

(١٣) **عبد العاطى محمد احمد** : الفكر السياسى للامام محمد عبده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٨٩ .

(١٤) **لمزيد من التفاصيل عن مواقف محمد عبده غير المعتدلة ابان الثورة العرابية يمكن الرجوع الى** : **لطيفة سالم** : المرجع السابق ص ٢٧٥ ، احمد أمين : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ – ٣٠٤ ، **عبد العاطى محمد احمد** : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١٥) **أحمد أمين** : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٧ ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ١٨٤ – ١٨٥ .

(١٦) **احمد أمين** : المرجع السابق ، ص ص ٣١١ — ٣١٢ .

(١٧) **احمد زكريا** : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(١٨) **محمد عمــارة** : المرجع السابق ، ص ٣١٦ .

(١٩) **احمد أمين** : المرجع السابق ، ص ٣١٣ .

(٢٠) **محمد عمــارة** : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٢ — ٣٦٦ .

(٢١) **نفس المرجع** : ص ٣٠٨ .

(٢٢) **نفس المرجع** : ص ٢٩٧ .

(٢٣) **احمد أمين** : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢٤) **محمد عمــارة** : المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(٢٥) **على الدين هلال** : التجديد فى الفكر الســياسى المصرى الحديث ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراســات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٦٨ .

(٢٦) **احمد لطفى السيد** : قصة حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٣١ ، القاهرة فبراير ١٩٦٢ ، ص ٣٢ .

(٢٧) **فتحى رضــوان** : مصطفى كامل رائدا وطنيا ، احد البحوث التى القيت بمناســبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامــل ١٨٧٤ — ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتــاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٤١ .

(٢٨) **مذكرات ابراهيم الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٨ — ١٥ ، ٤٥ — ٤٧ .

(٢٩) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : الحياة** الحزبية فى مصر فى عهد الاحتـلال البريطــانى ١٨٨٢ — ١٩١٤ ، مكتبــة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ٥٠ — ٥١ ، **احمد زكريا** : المرجع الســابق ، ص ص ٣٥ ، ٤٠ — ٤١ ، ٥٠ — ٥٣ ، ٥٩ — ٦٠ ، **جاكوب لاندو : الحيــاة** النيابية والاحزاب فى مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ ، ترجمــة سامى الليثى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ص ص ١٤٠ — ١٤١ .

(٣٠) **احمد لطفى السيد** : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣١) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ ص ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٣٢) **نفس المرجع** : ص ص ٧٧ — ٧٨ ، ٩٧ ، ١١٣ — ١١٤ .

(٣٣) **نفس المرجع** : ص ١٦٢ ، الجريدة ، عدد ٦٠ ، ٢٠ مايو ١٩٠٧ « مطالب الأمة » .

(٣٤) **يونان لبيب رزق** : المرجع السابق ، ص ص ٥١ ، ٥٢ ، **أحمد لطفى السيد** : قصة حياتى ، ص ٨٠ .

(٣٥) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ، ص ص ١٤٩ — ١٥٠ .

(٣٦) **أحمد زكريا** : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، **جاكوب لاندو** : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٣٧) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ، ص ٩ .

(٣٨) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق** : المرجع السابق ، ص ص ٩٠ ، ١٩٤ ، ١٦٩ ، **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ص ص ١٨ ، ٩٣ ، ١٩٠ — ١٩١ ، **الجريدة** ، عدد ٤٥٣ ، أول ديسمبر ١٩٠٨ « الحركة الدستورية فى مصر » .

(٣٩) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ، ص ص ٩٩ ، ١٢٤ — ١٢٥

(٤٠) **نفس المرجع** : ص ٩ .

(٤١) **نفس المرجع** : ص ٤٥ .

(٤٢) **نفس المرجع** : ص ص ١٦ — ١٧ .

(٤٣) **نفس المرجع** : ص ص ١٥١ — ١٥٢ ، ٢١٩ — ٢٢١ ، ٢٢٨ .

(٤٤) **نفس المرجع** : ص ٢٢٩ .

(٤٥) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب** : المرجع السابق ، ص ص ٩٢ — ٩٣ ، ٩٦ — ٩٧ ، ١٩٤ .

(٤٦) نفس **المرجع** ، ص ص ١٧٨ ، ١٧١ — ١٩٢ ، **مصطفى النحاس جبر**: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ — ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٤٧) **يونان لبيب رزق** : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤٨) **أحمد لطفى السيد** : قصة حياتى ، ص ٨٩ ، **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ص ٥٨ ـ ٥٩ ، **أحمد زكريا** : حزب الأمة : ص ص ١٣٩ ، ١٥١ .

(٤٩) **يونان لبيب رزق** : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٥٠) **سيتم تناول هذا فيما بعد .**

(٥١) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ، ص ٢٣٨ .

(٥٢) **نفس المرجع** : ص ص ١٢٧ ، ١٣٩ .

(٥٣) **نفس المرجع** : ص ٧ .

(٥٤) **نفس المرجع** : ص ٥٠ .

(٥٥) **نفس المرجع** : ص ص ٣٥ ، ٤٦ .

(٥٦) **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٥٧) **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٥٨) **يونان لبيب رزق** : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٥٩) **عبد العظيم رمضان** : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، ط ٢ ، مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٣٤ .

مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٦٠) **محمد حسين هيكل** : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ص ٦٥ ـ ٦٦ ، ٦٩ ، **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٦١) **أحمد لطفى السيد** : قصة حياتى : ص ص ١٦٣ ـ ١٦٦ .

(٦٢) **على الدين هلال** : السياسة والحكم فى مصر ، ص ص ٥١ ، ٥٢ .

(٦٣) **عبد المنعم الجميعى** : **الخديو عباس حلمى الثانى** والحزب الوطنى ١٨٩٢ ـ ١٩١٤ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ١٥ ـ ١٧ .

(٦٤) **محمد أنيس** : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، سلسلة تاريخ المصريين (٩) ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧ ، ص ص ١٦ ـ ١٧ ، ٢٠ .

(٦٥) **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ١٥٩ – ١٦٥ ، **عبد الرحمن الرافعى** : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية تاريخ مصر القومى من ١٨٩٢ الى ١٩٠٨ ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٥ ص ص ٢٨١ – ٢٨٩ .

(٦٦) **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ٧ ، **آرثر ادوارد جولد شميت « الابن »** : الحزب الوطنى المصرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ترجمة فؤاد دوارة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩٩ .

(٦٧) **صلاح العقاد** : مصطفى كامل وفرنسا : أحد البحوث التى ألقيت بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامـل ١٨٧٤ – ١٩٧٤ بالجمعيـة المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٧٤ .

(٦٨) **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ١٩٠ ، ١٩٦ ، **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦٩) **يونان لبيب** : مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى أحد البحوث التى القيت بمناسـبة مرور مائة عام على ميلاد مصطفى كامل ١٨٧٤ – ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسـات التاريخية والتى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٧٠) **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، **عباس العقاد** : سعد زغلول زعيم الثورة ، كتاب الهلال ، العدد ٤٥٢ ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ١٤١ .

(٧١) **آرثر ادوارد جولد شميت** : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٧٢) **يونان لبيب رزق** : الحيـــاة الحزبيـــة ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ ، **آرثر ادوارد جولد شميت** : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٧٣) **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٧٤) **نفس المرجع** : ص ص ٤٥ ، ٤٦ ، **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٧٥) **على الدين هلال** : السياسة والحكم فى مصر ، ص ٧٧ .

(٧٦) **يونان لبيب** : الحياة الحزبية ، ص ص ٣٠ ، ١٩٩ .

(٧٧) **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٧٨) **نفس المرجع** : ص ٢٦٣ .

(٧٩) **أحمد لطفى السيد** : صفحات مطوية ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٨٠) **يونان لبيب رزق** : الحياة الحزبية ، ص ص ١٦٦ – ١٦٨ .

(٨١) **الجريدة** : عدد ٤٥٣ ، أول ديسمبر ١٩٠٨ « الحركة الدستورية فى مصر » .

(٨٢) **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

٨٣) **مصطفى النحاس جبر** : المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، **آرثر ادوارد جولد شميت** : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٨٤) **عاصم الدسوقى** : محمد فريد فى ضوء أوراقه ، دراسة تحليلة لأوراق محمد فريد ، مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ – ١٩١٩ ، المجلد الأول الذى نشره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ضمن منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٨ ، **آرثر ادوارد جولد شميت** : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٦ ، ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٨٥) **عاصم الدسوقى** : المرجع السابق ص ص ٣١ – ٣٣ .

(٨٦) **يونان لبيب** : الحياة الحزبية ، ص ١٩ .

(٨٧) **عبد الرحمن الرافعى** : مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ، كتاب الهلال ، العدد ٤٧٠ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ١٥٤ .

(٨٨) **شميت** : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ ، ٣٢٥ .

(٨٩) **محمد انيس وآخرون** : التطور السياسى للمجتمع المصرى ، ص ١٥٦ .

(٩٠) **جاء هذا فى الخطبة التى أعلن فيها عن حزبه بالاسكندرية** ، نقلا عن يونان لبيب : مصطفى كامل ، ص ٩١ .

(٩١) **عبد الرحمن الرافعى** : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنيه ، ص ٣٥١ ، **صلاح عيسى** : مصطفى كامل وقضايا الاصلاح الاجتماعى ، أحد البحوث التى القيت بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ ـ ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٦٠ .

(٩٢) **يونان لبيب** : الحياة الحزبيه ، ص ص ٩ ـ ١٠ ، **على الدين هلال** : السياسة والحكم ، ص ٦٢ ، **رءوف عباس** : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ ، **عبد العظيم رمضان** : المرجع السابق ، ص ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٩٣) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : شميت** : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، **مصطفى النحاس** : المرجع السابق ، ص ص ٢٦ ، ١٣٢ ، **محمد انيس** وآخرون : التطور السياسى للمجتمع المصرى ، ص ص ١٦ ، ١٧ ، **عبد العظيم رمضان** : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٩٤) **عاصم الدسوقى** : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، **شميت** ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٩٥) **للتفاصيل يمكن الرجوع الى : على الدين هلال** :السياسة والحكم ، ص ٨٢ ، **يونان لبيب** : الحياة الحزبية ، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ ، **أنور الجندى** : تطور الصحافة السياسية فى مصر ، منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٨١ .

(٩٦) **فتحى رضوان** : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، **مصطفى النحاس** : المرجع السابق ، ص ١١ ، محمد أنيس : صفحات مطوية ، ص ٢٠ .

(٩٧) **لمزيد من التفاصيل ارجع الى : تيودور روز شتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده** ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ص ٥٤١ ـ ٥١٥ ، **أنور الجندى** : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، **يونان لبيب** : الحياة الحزبية ، ص ١٧٩ .

(٩٨) **أحمد بهاء الدين** : أيام لها تاريخ ، ط ٣ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٩٥ .

(٩٩) **تيودور روز شتين** : المرجع السابق : ص ص ٥١٦ ـ ٥١٧ ، **مصطفى النحاس** : المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(١٠٠) **يونان لبيب** : الحياة الحزبيـة ، ص ص ٢١٢ ـ ٢١٥ ، **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ ، **شـميت** : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(١٠١) **عبد المنعم الجميعى** : المرجع السابق ، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(١٠٢) **أنور الجندى** : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، **محمد سيد كيلانى** : السلطان حسين كامل ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ، دار القومية للطباعة ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٣٠ .

(١٠٣) **عاصم الدسوقى** : المرجع السابق ، ص ٢٧ ،**عبد المنعم الجميعى**: المرجع السابق ، ص ص ٣١٤ ، ٣١٩ ـ ٣٢٣ .

(١٠٤) **جاكوب لاندو** : المرجع السابق ص ١٣١ ،**شميت** : المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(١٠٥) **أوراق مصطفى كامـل** ، المقالات « الكتاب الأول » ١٨٩٢ ـ ١٨٩٩ تحقيق **يوافيم رزق** ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٦ ص ص : ٢٣٠ ـ ٢٣٣

(١٠٦) **نفس المصدر** : ص ٢٣٦ .

(١٠٧) **نفس المصدر** : ص ٢٤١ .

(١٠٨) **نفس المصدر** : ص ٨٢ وما بعدها ، ٩٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .

(١٠٩) **الأهـرام** : أول يونية ١٨٩٥ « من اين يأتى الخطر » نقلا عن أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(١١٠) **أوراق مصطفى كامل** : ص ٥٧ .

(١١١) **صـلاح عيسى** : المرجع السابق ، ص ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، **شميت** : المرجع السـابق ، ص ص ١٠٨ ـ ١١٠ .

(١١٢) **عبد الرحمن الرافعى** : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ص ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥ ، **شميت** : المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(١١٣) **يونان لبيب رزق** : مصطفى كامل ، ص ص ١٠١ ـ ١٠٢ ، جاكوب **لاندو** : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(١١٤) **عاصم الدسوقى** : المرجع السابق ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

(١١٥) **جاكوب لاندو** : المرجع السـابق ، ص ١٢٦ .

(١١٦) **شـميت** : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(١١٧) **عاصم الدسوقى** : المرجع السابق ، ص ص ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ .

الفصــل الثــانى

الهلباوى فى مدرسة المعتدلين

ولد ابراهيم الهلباوى فى أواخر ابريل ١٨٥٨ بمدينة العطف « المحمودية الآن » لأب وأم غير مصريين عاشا معظم حياتهما أميين، حيث تعلم والده القراءة والكتابة على يد أحد مشايخ الناحية ، بعد أن بلغ من السن عتيا ٠ أما الهلباوى ، فقد ألحقته أسرته بكتاب القرية ، رغم تواضعها المادى ــ حيث اشتغل والده بالملاحة النيلية ، الى أن ضاقت به سبل العيش بسبب انتشار خطوط السكك الحديدية فعمل بالزراعة ، وتجارة الحاصلات الزراعية ــ الى أن انتهى من حفظ القرآن ، فانتقل الى الأزهر فى سنة ١٨٧١ ، ولبث به سبع سنوات منكبا على الدرس والتحصيل(١) ٠

واذا كان هناك شبه اجماع على أن روح التعليم بالأزهر عندئذ ، قد غلب عليها الأسلوب التقليدى الذى يقوم على تلقين الطلاب ، ماخلفه السلف دون تغيير او انحراف عنه لتنمية ملكة البحث والاستقصاء لدى الطلاب(٢) ، الا أن الهلباوى ذهب الى عكس ذلك ، بأن الدراسة فى الأزهر لم تكن افضل الدراسات وانفعها على الاطلاق ، لا لاطلاقها حرية الطلاب فى اختيار المذاهب والكتب

والأساتذة ، فحسب ، بل لأنها كانت من أمثل الطرق لتكوين الدارس وتنمية مداركه وتوسيع ثقافته ، والتى اتضح أنها طريقة جامعات أوربا(٣) ٠

وبينما كان الهلباوى يتلقى دروسه بالأزهر على مذهب الامام مالك على يد الشيخ رزق البرقانى ، والشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى ، ودروس النحو والمنطق وعلوم البلاغة والحديث على يد نخبة من أشهر مشايخ ذلك الوقت ـ عبد الرحمن المحلاوى ، محمد البحيرى ، الامبابى ، أبى النجا ، حسن العدوى ـ وصل جمال الدين الافغانى الى مصر ، وأصبح يتردد عليه عدد لا بأس به من كبار الطلاب فى بيته للدرس ٠ الا أن الهلباوى لم يسمع به ، الا بعد أربع سنوات من انتظامه بالأزهر ، عندما أشيع عنه الالحاد، وساءت علاقة تلاميذه ، وعلى رأسهم محمد عبده ، بطلاب الأزهر ، الذين كانوا ينظرون اليهم بارتياب ٠ لكن سرعان ما جمعت الصدفة بين الهلباوى والأفغانى ، والتى لم يصبح بعدها واحداً ممن يتلقون الدرس على يديه فى الفلسفة والمنطق والبلاغة والرياضيات فحسب، بل لكان من أشد الحريصين عليها ، طيلة ثلاث سنوات قضاها متحلقا حوله ، ومتنقلاً معه من ربع العنانى ، الى خان أبى طاقية ، ثم التبانة فكوم الشيخ سلامة(٤) ٠ مع محمد عبده ، وسعد زغلول ، والسيد وفا زغلول ، وعبد الكريم سلمان ، وابراهيم اللقانى ، وشفيق منصور ٠ ومحمود سامى البارودى وغيرهم(٥) ٠

وكان تأثير الأفغانى فى المتحلقين حوله كبيرا ، لأنه نحا فى التدريس منحى ، نقلهم من الاتجاه النقلى الى الاتجاه العقلى ، الذى وسع مداركهم ، ونمى ملكاتهم النقدية ، وتفكيرهم الحر ، وفتح باب الاجتهاد أمامهم فى المسائل الدينية ٠ هذا الى جانب حرصه على تنمية مواهب الكتابة والخطابة ، وانسياب الألفاظ لديهم ، من

خلال حثهم على كتابة مايلقى عليهم من‌درس ، واعادة تحريره ، لطرحه عليه فى اليوم التالى ، مما دفع تلاميذه الى التسابق فى اجادة التحرير والانشاء ، بشكل ساعد على خلق جيل ممن أحسنوا الكتابة واختيار الموضوعات(٦) ٠

وقد بلغ تأثر الهلباوى بالأفغانى حدا جعله يتخلى عن دراسة مذهب مالك ، ويتجه لدراسة المذهب الحنفى ، منتصحا بنصيحة أستاذه ، التى أكدت له على أن كتب الفقه ماهى الا قوانين من العبث الاشتغال بها ، مالم يكن فى الامكان تطبيقها ، ومادام أن المذهب المعمول به فى القضاء المصرى هو مذهب أبى حنيفة ، فالواجب دراسته والالمام به(٧) ٠ وربمـا كان لهذا التحول دور فى تكوين الهلباوى علميا ، وجعله رجل محاماة من الطراز الأول ٠

وتأثرا بالأفغانى كذلك ، انضم الهلباوى الى المحفل الماسونى، مع أستاذه ، لكنه سرعان ما امتنع عن حضور اجتماعاته ، بعد أن وجد بنشاطه ، مايبعده عنه ، ومالا يجعله حريصـا على مداومة الاتصال به(٨) ٠

ثم انقطع الهلباوى عن الأزهر دون أن يكمل دراسته ، واتجه للعمل بالريف والاشتغال بالتجارة ، بعد أن توقـف أسـتاذه عن التدريس بالأزهر ، ثم نفيه ، وكذلك بعد أن تحمل عبء الانفاق على أسرته ـ أمه وأشقائه ـ بعد زواج والده بأخرى(٩) ٠

وعلى الرغم من انقطاع الهلباوى عن الدراسة ، الا أن صلته بالأحداث السياسية الجارية حينذاك ، لم تنقطع ، من خلال مداومته على قراءة الصحف ، وازدياد اهتمامه بالقضايا المحلية ، والتى دفعته الى التنديد بمدير الغربية ووكيله ورياض باشـا ـ رئيس

النظار فى ذلك الوقت ـ على صدر صفحات جريدة التجارة • متهما المدير بتملق الشخصيات العامة فى مصر ، وتلفيق التهم لخصومهم •

وعلى الرغم من نشر المقال بدون توقيع ، بناء على طلب الهلباوى ، الا أنه بمجرد صدور العدد الذى تضمن المقال ، قبض على الهلباوى ، وبعد ان تم التحقيق معه بالمديرية ، رحل الى القاهرة للمثول أمام رياض باشا ، وبعد أخذ ورد بينهما ، تقرر ايداعه السجن ، لتمسكه بوجهة نظره ، عندما خيره رياض باشا بين تشاكيل لجنة تحقيق فيما نسبه الى وكيل المديرية ، أو السجن ، فكان أن فضل الخيار الأخير ، وانتهت هذه الأزمة بتدخل البعض لدى رياض باشا ، الذى أفرج عنه(١٠) •

وبالرغم مما تعرض له الهلباوى بسبب هذا المقال الجرئ ، الا أنه مهد لعودته إلى القاهرة ، واتصاله بجماعة الامام محمد عبده ، فعندما فكرت الحكومة فى النهوض بصحيفة الوقائع المصرية ، لتجارى وتنافس الصحف الوطنية الأخرى التى بدأت تخوض فى موضوعات تتحدث فيها عن آراء ليبرالية لقيت استجابة جماهيرية(١١) ، لم يجد رياض باشا أفضل من تلاميذ جمال الدين الأفغانى الأكفاء للقيام بهذه المهمة •

فعهد الى محمد عبده بادارة الصحيفة ، والذى اختار لمعاونته عبد الكريم سلمان ، وسعد زغلول ، والشيخ وفا زغلول ، والشيخ محمد خليل ، وكذلك ابراهيم الهلباوى ، الذى رشحه رياض باشا وظل الهلباوى يكتب بالتناوب مع هؤلاء بالصحيفة ، الى أن تعرض للاقالة على يد محمد عبده في أواخر سنة ١٨٨١ بمجرد خروج رياض باشا من الوزارة ، لتوتر العلاقات بينهما(١٢) •

وباقالة الهلباوى عن الوقائع ابتعد مؤقتا عن جماعة الامام ،

وقد ساعده عمله بالوقائع على الاتصال بكثير من الكتاب ، الذين ربطته ببعضهم علاقات صداقة ، منهم على سبيل المثال عبد الله باشا فكرى الذى رشحه للعمل كاتبا بمجلس النواب ، الذى رأسه سلطان باشا ، كما ساعد عمل الهلباوى على توثيق صلته بحسن بك الشمسى ، واشتراكهما فى ادارة جريدة المفيد ـ قبل الثورة العرابية ـ التى كتب فيها الهلباوى كثيرا من المقالات التى كان لاحداها دور فى اغلاقها بعد فترة وجيزة من صدورها(١٣) ٠

وفي ظل هذه الظروف لاحت فى الافق ارهاصـــات الثورة العرابية ، وراح الهلباوى يؤيد تحركات العرابيين ضد عثمان باشا رفقي وزير الحربية،الذى انتهج سياسة ترمى الى محاباة الشراكسة بشكل مبالغ فيه ، والحط من شأن الضباط المصريين ولكن الهلباوى سرعان ماخرج على العرابيين ، عندما إنقسم مجلس النواب على نفسه حول اللائحة التى وضعها شريف باشا ٠ وتجلت مظاهر خروجه عليهم فى رفضه العمل ككاتب بالمجلس الخصوصى ، الذى ألفوه ، بعد تعطيل مجلس النواب ، وطعنه فى تصرفات العرابيين ، وبخاصة تصرفات عرابى ، التى رأى أنها تجر الى حرمان البلاد مما تبقى لها من استقلالها ، ولهذا قبض عليـــه العرابيون ، بتهمة التمرد وممالأة الانجليز ، وقدم للمحاكمة فى أغسطس ١٨٨٢ أمام مجلس عسكرى ، حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثمانى سنوات ٠ ولـــم ينقذ الهلباوى من قضاء فترة العقوبة سوى دخول الانجليز مصر ، واحتلالهم القلعة ، وفك عقاله مع كل من سجن بها ، وكاد الهلباوى يعود الى السجن ثانية بدس من الخديو توفيق ، لولا تدخل رياض باشا ، الذى كان على علم بما أصابه على يد العرابيين(١٤) ٠

وهكذا عارض الهلباوى الثورة العرابية ، فى حين أيدها معظم الذين تحلقوا حول الافغانى بما فيهم محمد عبده وربما كان رفض

الهلباوى للثورة كأسلوب لتغيير الواقع ــ الذى كان يدعو له الأفغانى كان نوعا من العرفان بالجميل لكل من سلطان باشا ، ورياض باشا ، صاحب الرؤية المعتدلة ، التى تلفظ الثورة بحكم تكوينها الاجتماعى ، وتؤمن بأسلوب التدرج فى الاصلاح ، الذى يحتم على المصريين مسالمة الأجانب باعتبارهم القوة والتفاهم معهم(١٥) ٠

وبعد انتهاء الثورة ألغى مجلس النواب وقانونه وذلك فى مايو ١٨٨٣ ، وصدر القانون النظامى لمجلس شورى القوانين ، الذى انتقل اليه الهلباوى ، الا أنه انتدب فى مارس ١٨٨٥ للعمل كسكرتير خاص للبرنس حسين باشا «حسين كامل» ــ شقيق الخديو توفيق ــ فى منصب مأمور أعالى السودان ، على أن يحتفظ بحقه فى وظيفته عند انتهاء مهمته الا ان الوظيفة الغيت أثناء ادائه المهمة ، فاتجه الهلباوى الى العمل بالمحاماة بعد مقاضاته الحكومة(١٦) ٠ ويرجع اختيار الهلباوى لمهنة المحاماة ــ التى بدأ فى العمل بها فى يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا ــ لأنها لم تكن تتطلب فى المشتغل بها ، الحصول على مؤهل قانونى أو حتى أى مؤهل بل كانت مؤهلات احترافها البلاغة ، وسلامة الأسلوب ، والخطابة ٠ والقدرة على الاقناع،هذا الى جانب الالمام بقدر من العلوم الدينية التىتمثلمواد للفصل فى القضايا الشرعية ان أمكن ، وقد توافر هذا للهلباوى ٠

وقد تزامن عمل الهلباوى بالمحاماة ، مع قيام المحاكم الأهلية فى أوائل سنة ١٨٨٤ ــ والتى أنشئت بموجب أمر عال فى ١٤ يونيو ١٨٨٣ ــ بالقاهرة والوجه البحرى ، فى حين تأخر عملها بالوجه القبلى الى منتصف ١٨٨٩(١٧) ٠

وقد عمل الهلباوى بالمحاماة فى طنطا ، قبل أن ينتقل الى القاهرة ــ ويندمج فى زمرة المحامين الأهليين ــ لمدة ثلاث سنوات ،

الى أن فكر فى الانتقال الى القاهرة ـ بعد أن حثه القاضى البلجيكى « لوجريل » على ذلك · وفى غضون عامين من انتقاله الى القاهرة ، استطاع الهلباوى أن يحقق لنفسه شهرة بين العـــاملين بالمحاماة فيها(١٨) · أهلته للاتصال بالشخصيات العامة فى مصر ، فاتخذه الخديو عباس حلمى الثانى ، بعد عام من توليه العرش ، مستشارا قضائيا للخاصة الخديوية ، ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، ومحام للأوقاف الخديوية ، بعد أن رشحه محمد فيضى باشا «مدير الأوقاف العمومية » للعمل كمستشار قضائى للأوقاف العمومية(١٩)

وقد ساعده العمل بهذه الوظائف على الاتصال والاحتكاك بأبناء الذوات ، الذين عملوا بهذه المصالح ومنهم ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ عبد العزيز فهمى ، الذى عمل بوكالة قسم قضايا الأوقاف فى الفترة من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٠٣(٢٠) · كما اتاح لــه انتقاله الى القاهرة فرصة الاتصال ثانية بجماعة الامام محمد عبده، التى كان يعمل معظمها اما بالمحاماة أو القضاء ، وفى ساحة المحاماة اتصل الهلباوى بخليل باشا ابراهيم ، وأحمد بك الحسينى،وابراهيم بك اللقانى ، وعبد العزيز فهمى ، ومرقص بك فهمى ، وسعد زغلول وغيرهم · وقد تطور هذا الاتصال الى ان بلغ حد الاحتكاك فى بعض الاحيان ان لم يكن التصادم فى بعض القضايا ، التى وقف فيها الهلباوى مترافعا ضد حنا زنانيرى المحامى(٢١) ·

وفى الوقت الذى اضطر فيه الهلباوى الى الاتصال ببعض افراد جماعة الامام فى اروقتها بسبب ظروف العمل عاد الامام محمد عبده من منفاه وهو أكثر اعتدالا ومسالمة ، بل وقدرية ، وذلك بعد ان وجد ان الأمور فى مصر ابان سنوات المنفى ، قد تغيرت عن ذى قبل ، وأصبح كل شىء بيد الانجليز ، حتى أصبحت نصائحهم ملزمة للخديو شخصيا ، ومن هنا كان اقتناعه الشديد بضـــرورة

الاعتدال ، والتركيز على الاصلاح الداخلى حتى يتمكن المجتمع من امتلاك الكفاءات اللازمة لتحقيق الاستقلال والدستور على مراحل « أما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره ، وليد الله بعد ذلك تدبره ، لأننى عرفت أن ثمرة تجنيها من غراس تغرسه ، وتقوم على تنميته السنين ، الطوال ، فهذا الغرس هو الذى ينبغى أن يعنى به الآن ... »(٢٢) .

وبينما كانت رؤية الامام الاصلاحية ، تنتقل عبر الصحف والجمعيات والصالونات ، والمجالس النيابية ـ بعد أن أصبح عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٩ ـ والأزهر ، وغيرها ، الى كثير ممن لم يتحلقوا حوله أو عملوا معه أو بجانبه ـ كالدكتور محمد حسين هيكل وغيره(٢٣) ـ ظهرت جماعة الامام فى شكل الجمعية الخيرية الاسلامية التى أسسها محمد عبده فى سنة ١٨٩٢ مع صديقيه سعد زغلول ، وحسن عاصم ، وضمت عبد الخالق ثروت وطلعت حرب(٢٤) وابراهيم الهلباوى الذى كان أول المنتخبين لمجلس ادارتها . كما عمل فى مرحلة لاحقة مستشارا قضائيا لها(٢٥) .

وبانضمام الهلباوى للجمعية الخيرية الاسلامية ، عمل مع عدد من جماعة الامام فى معسكر واحد ، وكان من أشهر أعضائها ، قاسم أمين ، وفتحى زغلول ، وأحمد لطفى السيد ، الذى تحول عن تطرفه ، وأصبح أحد أفراد الجماعة بعد لقائه بالامام فى جنيف بسويسرا(٢٦) .

وفى تلك الفترة التى اتصل فيها الهلباوى بجماعة الامام ، مع بداية عمله بالمحاماة وانتقاله الى القاهرة ، ازداد اهتمامه بالأمور السياسية ، ولذا خالط رجالها ، واستمع اليهم فى الاجتماعات المنتظمة والمتتالية ، التى ضمت العديد من المحامين ورجال القضاء

وكبار الموظفين ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، الذين لم يحاولوا تأليف أحزاب سياسية ، اما لقلتهم ، أو لأن معظمهم من كبار موظفى الحكومة ، الذين يتعذر عليهم الافصاح عن آرائهم السياسية بطريقة ما(٢٧) ٠

كذلك أسهم الهلباوى فى كتابة العديد من المقالات السياسية لبعض الصحف ، ومنها الأهرام التى كتب اليها بعض الرسائل من وقت الى آخر ، الى أن أنشئت المؤيد فاستكتبه الشـــيخ على يوسف ، كتابات كانت تنتهى الى الدفاع عن الوطن ، واظهار كفاءته قبل الاحتلال وبعده(٢٨) ٠

وبذلك استطاع الهلباوى اجتياز الحاجز الاجتماعى معنويا ، بفضل ماحققه مكتبه من شهرة ، جعلت اسمه يتردد بين القضـــاة والنواب العموميين وكذلك على صدر صفحات الصحف المصرية والأجنبية ، هذا فضلا عن اتاحة الفرصة له ، للالتقاء بمعظم ان لم يكن كل الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى التاريخ المصرى بعد ذلك ٠

وبينما كان الهلباوى يجتاز الحاجز الاجتماعى معنويا بانتقاله الى طبقة الأعيان – وهو أحد أبناء الطبقة الوسطى – بما حققه لنفسه من شهرة داخل المجتمع بين فطاحل المحاماة والسياسة من أبنـــاء الذوات ، اجتاز كذلك هذا الحاجز ماديا ، بفضل ماجمعه من ثروة ، بفضل مهنته ، مستفيدا ، كغيره من اصلاحات الاحتلال الاقتصادية وبخاصة ما كان يخدم منها القطاع الزراعى ٠

فلا شك فى أن الاحتلال قد رسم سياسة اقتصادية ، استهدفت تحويل مصر الى وحدة من وحدات الاقتصاد البريطانى ، يجب أن تحسم الصفة التخصصية لاقتصادها ، وبما يكفل سداد الديون ٠

لذا أقيمت مشروعات ضخمة للرى ، وأقرحق الملكية الفردية لباقى الأراضى الخراجية ، فى وقف سعت فيه الحكومة لبيع أراضى الدائرة السنية والدومين ، وكذلك بعض مساحات من الأراضــى البور ، التى يمكن استصلاحها بعد أن تحسنت وسائل الرى ٠

وبتحول الأرض الى سلعة ، أصبح رأس المال هو المصـــدر الأساسى لحيازة الأرض ، لا الهبة أو المنح كما كان الأمر من قبل ، ولما كان تملك الأرض يمثل الوجاهة والمكـــانة الاجتماعية وكذلك السياسية فى المجتمع حينذاك ، لذا فقد تسابق من تراكمت لديهم رؤوس الأموال على تملك مساحات من الأراضى الزراعية كثرت أو قلت ٠

وهذا ماساهم فى بروز فئة ــ الى جانب كبار الملاك ــ ممن كونوا ملكيات زراعية كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى ، الذين تلقوا قدرا متواضعا من التعليم . وعملوا بالوظائف الحكومية أو المهن الحرة ، وحققوا فى ظلها قدرا من الثروة ، استثمروه فى شـــراء مساحات من الأرض الزراعية ، والجدير بالذكر ان هذه الفئـــة سرعان مَا أصبحت من أكثر الفئات ثقـــلا بالمجتمع ، وارتباطـــا بالاحتلال الذى لم تستفد من سياسته الاقتصادية فى تكوين ملكيات زراعية كبيرة ، فحسب ، بل أنها كانت فى حاجة اليـــه أيضـــا ليوفر لها فرص تسويق المحاصيل التى قامت على انتاجها دون ان يمتلك المجتمع امكانات تصنيعها،وكى يوفر لها احتياجاتهامن السلع الاستهلاكية الترفية ، التى تكالبت على استخدامها بعد أن تغيرت أنماط استهلاكها ، وبذلك نجح الاحتلال فى قوقعة هذه الفئة حول مصالحها ، فى الوقت الذى هيأ لها فرص الاستفادة من اجراءاته والارتباط به ٠

وكان الهلباوى أحد المستفيدين من سياسة الاحتلال واجراءاته الاقتصادية ، الذين امتلكوا مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية والتى ازدادت مساحتها بمرور الوقت ، بعد أن حققوا قدرا من الثروة من وراء مهنهم الحرة . فبعد أن كان الهلباوى لايمتلك أكثر من خمسة عشر فدانا ونصف الفدان ، بناحية كفر الدوار ، قبل عمله بالمحاماة اذا به بعد عقد من عمله بها ـ ١٨٨٦ ـ ١٨٩٧ ـ يمتلك مايزيد على ٤٠٠ فدان بكفر الزيات ودسوق(٢٩) .

ولا نستبعد استخدام الهلباوى لمكتبه فى أعمال المضاربة على الاراضى الزراعية ، جريا وراء الارباح التى يحققها المستثمرون فى هذا المجال ، الذى شهد نشاطا من جانب رأس المال الاجنبى ، ويؤكد هذا ، اتجاه الهلباوى منذ سنة ١٩٠١ الى شراء مساحات ضخمة من الاراضى البور ، واستصلاحها ثم قيامه بعد ذلك ، ببيعها فى مساحات مختلفة ، أو زراعتها لحسابه الخاص . ففى الفترة من ١٩٠١ وحتى سنة ١٩٠٣ اشترى حوالى ١٣٠٠ فدان من الأراضى البور ، التى قام على استصلاحها وامدادها بالمياه ، وتمهيد طرقها ، ومساقيها ، وكذلك اقامة المساكن لايواء الأسر التى جلبت لزراعتها فى معظمها من مديرية البحيرة(٣٠) .

كذلك أدرك فيما بين سنتى ١٩٠٦ ، ١٩٢٠ باعتباره أحد القانونيين بمصلحة الرى ، عزم الوزارة على تغطية منطقة من الأراضى البور بشبكة من الترع والمصارف ، من شأنها ـ اذا نفذت ـ رفع قيمة هذه الارض اضعاف قيمتها ولهذا أقدم الهلباوى على شراء ستة آلاف فدان منها ، اضطرته الى بيع ٢٥٠ فدانا من أراضى الغربية ، لتدبير مقدماتها . وقد بلغت ضخامة هذه الصفقة حدا أدى الى تضييق الخناق المالى على الهلباوى ، عندما انصرفت الحكومة عن تنفيذ المشروع ، تحت ضغط العجز فى الميزانية ،

وعندئذ عجز الهلباوى عن تسديد الأقساط المطلوبة ، وترتب على ذلك ذهاب ممتلكاته قطعة بعد أخرى ، اما بالنزع ،أو البيع ، أو بالتنازل عنها لأصحابها مع دفع التعويض المنصوص عليه فى عقود البيع ، الى أن صفيت أملاكه فى سنة ١٩٢٧ (٢١) ٠

وبالرغم من هذه الخسارة التى لحقت بالهلباوى ، والتى ذهبت بثروته التى كونها فى أربعين عاما ، الا أنه استطاع تعويض خسارته بشكل سريع ، مكونا مساحات من الأراضى ، جعلته يوقف مساحات منها على نقابة المحامين ، والجمعية الخيرية الاسلامية(٢٢) ٠

وهكذا أدت الصدفة وحدها الى معاودة الهلباوى العمل مع جماعة الامام محمد عبده ، بالوقائع المصرية ، بعد أن ترك الأزهر دون أن يكمل دراسته ، وانصرافه الى الزراعة والتجارة فى الريف وقد فتحت له هذه العودة الباب على مصراعيه ، للاتصال ببعض الشخصيات العامة ، التى رشحته للعمل ، باحدى الوظائف بمجلس النواب ـ بعد أن أقيل من العمل بالوقائع المصرية ـ ثم انتقاله الى شغل وظيفة أخرى بمجلس شورى القوانين ، ثم الغيت تلك الوظيفة عندما عين سكرتيرا خاصا لحسين كامل شقيق الخديو توفيق عندما عين فى وظيفة مأمور أعالى النيل ٠

وعندما عاد الهلباوى بعد فترة قصيرة ، اتجه الى العمل بالمحاماة فى مدينة طنطا لفترة وجيزة ، انتقل بعدها الى القاهرة ليلتقى فى ساحة المحاماة بها ، بفطاحل المحاماة فى مصر ، وليعاود الاتصال بجماعة الامام محمد عبده ، الى أن جمعتهم الجمعية الخيرية الاسلامية ٠ هذا فى الوقت الذى هيأت له شهرته فى المحاماة فرصة الاحتكاك بمجالس الذوات ٠

واذا كان الهلباوى بذلك قد استطاع اجتياز الحاجز الاجتماعى معنويا ، فانه استطاع كذلك اجتيازه ماديا ، بعد أن حققت له مهنة المحاماة قدرا من الثروة ، دفعه الي الاســـتفادة من اصــلاحات الاحتلال الاقتصادية ، فى امتلاك مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية ، وولدت لديه احساسا فطريا بالمصلحة الخاصة ، اكتسب بعدا علميا بمخالطة جماعة الامام ٠

وبذلك أصبح الهلباوى أحد أبناء الطبقة الوسطى ، ممــن أسموا أنفسهم بأصحاب المصالح الحقيقية ، الذين حتمت عليهـــم مصالحهم ، ألا تأتى مواقفهم السياسية متناقضة معها ، ولهذا كان اتجاههم الى الاعتدال ، وعدم المغامرة والراديكالية ، ومن ثم عدم وجود غضاضة فى التعاون مع المحتلين من منطق الأمن الواقع ، وارتباط المصالح ٠

هوامش الفصل الثانى

(١) مذكرات ابراهيم الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١ ، ٣ .

(٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية فى سنة ١٩١٤ ط ١ دار المعارف ،القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٤ .

(٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٤ .

(٤) نفس المصدر : ص ص ٤ — ٧ .

(٥) احمد امين : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٦) نفس المرجع : ص ص ٦٩ — ٧١ ، ٧٤ ، هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٧) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ٦ .

(٨) نفس المصدر : ص ٨ .

(٩) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(١٠) نشر المقال فى اغسطس ١٨٨٠ — على حد قول الهلباوى — وكان يشتمل على أمرين ، أولهما خلق وكيل المدبرية للفتن والشحناء بين الناس ليرتزق منها حراما وثانيهما تحميل المدير مسئولية هذا ، لانه ترك له الحبل

على القارب للاسترسال فى الفســاد ، مذكرات الهلبــاوى ، ك ١ ، ص ص ٩ ـ ١٣ ، ٤٣ .

(١١) **سامى عزيز** : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٢) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

(١٣) **نفس المصدر** : ص ص ١٧ ، ٤٣ .

(١٤) **نفس المصدر** : ص ص ١٨ ـ ٢٢ .

(١٥) **أحمد أمين** : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ ، **عبد الخــالق لاشين** : سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(١٦) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٢٣ ـ ٢٨ .

(١٧) **لطيفة سالم** : النظام الانتخابى المصرى الحديث ١٨٧٥ ـ ١٩١٤ ج ١ ، مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١١٤ .

(١٨) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ٣٥ ، **عبد الحليم الجندى** : جرائم واغتيالات القرن العشرين ، ج ١ ، الطبعــة الأولى دار سعد مصر ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٢٤ .

(١٩) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ٤٥ .

(٢٠) **عبد الحليم الجندى** : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢١) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٣٦ ـ ٣٧ ، ٥٦ .

(٢٢) **أحمد أمين** : المرجع السابق : ص ص ٣٠٩ ـ ٣١٣ ، **أحمد زكريا** حزب الأمة ، ص ٣٧ .

(٢٣) **هيــكل** : المصــدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢٤) **أحمد زكريا** : حزب الأمة ، ص ٣٥ .

(٢٥) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٤٦ ـ ٤٨ .

(٢٦) احمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ص ٣٦ ـ ٣٨ .

(٢٧) مذكرات الهلباوي : ق ١ ، ص ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٢٨) نفس المصدر : ص ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(٢٩) نفس المصدر : ص ص ٦٠ ـ ٧٠ .

(٣٠) نفس المصدر : ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١

(٣١) نفس المصدر : ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤ .

(٣٢) انظر الفصل الأخير من هذه الدراسة .

الفصل الثالث

الهلباوى وثورة ١٩١٩

من المعروف ان المعتدلين ، قد سلموا بأن الاحتلال نازلة من السماء لايملك المصريون له دفعا ، لذا فالمنطق يحتم التعامل معه ، والاستفادة من وجوده،حتى تبلغ الأمة درجة من الكفاءة،يدرك المحتل الى جانبها ألا حاجة لبقائه فيؤثر الرحيل على البقاء ٠

وطالما المحتل قائم ، تساءل المعتدلون ، ماهى دواعى استمرار العلاقة بالدولة العثمانية ، التى لاتمتلك ادنى امكانات النفع للمصريين ؟ ٠ ولهذا راح هؤلاء يدعون الى الانفصال عن الدولة العثمانية،قبل الحرب العالمية الاولى،ويسعون للحصول على موافقة بريطانية باستقلال مصر ، وتنصيب الخديو ملكا عليها ، فى مقابل ضمان مصالحها الاستراتيجية فى مصر،لكن هذه المحاولة ، تحطمت على صخرة اعتراض كتشنر ٠ ومع ذلك لم يمانع المعتدلون عندما اندلعت الحرب ، من دخولها الى جانب بريطانيا ، شريطة عقد معاهدة بين البلدين تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر ، فى مقابل أن تعترف الاخيرة بمصالحها داخل أراضيها(١) ٠

وعلى غرار هذه التصورات طرح ابراهيم الهلباوى فى أوائل الحرب اقتراحا على السكرتير الشرقى لدار الوكالـــة البريطانية « ستورز » ومستشار الداخلية « جرهام » فى بيت سعد زغلول ، مؤداه انه مادامت بريطانيا ، مشغولة بما سيكون عليه وضع مصر ـ حيث ترددت مابين ضمها ، أو منحها الاستقلال فى مقابل معاهـدة تحالف ، أو اعلان الحماية عليها حتى لاتعطى لتركيا الحق فى استخدامها عسكريا فى الحـــرب ، وهذا ماانتهت اليه(٢) ـ فـأن اكتفائها بما لتركيا من حقوق بمصر ، يعد حلا سهل القبول ، عند أولى الامر ولايصادفه عقبات أو اضطراب ، وعندما لمح « ستورز » بان بريطانيا لاتطمع فى اكثر مما لتركيا ، لكنها تخشى ان يثير ذلك غضب الرأى العام ، طمأنه الهلباوى بأن « الرأى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه انه لن يصبح « لبريطـانيا » جيش احتلال فى مصر كما انها ستتخلى عن وظائف الحكم ٠٠٠ لأن كل ما لتركيا ٠٠ سلطة اسمية وتصك العملة باسمها ، ويخطب لها باسم سلطانها فى المساجد ولا مانع من منح بريطانيا هذه المزايا(٣) ٠

بيد ان هذا الاقتراح كغيره من الاقتراحات السالفة التى قدمها المعتدلون ، لم يجد آذانا بريطانية صاغية ، ليس هذا فحسب ، بـل راحت بريطانيا تعمـل فى ظل ظروف الحـرب ، على تكميم الافـواه بالاحكام العرفية وغيرها من القوانين الاستثنائية ، بعد ان فرضت الحماية على مصر ٠ وهذا ما ادى الى القضـــاء على كـــل دعوة للمعتدلين فى الاطمئنان الى نوايا بريطانيا طيلة سنوات الحرب ، التى مرت على مضض الانتظار ومرارة الكبت ، حتى اعلنت الهدنة العامة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن قبلها باقل من عام ـ فى ٨ يناير ١٩١٨ ـ شاع ترديد حق تقرير المصير للشعوب ، بين الناس ، والذى خرج به الرئيس الامريكى ويدروولسن على العالم(٤) ٠

لهذا بمجرد ان ظهرت في الافق نذر توقف الحرب ، اخذت الجماعات السياسية المصرية على اختلاف ايديولوجياتها ، تفكر في أمر البلاد ومستقبلها ، وتألف الوفد المصرى بعد الحـــرب في هذه الظروف ، من احدى هذه الجماعات ـ اصحاب المصالح الحقيقية في معظمهم ـ التى الف بينها روابط قديمة ، وزمالة في العمل رجعت الى عهود بعيدة ، وكذلك تقارب في التفكير ناشىء عن تقارب البيئة الاجتماعية(٥) .

وهذه الجماعة التى الفت الوفد ، كان قد تراكم لديها قدر هائل من السخط على بريطانيا ـ كغيرها من القطاعات الشعبية ـ ليس فقط لرفضها محاولاتهم لتسوية المسألة المصرية معها ، بل ايضا نتيجة السياسات التى أنتهجت ابان الحرب بايعاز سلطات الاحتلال ، والتى هددت الموقف المالى لكثير منهم،بعد ان فقدوا فرص جنى الربح من وراء محصولهم الرئيسى«القطن»ـلتحديدزراعته،بهدفتوفيرالمواد الغذائية ، وتضييق فرص تسويقه وحصـــرها في بريطانيا ، التى ما انفكت تفرض اسعارا خاصة منخفضة له ـ وتعرض اراضيهملخطر البيع الجبرى في المزادات أكثر من مرة ، بعد ان عجزوا عن تسديد ديونهم العقارية . بالاضافة الى هذا تأثروا بالضغوط التى تعرض لها صغار الملاك والعمال الزراعيين ـ الذين اجبروا على تســـليم حصص من الاعلاف والمواشى لسلطات الاحتلال وكذلك الخدمة في صفوف قوات الحلفاء ـ والتى رفعت قيمة العمالة الزراعية بالنسبة لهم(٦) .

هذا في الوقت الذى تخلت فيه الحكومة ـ تحت ضغط التضخم الناتج عن الحرب ، والذى ادى الى تغيير كوادر الموظفين ـ عن تنفيذ بعض المشروعات الزراعية ، التى كان يعلق عليها اصحاب المصالح آمالا كبيرة ـ لاستصلاح مساحات من الاراضى ، وما تتطلبه من

شبكات رى وصرف ــ والتى كانت قد أكدت على تنفيذها ، بشـــكل ساهم الى جانب الديون العقارية التى عجزوا عن تسديدها ، بسبب انخفاض اسعار القطن ، فى تضييق الخناق على كثير من أصـحاب المصالح ، الذين كانوا قد ركزوا جزءا من استثماراتهم العقارية فى مجال المضاربة على الاراضى الزراعية(٧) ·

بالاضافة الى هذا ، وجدت عوامل سياسية ، ولدت مزيدا من السخط عند اصحاب المصالح ، تمثلت فى اعلان الاحكام العرفية ، واستمرار حملات الاعتقالات العشوائية ، بدعوى حمـــاية الجبهــة الداخلية ، وكذلك تعطيل الجمعية التشريعية ، وطرح مشـــروع ــ برونييت ــ للاصلاح الدستورى كان يحول بين اصحاب المصالح الحقيقية ، وممارسة حقوقهـم السياســية ، والتى كان يعمل على تركيزها فى يد اصحاب المصالح الاقتصادية من الاجانب(٨) ·

وهكذا ولدت الظروف التى مرت بها البلاد فى الحرب العالمية الاولى ، قدرا من السخط لدى اصحاب المصالح على الانجليز ، على الرغم من طبيعة العلاقات بينهم · وان كان هذا السخط لم يكـن بالقدر الذى توافر لدى الشرائح الاجتماعية الاخرى ، الا أنه جعل احتمال اشتراكهم فى الانفجار المتوقع حدوثه قائما ·

ولما توقع اصحاب المصالح حدوث انفجار ، قد يهدد مصالحهم بقدر ما يهدد مصالح بريطانيا فى مصر ، لذلك كانوا فى مقدمة من تطلع لحل المسألة المصرية ، وكونوا الوفد ليتولى بحثها مع بريطانيا بالانابة عن الامة ، بأسلوب ينأى عن العنف ، وتجلى تحديد هذا الأسلوب فى صيغة التوكيل التى وضعت بعد المقابلة الشهيرة فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، حيث ذهبت الى ان السعى للحصول على الاستقلال لايكون باساليب سلمية ومشروعة فحسب ، بل وفى حدود المستطاع،

وهذا مايؤكد على لفظ أسلوب العنف بمختلف مظاهره وصوره ، وكذلك التصدى له(٩) ٠

لكن بعد ان اندلعت ثورة ١٩١٩ ، بالقاء القبض على قيادة الوفد ، وجد أصحاب المصالح الحقيقية انفسهم يقودون الثورة ، بعد ان غيبت قيادة الحركة الوطنية الجماهيرية ذات الميول المتطرفة ــ اعضاء الحرب الوطنى ــ بسبب سلسلة المطاردات التى تعرضوا لها منذ سنة ١٩١٠ ، واثناء الحرب ٠ وعندئذ وجد اصحاب المصالح ، ان الظروف تحتم عليهم قيادة الثورة ، حتى لا يؤدى تراجعهم ، واختفاء القيادة الثورية ، الى ظهور قيادة بالضرورة قد تكون لها توجهات اجتماعية راديكالية ، تتعارض مع مصالحهم ، خاصة بعد ان ظهرت ثورات اجتماعية ببعض البلدان ، كان لها اصداء عالمية ــ اهمها الثورة الاشتراكية فى روسيا ــ لهذا وجدت هذه الفئة نفسها فى اتون الثورة لتمسك بقيادها ، حتى تتاح لها فرصة احتوائها ، وتوظيفها فى حدود مصالحها قدر الامكان ٠

وقد لعب ابراهيم الهلباوى دورا فى الثورة ، لايختلف كثيرا عن الادوار التى لعبها أبناء أصحاب المصالح الزراعية ، من خلال لجنة الوفد المركزية ، التى جاء التفكير فى انشائها ، بعد ان اشترط بعض من اختيروا للعمل مع الوفد المصرى ، ان يقتصر نشاطهم فى مصر ــ كالهلباوى ــ لارتباطهم باعمال كان من الصعوبة بمكان عليهم الابتعاد عنها لفترات طويلة ، لهذا تقرر «ان يكون الوفد ذا شعبتين شعبة تسافر ، واخرى تبقى باسم لجنة الوفد المركزية » لتكون بمثابة همزة وصل بين الوفد فى الخارج والرأى العام فى مصر(١٠) ٠

والجدير بالذكر انه رغم ترحيب ابراهيم الهلباوى ، بفكرة الوفد،وقبوله العمل مع اصحابها،بالجناح الذى تحدد عمله بالداخل

ـ لجنة الوفد ـ اذا بالامير عمر طوسون يعترض عليه بشـــدة ، عندما قدم سعد زغلول اسمه بين الشخصيات المفترض دعوتهــا لاجتماعات الوفد ، بدعوى ان من خدم الانجليز فى قضية دنشواى « لايؤتمن على ان يكون من بين القائمين بخدمة الامة ضد الانجليز» ـ على حد قول الهلباوى ـ ولم يقتنع الامير بدعوته الا بعد عناء من سعد زغلول(١١) ٠

على كل حال انضم الهلباوى الى الوفد ، وتحدد نشاطه بالعمل فى لجنة الوفد المركزية ـ التى اختير اعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ـ التى تحددت مهمتها ـ بموجب المادة ٢٦ من قانون الوفد ـ فى جمع التبرعات على ذمـــة الوفد ، وارســـالها اليه ، ومده بالمعلومات التى تساعده على اداء مهمته(١٢) ٠

وهناك شبه اجماع بين المؤرخين على ان لجنة الوفد المركزية تألفت بناء على رغبة اعضاء الوفد ، بعد أن تقرر سفرهم ، وذلك نقلا عن عبد الرحمن فهمى(١٣) ٠ بيد ان الهلباوى قدم فى أكثر من موضع بمذكراته ، مايفيد ان هذه اللجنة تألفت فور صدور قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر فى موضع انه كلف من جانب لجنة الوفد المركزية ـ قبل ان يوافق على سفر الوفد ـ بالتوجه الى كامل باشا جلال ، وحثه على الاكتتاب للوفد بمبلغ يتفق ووطنيته وثروته ، بعد ان فشلت محاولات بعض اعضائها فى ذلك ، بما فيهم عبد الرحمن فهمى ، كما افاد أنه بعد أن عاد الى القاهرة من عزبته ، على التو من نفي سعد زغلول ورفاقه « قابلت اصحابى بمصر من اعضاء الوفد الباقين ، واتفقنا على ان لجنة الوفد المركزية التى انتخب اعضاؤها يجب ان تعمل وتستمر فى اداء واجبها دون فرط ولا يأس »(١٤) ٠

ولا نستبعد أن يكون تشكيل لجنة الوفد المركزية ، قد تم قبل سفر الوفد بشهور ، خاصة بعد ان صدر قانون الوفد ، وحدد مهامها ونوعية الاعضاء الذين يتم اختيارهم لهـــا ، هذا فى الوقت الذى احتاج فيه الوفد الى طاقات بشرية منظمة تقوم فى انحاء مصر ، بجمع التوقيعات على التوكيلات ، وكذلك التبرعات ، فضـــلا عن الترويج له ، وهذه اعمال من الصعوبة بمكان على افراد عاديين القيام بها دون تنظيم أو حتى تنسيق فيما بينهم ٠

على كل حال ، تألفت لجنة الوفد من محمود باشا سليمان رئيسا ، وابراهيم باشا وكيلا وامينا للصندوق ، ومحمود أبو حسين باشا وكيلا ، وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما ، وامين بك الرافعى مساعدا للسكرتير ، ومن أحد عشر عضوا ، كان من بينهم الهلباوى، ثم أخذ عبد الرحمن فهمى وغيره من الاعضاء يبحثون عن العناصر اللائقة للاشتراك بها ، وضمها اليها(١٥) ٠

وفى اطار نشاط لجنة الوفد المـــركزية ، الذى بدأ بمجـرد تشكيلها ، قام الهلباوى ، على تنفيذ كثير من المهام الصعبة ، التى كلف بها ، حيث كان من أول العاملين باللجنة على جمع الأموال للوفد من المدن والاقاليم ، وتكوين اللجان الاقليمية لجمع الاكتتابات، والتى كان اشقها تلك اللجنة التى قام على تأسيسها بالاسكندرية ولاترجع مشقة ذلك لصعوبة السفر اليها ، فى ظل الاحكام العرفية ، دون تصريح من السلطات العسكرية ، بل لأنها كانت مركزا لنشاط عمر طوسون ذلك المنشق على الوفد ، والذى يسعى لتكوين وفد من الحزب الوطنى للسفر الى الخارج ٠ وقد عانى الهلباوى فى ادائه لهذه المهام ــ كغيره من اعضاء اللجنة ــ كثيرا من الصعاب ، من جراء تصرفات السلطة العسكرية ، التى ما انفكت تدفع بالمديرين الى مراقبة القائمين على جمع التوكيلات والتبرعات بغاية الدقة ،

ومنعها بدعوى انها من الوسائل المهيجة ، التى يعاقب عليها القانون العسكرى بأشد العقوبات صرامة(١٦) ٠

وتعد مهمة تصفية وفد الأمير عمر طوسون من أهم المهام التى القيت على كاهل الهلباوى من جانب لجنة الوفد المركزية ، بعد ان احاطها علما بحصول هذا الوفد على تصريح بالسـفر على نفس السفينة التى دبر بها حسين رشدى مقاعد لاعضاء الوفد المصرى ـ حسبما يذكر الهلباوى ـ واذا كان عبد الرحمن فهمى قد اتفق مع الهلباوى في التأكيد على حصول وفد الحزب الوطنى على تصريح بالسفر ، الا أنه ذهب الى تحديد موعد سفره بـ ٢٥ ابريل ١٩١٩ ، لاعلى ذات السفينة المقلة للوفد المصرى(١٧) ٠

على كل حال ، عندما علم اعضاء الوفد المصرى بهذا الخبر ، اثناء بحثهم لحالة البلاد ـ فى اجتماع بمنزل حمد الباسل باشا ـ ادركوا خطورة ارسال أكثر من وفد على القضية المصرية ، خاصة ان لكل من الوفدين برنامجا خاصا ، اختلف باختلاف وجهات نظر حزبيهما ، مما قد يعقد القضية ، وتداركا لهذا ، شكلوا وفدا من بينهم ـ ضم ابراهيم الهلباوى ، وفتح الله بركات ، وعلى المنزلاوى ـ لمفاوضة اعضاء الوفد المزمع سفره من رجـال الحزب الوطنى ، واقناعهم ، بالعدول عن مزاحمة الوفد المصرى ، لما سيترتب على هذه المزاحمة من مخاطر على مستقبل البـلاد ٠ وبعد مقابلة مع الدكتور اسماعيل صدقى ، واحمد لطفى بك المحامى ، وعبد اللطيف الصوفانى بك ، دار خلالها حديث حول خطورة سـفر وفدين على القضية المصرية ، تعهد اعضاء الحزب الوطنى بايعاز من أحمد لطفى بك ـ المعروف باصطناع الحيلة والذكاء على حد قول الهلباوى ـ بقيام وفدهم بمنح الوفد المصرى توكيلا بعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح ، بمجرد وصوله الى باريس(١٨) ٠

واذا كان زميلا الهلباوى فى المهمة ، وبخاصة فتح الله بركات قد انطلت عليهما حيلة احمد لطفى بك ، وقنعا بما قدمه من حل رأوه مكسبا يجب التمسك به ، الا ان الهلباوى رأى ـ اثناء عرض مسعاهم فى الاجتماع الذى تحدد لذلك بمنزل حمد الباسل ـ ان هذا الوعد ليس الا حيلة يراد بها « التضليل علينا و ••• من الواجب •• السعى فى منع وفد الحزب الوطنى من السفر بأية طريقة كانت وان الأمة التى ضحت ما ضحت من مال ورجال فى سبيل تكوين الوفد المصرى والدفاع عن المطالب التى سيقوم بها امام مؤتمر السلام لايصح ان تأذن بخلق منافسين لاضعاف الوفد المصرى والتقييد من صفة تمثيله للأمة »(١٩) •

وبعد ان اقنع الهلباوى الحضور بضرورة ، وأد أية محاولة سفر بجانب الوفد المصرى ، حملوه عبء هذه المهمة ولما أدرك ان الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة وفد الحزب الوطنى ، ومحركها الرئيسى ، ويقيم بالاسكندرية التى يحتاج السفر اليها جوازا خاصا من السلطة العسكرية ، لم يجد صعوبة فى الحصول عليه ، بدعوى السفر الى عزبته ، التى تقع على مقربة من الاسكندرية ، التى وصلها ، والتقى بالامير عمر طوسون بوساطة وحضور محمد سعيد باشا(٢٠) •

وراح الهلباوى فى محاولة منه لاثناء الامير عن فكرته ، يجرب أساليب مختلفة ، بدأها بالرجاء والاستعطاف الذى تعذر به الوصول الى حل ايجابى ، لذا اتجه الى التهديد والوعيد ، الذى ربما كان له دور فى جعل الامير يتراجع عن موقفه •

ففى بداية المقابلة طالب الهلباوى ، الامير بالتبرع للوفد بمبلغ يتفق ومكانته الرفيعة ، وان يعدل عن فكرة ارسال وفد الى باريس ،

لما فى ذلك من خطورة على القضية المصرية . وعندما اصر الامير على موقفه ، بدعوى تقديمه وعودا لاصحابه ، لا يليق به العدول عنها ، اكد له الهلباوى « ان الوعود فى السياسة مرتبطة بالمصالح التى اوجبت صدورها ، والمصلحة اذا تغيرت يجب ان تتغير الوعود بـــل يجب ان تنقض ، ويحل محلها الاجـــراءات المتفقة مع خدمة الأمة »

وعندما أدرك الهلباوى استمرار تمسك الامير بموقفه ، راح يستخدم أسلوب التهديد والوعيد ، عندما صور له مصـــر عندئذ بالمريض الموشك على الاحتضار ، وبينما يلتف أبناؤه حولـــه فى محاولة لانقاذه ، كل قدر جهده ، اذا بأحد من أكبر افراد العائلة قدرا ومنزلة ، تقدم منه وطعنه بخنجر - ويقصد ذلك موقف عمر طوسون من ارسال وفد الحزب الوطنى - ثم أكد له «ان أهل المريض الذين كانت ترهبهم فى الزمن الماضى الالقاب وترتعد فرائصهم امام الامراء امسوا اليوم وقد تغيرت اطوارهم ، وأصبحوا لايرهبـون الحديد والنار ، والذين هاجموا مدافع الانجليز ، وضحوا بدمائهم وباعوا أرواحهم رخيصة فى سبيل الوطن ، لايسمحون للامير ... ان يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر ، فأرجو ان يتدبر مولاى اننى ان كنت فعلا ارجو والتمس ، فاننى ايضا نذير بخطر العاقبة »(٢١)

واذا كان الهلباوى قد نسب الى نفسه الفضل فى افساد خطة الحزب الوطنى لارسال وفد آخر الى باريس الا اننـــا لا نجد من الشواهد التاريخية ، مايدفعنا الى التشكيك فيما نسبه الهلباوى الى نفسه ، بل ان ما اورده عبد الرحمن فهمى فى مذكراتـــه حول هذا الموضوع ، يتفق فى كثير مع ماساقه الهلباوى ، وان كان قد استبعد ذكر الاشخاص ، الذين قاموا بهذه المهمة ، بالاضافة الى هذا قدم عبد الرحمن فهمى مضمون مادار بين هؤلاء الاشخاص والامير

عمر طوسون مبتعدا عن التفاصيل ، فذهب عبد الرحمن فهمى الى ان أعضاء الوفد المصرى تخوفوا ـ بعد ان وصلهم خبر قيـــام شخصية رفيعة المستوى على اعداد وفد آخر للسفر الى باريس ـ من ان يؤدى ارسال وفد آخر الى باريس ، الى التورط فى قبول مايخالف مصلحة البلاد،وماسيترتب على ذلك من ضرر بليغ بالقضية المصرية لذلك ارسل « من يلزم لاقناع رجال الحزب الوطنى بسوء المصير ، اذا نفذوا فكرتهم هذه ، فلم ينتصحوا « فارسل » اليهـــم اناسا آخرين لأقناعهم ، ورجائهم بالعدول عن ذلك فرفضـــوا كل نصح ورجاء .. « فأرسل » قوما آخرين ... فأفلح سعى هؤلاء فى هذه المرة ، لأنه كان مشربا بروح التهديد والوعيد »(٢٢) .

واذا كانت كلتا الروايتين قد اتفقتا فى المضمون والاسلوب ، الذى تم به تصفية وفد الحزب الوطنى والذى كان يسانده الامير عمر طوسون ، الا ان رواية عبد الرحمن فهمى ، توحى للقارىء ان هناك محاولات ثلاث ، قام بكل منها شخصيات مختلفة ، فى حين ان الهلباوى لم يورد الا محاولتين ، اشترك فى احداها مع فتــح الله بركات وعلى المنزلاوى ، فى حين انفرد بالثانية ، والتى لــم يكتف فيها بما دار بينه وبين الامير عمر طوسون من حوار ، بل اتجه الى ترويج مادار بينهما ، فى شبيبة الاسكندرية ، من خـــلال اجتماعات كان يعقدها بمكاتب بعض زملائه هناك ـ امثال الشيخ مرسى محمود ـ حتى دفعهم الى التظاهر ضد الامير ، الذى كان ـ حتى ذلك الحين ـ مثلهم فى الوطنية ، والغيرة ، والحرص على مصـــلحة الوطن . وهذا ما دفـــع بعض اعضـــاء وفد الحزب الوطنى ، الى الانسلاخ عنه ، الواحد بعد الآخر ، حتى وجد الامير نفسه فى النهاية وحيدا ، فآثر التبرع للوفد المصرى بمبلغ عشرة الاف جنيه(٢٣) .

وبذلك اختفت فكرة سفر وفد آخر ، الى جانب الوفد المصرى الذى ادى سفره الى تغيير موقف المعتدلين من الثورة بما فيهم الهلباوى ، حيث اتجهوا الى تفريغ الثورة من شحنات العنف التى اعترتها منذ لحظاتها الاولى ، والتى اجبروا على مجاراتها ، حتى يستخدموها كأداة ضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح المنفيين ، والسماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح لعرض القضية المصرية ٠

والهلباوى كغيره من المعتدلين لم يمل للثورة كأسلوب للحل ، وتجلى ذلك فى موقفه من الثورة العرابية ، لكن ظهرت مستجدات عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ جعلته يميل ، ولو قليلا ، لهذا الاسلوب ، وتمثلت هذه المستجدات فى تنصل بريطانيا من وعودها التى اسدتها للمصريين ابان الحرب ، كما القت القبض على زعماء الأمة لمجرد سعيهم سلميا للحصول على تأشيرة سفر لحضور مؤتمر الصلح ، فكل هذا جعله يدرك ان أسلوب العمل بهدوء وسكينة ، والذى سارت عليه البلاد فى السنوات الماضية ، نتائجه محدودة وبطيئة ، ان لم تكن معدومة ، ولا تعجل بالفصل فى القضية المصرية ، لهذا تساءل عندما قبض على زعماء الوفد قائلا « هل » فى القبض على الزعماء ٠٠ ونفيهم بالطريقة الاستبدادية « ما » يحرك من شعور الشعب ، ويثير غضبه فينفتح الباب ويتحدث العالم عنا »؟(٢٤) ٠

واذا كان الهلباوى قد وصل به الحال الى الايمان بالثورة كأسلوب للضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح قيادة الوفد ، والسماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح ، والوفاء بالوعود البريطانية ، فلا يعنى هذا انه جارى الثورة الى النهاية فى عنفها ، الذى دائما مايكون سمة الثورات ، التى تنخرط فى اتونها الشرائح الاجتماعية التى يكون قد توافر لديها قدر هائل من السخط ٠ لأن المعتدلين ، اذا كانوا فى حاجة الى الثورة المشوبة بالعنف ، فذلك الى حين

تراجع بريطانيا عن موقفها المتشدد من القضية المصرية ، عندما تدرك ان مجموعة الوفد لاتعبر عن مصالح خاصة ، بل تعبر عن الأمة كلها ٠

لهذا جارى الهلباوى الثورة فى البداية بحذر شديد ، وبشكل لايخرج عن القانون والشرعية ، ـ ربما لكونه رجـل قانـون ـ ، فعندما تولى ادارة نقابة المحامين فى بداية الثورة ـ لظروف انشغال النقيب ووكيله عنها ، باعتباره أكبر الاعضاء سنا ، واقدمهم عضوية بها ، وأولهم عهدا بالنقابة ـ وفكر المحـامون فى اتخـاذ عمل من جانبهم ، لاستنكار تصرف السلطة العسكرية تجاه قيـادة الوفـد ، جاء استنكارهم ، اميل الى الاعتدال والتعقل منه الى التطرف ، حيث لم يجد المحامون « طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون ٠٠٠ اسلم من ان « يقرروا » الاضراب العام عن اداء « مهامهم » امام القضاء ٠٠٠ وقد اتخذ هذا الاضراب طريقا قانونيا ، اذ قرر المحـامون التنازل عن التوكيل فى القضايا التى عهدت اليهم ، وكلف للحضور فى « كل » جلسة زميل يعتذر عن زملائه بطلب التأجيل بعلة التنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين »(٢٥) ٠

وبذلك يكون الهلباوى ، كباقى المعتدلين ، قد ساير الثورة فى بدايتها ، بشكل جاء اقرب الى الاعتدال منه الى التطرف ، وكان لهذا كبير الأثر فى الضغط على بريطانيا ، وافراجها عن قيادة الوفد المعتقلة ، والسماح لها بالسفر الى مؤتمر الصلح ، على امل احتواء الموقف فى مصر ٠

وربما افلحت هذه السياسة فى احتواء اصحاب المصـالح على الاقل ، والذين ادركوا عقب السماح للوفد بالسفر ، بعدم الحاجة الى استمرار العنف الذى صاحب الثورة من البداية ، وهذا ماجعلهم

يعقدون اجتماعا بمنزل حمد الباسل ـ فى احدى ليالى شهر ابريل ـ قبل سفر الوفد مباشرة للتشاور فيما « اذا كان من المصلحة ... العمل على تهدئة الاخطار ، واقرار السكينة فى البلاد ، ام يجب الاستمرار على الحالة الحاضرة »(٢٦) .

وهناك كثير من الشواهد التاريخية التى تؤكد على ان المعتدلين منذ اندلاع الثورة ، وهم يرفضون العنف ، الذى فاجأتهم الثورة به ، لأن استمراره ، يعرض المواصلات للتوقف ، وبالتالى تعريض مصالحهم فى المقام الأول للخسارة ، هذا الى جانب ان استمراره قد يغضب الانجليز بشكل قد يدفعهم الى وقف الاتصال بالمعتدلين ، وتجلى ذلك فى نصح عبد العزيز فهمى للطلاب الذين ابدوا رغبتهم فى الاضراب عن الدراسة بعدم اللجوء لهذا الاسلوب ، الذى يعنى اللعب بالنار « ودعونا نعمل فى هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز » والأهم من هذا قيام المعتدلين على تفريغ الثورة من العنف فى العاصمة والاقاليم ، بتكوين « لجان تهدئة الخواطر » فى كل اقليم من بينهم ، والتى كرست جهودها لوقف ثورية وعنف الجماهير وتثبيط هممهم ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعضهم قام بحراسة أقسام البوليس ، ليحول بين المتظاهرين ، والحصول على أسلحتها ، كما لجأ بعضهم الى حماية ممتلكاتهم من اعتداءات الثوار ، بالاعلان عن قيام ماسمى بالجمهوريات فى المنيا وزفتى وقليوب(٢٧) .

وعلى نفس الخط ، قاد الهلباوى الجناح المعتدل داخل لجنة الوفد المركزية ، لمواجهة ظاهرة العنف فى الثورة ، ووأدها ، فرفض الخطابة فى الأزهر للحث على الاستمرار فى الاضراب ، بعد سفر الوفد ، كما وقف من اضراب الموظفين موقفا مؤيدا لحكومة حسين رشدى ، والمتمثل فى أنه لم تعد هناك حاجة لاضراب أى هيئة ، بل الواجب ان يعود الجميع الى أعمالهم ، طالما رخص للوفد بالسفر ،

وعهد بالحكم الى وزارة مصرية تحظى بثقة الشعب ، كما انها كانت ظهيرة الحركة الوطنية فى محنتها قبل السفر ٠

لهذا اختير الهلباوى ممثلا عن لجنة الوفد المركزية ـ عندما لجأت الحكومة اليها ـ فى مجلس الوزراء ، اثناء مناقشة قضية اضرابات الموظفين ، كما كان ضمن ثلاثة ـ الهلباوى ، فتح الله بركات ، توفيق دوس ـ اختارتهم اللجنة لتصفية الاضراب مع لجنة الموظفين ، باقناعهم بالعدول عنه والعودة الى العمل ٠ لكن بعد طول مباحثات ذهبت كل هذه المحاولات ادراج الرياح(٢٨) ، امام تمسك لجنة الموظفين بتنفيذ مطالبها(٢٩) ٠

كذلك كان الهلباوى ممن رشحتهم اللجنة ، لرأب الصدع ، الذى ترتب على احداث الأرمن (فى ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٢١) بالاسكندرية(٣٠) ، فعندما اثارت هذه الاحداث ضجة ، ادركت لجنة الوفد المركزية خطورتها على الوفد ، لهذا كلفت ثلاثة من اعضائها ـ الهلباوى ، محجوب ثابت ، توفيق دوس ـ بتهدئة الوضع ، وطمأنة اعيان الأرمن ـ من محامين واطباء وتجار ـ على حياتهم ومصالحهم وحريتهم(٣١) ٠

واذا كانت لجنة الوفد المركزية قد اتخذت الهلباوى مع بعض اعضائها كرسل تهدئة لبعض الاحداث التى كانت تعرض الجبهة الداخلية فى مصر للاضطراب الذى قد يؤثر على موقف الوفد فى الخارج ، فان هذا الاسهام من جانب الهلباوى ، كان يتفق مع الخط العام للمعتدلين فى الثورة ، بعد سفر الوفد ، والذى قام على التصدى لكل ما يخرج عن مبدأ الوفد القائم على العمل بالطرق السلمية والمشروعة لتحقيق المطالب المصرية ٠

لهذا رفض الهلباوى الاستمرار فى العمل بلجنة الوفد المركزية ، بعد ان انتقلت اليها الخلافات بين اعضاء الوفد فى باريس ، وشك ان هناك نشاطا سريا ، يدار من وراء ظهر اعضائها واعضاء الوفد ، يشرف عليه عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول ، يبدد معظم أموال اللجنة • لهذا طالب أمين صندوقها ـ ابراهيم سعيد ـ بتقديم كشف حساب باموالها ، وعندما ادرك تسويفه ، انصرف عن اللجنة ، وأضرب عن حضور جلساتها(٣٢) •

والملاحظ ان بعض اعضاء لجنة الوفد المركزية ـ امين الرافعى، السيد خشبة،عبد الرحمن محمود،وآخرون ـ أيدوا الهلباوى فى طلب الاطلاع على حساباتها ، مما يدل على ان هذا المطلب لم يكن خاصا بقدر ماكان عاما بين اعضاء اللجنة ، الذين أدركوا بشكل أو بآخر ، ان هناك نشاطا معتما عليهم ، ينفق عليه ببذخ من ميزانية اللجنة . ومن هؤلاء الاعضاء ، أمين الصندوق نفسه ، الذى اخذ فى تضييق الخناق على عبد الرحمن فهمى ، فى الحصول على أموال من اللجنة أو حتى الاطلاع على التبرعات التى بحوزتها ، ويذكر البعض ان هذا التضييق من جانب ابراهيم سعيد ، على عبد الرحمن فهمى ، ليس من باب الريبة فيه ، بل لاحساسه بأن هذه المبالغ تنفق فى أعمال سرية ، لاتتفق مع مبدأ الوفد ، كمالا يعلم بها أحد ، ولاتقدم بها مستندات(٣٣) •

وهكذا آثر الهلباوى الانسحاب من لجنة الوفد المركزية،عندما أدرك ممارستها ، لنشاط سرى خفى يديره اثنان لا يتفق مع مبدأ الوفد المصرى القائم على الاعتدال فى سعيه للحصول على الاستقلال • وربما أدرك الهلباوى أيضا ان استمرار عمله بلجنة الوفد المركزية أصبح غير قائم ، بعد ان بدت بوادر تفسخ الوفد فى باريس ، وابتعاد سعد زغلول عن اعتداله ، وميله الى التطرف ،

بعد ان أدرك وقوف معظم الشرائح الاجتماعية خلفه ، وهذا ماقد يؤدى الى استمرار الثورة بمزيد من العنف ، الذى حاول المعتدلون وضع حد له بالمسارعة بالاتفاق مع الانجليز بأى شكل كان ٠

لهذا مهد المحتلون امام المعتدلين الســبيل للتفاوض معهم، وتولى عدلى يكن هذه المهمة ، والتى تابعها مؤيدوه فى مصر بلهف شديد ، حتى انهم عقدوا اجتماعا فى ١٣ نوفمبر ١٩٢١ بالكونتننتال لبحث الظروف المحيطة بوفده فى انجلترا - وما يجب تقديمه من اقتراحات له : وفى هذا الاجتماع أوضح الهلباوى - فى الكلمة التى القاهـــا - المواقف البريطانيــة المتباينة والمتناقضـــة إزاء المصريين ، فبينما اظهرت صعوبة اتفاقها وتساهلها مع المتطرفين فى الوطنية من المصريين - ويقصد ذلك سعد زغلول - وانها اذا وجدت فريقا معتدلا رائده حسن التفاهم والمصلحة العامة ، لن تتأخر عن تعضيده ، ومنح مصر ما تستحق من حقوقها السياسية ، واولها رفع الحماية عنها ، وعلى الرغم من ان المتفاوضين معها هم هؤلاء المعتدلون - يقصد عدلى يكن ووفده - الا انها تنصلت لكل ماظهرته، ولازالت عند غرورها واستبدادها ، بشكل أقنع المصـريين : بأن المعتدل والثائر أو المتطرف منهم امام الانجليز سواء ٠ وهذا ماجعل - على حد قول الهلباوى - كثيرا من المصريين يوشك ان يميل الى سياسة الحزب الوطنى ، التى ترى من الخرق فى الرأى ، الثقة بوعود الانجليز والدخول معهم فى مفاوضات ، طالما احتلالهم لمصر قائم ٠ وفى النهاية طلب الهلباوى من الحضور اعلان تأييدهم للحزب الوطنى منذ ذلك الوقت(٣٤) :

ولاتعنى دعوة الهلباوى لتأييد الحزب الوطنـــى ، المعروف بتشدده ، فى الوطنية ، والذى يختلف خطه السياسى مع الهلباوى ومن تحدث فيهم ، انه خرج عن إعتداله والمعتدلين ، بل جاء ذلك

تحت ضغط الانفعال الذى انتابه بعد ان اشيع تعثر خطى وفد عدلى يكن فى مفاوضاته خصوصا ان هذا الوفد كان قد خرج فى جو مشحون بالتوتر والخلاف مع الوفديين ٠

واذا كان عدلى يكن قد فشل فى مفاوضاته مع كيرزون فى الحصول على تنازلات بريطانية تصل حتى مشروع ملنر فلا يعنى هذا ان المعتدلين فكروا فى التنحى عن المهمة ، بل حرصوا على ان يقطعوا على المتطرفين الطريق لاشعال الثورة ، واستخدام العنف كأداة ضغط على المعتدلين للتخلى لهم عن مهمة المفاوضة ، وكذلك على بريطانيا لتستجيب للمطالب الوطنية عندما ابدى عدلى يكن موافقته على اصدار بريطانيا تصريحا من طرف واحد بما أمكن التوصل اليه فى مفاوضاتهما ـ والذى رفضه لأنه دون الامانى الوطنية التى خرج من اجلها ـ ليكون اطارا للعلاقات المصرية البريطانية ، حتى يتم الفصل فى المسائل المختلف عليها فى مفاوضات لاحقة وبالفعل صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والذى وجد فيه المعتدلون مايحقق لهم قدرا من المشاركة فى السلطة بمقتضى دستور تؤسس لوضعه جمعية وطنية(٣٥) ٠

وبعد ان صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، اتجهت حكومة عبد الخالق ثروت الى العمل على اقامة نظام سياسى ، على أسس ديمقراطية سليمة ، فألفت فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ، لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخاب ، حرصت على ان تمثل فيها الطوائف المختلفة للامة ، وتضم عددا غير قليل من اعضاء الجمعية التشريعية باعتبارها الهيئة ، التى تمثل الامة تمثيلا رسميا فى ذلك الوقت ـ ربما يرجع ذلك لتمسك القوى الوطنية « حزبى الأمة والوطنى » بأن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية تنتخبها الامة ، وهذا مارفضته حكومة ثروت ـ واذا كان هذا الحرص قد جعل من بين اعضاء

اللجنة من ليست لهم اية صلة بالفقة الدستورى ، الا انها جمعت صفوة من القانونيين ، كان فى مقدمتهم عبد العزيز فهمى ، ومحمود أبو النصر ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى ، وابراهيم الهلباوى(٣٦) ٠

وبمجرد ان تألفت لجنة الدستور ، بدأت أولى جلساتها ، التى شهدت جدلا صارخا بين الاعضاء – ربما للتفاوت الواضح فى ثقافتهم – جعل من الصعوبة بمكان ، اتفاقهم على مبدأ من المبادىء بسهولة ٠ ولهذا رأى حسين رشدى باشا ، تجنبا لتبديد الجهد والوقت معا ، تخصيص جلسة لتنظيم العمل ، قدم فيها اقتراحا بتأليف لجنة لتحضير المبادىء والقواعد العامة ، يكون عملها اساسا لعمل لجنتى الدستور والانتخابات ، وعرفت هذه اللجنة، بلجنة المبادىء العامة ، أو لجنة الثمانية عشر(٣٧) عضوا ، الذين كان الهلباوى من بينهم ، كما كان ضمن ستة اعضاء ، مثلوا لجنة الانتخابات(٣٨) ٠

وفى المناقشات التى دارت بجلسات لجنة وضع المبادىء العامة كان للهلباوى اسهامات لا بأس بها ، على وجه الخصوص ٠ عند تحديد المبادىء العامة للحياة النيابية فى مصر ، فعندما بدأت اللجنة اعمالها فى هذا الموضوع اجمع الاعضاء على أن يكون البرلمان فى مجلسين ، يسمى اولهما بمجلس النواب ، الذى يمثل فيه بالانتخابات الفردية لا بالقائمة ، على درجتين – حسبما ذهبت الاغلبية ٠

وعندما انتقلت اللجنة لتحديد شروط المرشح لانتخابات مجلس النواب ذهبت الاغلبية بما فيهم الهلباوى الى ضرورة النص على وجود نصاب مالى ، فى حين ذهب البعض الى ضرورة النص على اجادة القراءة والكتابة ، كما رأى محمد على علوبه اعفاء حملة

الشهادات العالية من شرط النصاب المالى ، امـا على ماهر فهو العضو الوحيد الذى طالب بالغاء شرط النصاب المالى لآن النيابة حق لا امتياز(٣٩) ٠

ولاهمية هذه القضية ، طرحت نفسها مرة اخرى للمناقشة فى الجلسة الحادية عشرة ، بايعاز من رئيس اللجنة ، بعد ان أدرك ان الضرائب المقررة فى مصر تنحصر فى الضرائب العقارية ، التى لاتتعدى سدس الايراد ولهذا فوقف حق النيابـة فى دافعيها فقط يعد حيفا بالفئات الاجتماعية الأخرى التى تمتلك أصـولا مالية ، ولاتؤدى عنها ضريبة ، فمنعا لهذا قدم حسين رشدى اقتراحا ، يتيح الفرصة ، لمن يمتلكون اموالا أيا كانت مجالات استثمارها ، للترشيح لعضوية مجلس النواب ، عندما طلب الموافقة على عدم اشتراط المال أو « ان يشترط فيمن ينتخب ، ان يدفع ضريبة معينة على اطيان أو عقارات ، أو يكون له ايراد معين أو يدفع ايجارا سنويا معينا ٠ » وبمجرد ان طرح هذا الاقتراح ، ظهر بعض من تمسكوا بالغـاء شرط المال ــ عبد العزيز فهمى،دوس،المكباتى ــ والتركيز على اجادة القراءة والكتابة،وهذا ماحرك الحريصون باللجنة على مصالح اصحاب المصالح الحقيقية،وعلى رأسهم حسين رشدى، الذى رد على عبد العزيز فهمى،بأن الاصل فى النيابة،ان يكون للمنتخب مصلحة فى البلد ، اما مسألة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة كذلك رأى محمود أبو النصر «ان اخلاقنا لم تصل الى الحد الذى يقوم عليه الترشيح مقام كل شىء» اما زكريا نامق فذهب الى أنه « يجب ان لانساعد على ايجاد المفلسين والمتشردين فى المجلس » ٠ وعندئذ تخلى الهلباوى عن تأييده لشرط النصاب المالى للمرشح ــ الذى كان من أول القائلين به ــ لانـه لايؤدى الى توسيع دائرة من يسمح لهم بالترشيح لعضوية المجلس « لأن المعيشة فى مصر معيشة تسامح بين افراد العـائلة ، وكثير

مايكون الملك مقيدا باسم شخص معين ، مع انه لايملكه فى الواقع ، فمن الصعب حرمان هذا الشخص من حق النيابة ، مع انه المالك الحقيقى » ورغم هذه الاعتراضات على شرط النصاب المالى ، الا ان الاغلبية باللجنة وافقت عليه(٤٠) ٠

وعندما انتقلت اللجنة لمناقشة موضــــوع عدد الدوائر التى يسمح لكل منتخب بترشيح نفسه بها ، اختلف الاعضاء فيما بينهم ، وقد بدا من المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع ، التناقض ــ وان بدا بسيطا ــ بين الملاك الغائبين ، الذين فضلوا الاقامة بالمدن على مسقط رأسهم ، وبين المقيمين منهم بمزارعهم فى قراهم ، والذين طالبوا بتقييد حق الترشيح ، لمن يتوافر فيهم شروط النيابة ، بدوائر محددة ، بمناطق اقامتهم ، اما الملاك الغائبون فطالبوا بتوسيع حق الترشيح ، بما يتيح للمنتخب الترشيح فى مكان ما على مستوى القطر ، دون التقيد ، لابالمديرية أو المحافظة التى يقيم بها ، حتى لاتضيع عليهم فرصة الترشيح بقراهم ، التى هم بعيدون عنها ، كما يضمنون دخول البرلمان ، طالما تعددت فرص الترشـــيح امامهم ٠ فبينما كان رئيس اللجنة يرى مع من يؤيده من الاعضاء ــ منهـــم محمد على علوبة ــ جواز ترشيح العضـــو ، نفســـه فى اى دائرة بمديريته أو محافظته ، دون التقيد بدائرة ما فى اطارها ، وان كان ثمة تقييد ، فليتح له الترشيح ، فى دائرتين على الاكثر ، فى حين ذهب المكباتى ــ وايده فى ذلك على ماهر ــ الى اطلاق حق الترشيح للعضو على مستوى القطر ، على الا يرشح نفسه فى أكثر من دائرة لأن « النائب ليس نائبا عن دائرة فقط ، بل هو نائب عن الامة كلها » ٠ وقد اتفق الهلباوى مع المكباتى ، فى افساح حق الترشـــيح على مستوى القطر ، امام من تتوفر فيهم النيابة ، لكنه ذهب أبعد منه ، ورأى الا يحدد عدد الدوائر بالنسبة للمرشح ، لأنه « اذا كان النظام

الحالى يبيح للمنتخب ان يرشح نفسه فى اكثر من جهة ، فيما اذا تعددت مواضع اقامته ، فكيف يضيق هذا الحق فى النظام الجديد » وفى نهاية المناقشات تقرر بأغلبية الاصوات ، تقييد حق النائب بالترشيح فى دائرة واحدة بالمديرية أو المحافظة المقيد بها(٤١) ٠

وبعد ذلك انتقلت اللجنة الى تحديد الفئـــات الاجتماعية ، لاعضاء مجلس الشيوخ ، وقد اثيرت خلافات حادة حول فئة الأمراء ، التى اعترض عليها بشدة المكباتى ، وعبد الحميد بدوى ، ومحمد على علوبة ، وتمسكوا بحرمانهم من حق عضوية مجلس الشيوخ ، كما حرموا من الوزارة ، وربما كان تمسك الاعضاء بهذا الحرمان للأمراء ، يستهدف تحديد سلطة القصر فى الدستور ٠ ولما اعتبر رئيس اللجنة أن فى هذا التشدد تحديدا لمصرية الامراء ، وايدته فى ذلك الاغلبية بما فيهم الهلباوى ، الذى ذهب الى توضيح الاسباب التى اوجبت ابعاد الامراء من الوزارة ، فى حين لاتوجد أسباب تحتم ابعادهم من مجلس الشيوخ ، فالحول بين الامراء والوزارة ، هو بمثابة حفاظ على العلاقة الطيبة بين البيت المالك والامة ، لأن الوزير يتحمل تبعة مسئولية كبيرة ، ولايجوز ان يتحملها امير من الامراء خوفا من تحرج مركزه ، اما دخولهم الى مجلس الشيوخ فلا حرج فيه على الاطلاق ، طالما لاتكون للامير صلاحيات أكثر مما لسائر أعضاء المجلس ٠ وبما انهم يشاركوننا ــ على حد قـــول الهلباوى ــ فى كثير من اعمالنا الحيوية ، فهل يليق ان نبعدهم عنا فى وقت ننشىء فيه نظاما جديدا أساسه المساواة(٤٢) ٠

واذا كان رئيس اللجنة ومن خلفه الاغلبية ، قد حرصوا على الا تسقط فئة الامراء من بين الفئات الاجتماعية التى تقتصر عليها عضوية مجلس الشيوخ ، فذلك كان محاولة لترضية الملك ، حتى لايماطل فى التصديق على الدستور ، أو يخلق مشاكل قد تؤدى الى

الاطاحة به ، أو على الاقل مسخه ، اذا ما وجد نفسه واسـرته قد فقدوا مالهم من صلاحيات داخل المجتمع ٠

لهذا عند اجراء التصويت على الفئات التى تحددت فيهـــا عضوية مجلس الشيوخ ، تقرر باغلبية الاصوات ، اجازة تعيين الأمراء ، كما تقرر بالاجماع الموافقة على باقى الفئات الاخرى ، مضافا اليهم فئة نقباء المحامين ، الذين كان للهلباوى دورا أساسيا فى الحاقهم للقائمة ، عندما تقـــدم باقتراح بذلك ، حظى بموافقة الاغلبية(٤٣) ٠ وربما كان الهلباوى فى ذلك يسعى لضمان عضوية مجلس الشيوخ ، اذا ما سنحت الظروف ، لكونه أول نقيب للمحامين فى مصر ٠

وكما اختلف الاعضاء حول الموضـوعات السالفة ، اختلفوا كذلك حول كيفية انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ فمنهم من ذهب – على ماهر – الى جعل انتخاباته مباشرة « أى من درجة واحدة » ومنهم من رأى – محمد بخيت – ان تكون على غرار مجلس النواب، فى حين ذهب آخر – محمود أبو النصر – الى جعلها انتخابات على درجتين ، بمعرفة مندوبين ناخبين ، استوفوا شروطا خاصة على انتخابهم ، بمعرفة هيئات اخرى بمجالس المديريات ، لابمعرفـــة مجالس المديريات ، اى انتخابهم « بطريقة نيابية اقرب الى عمومية النيابة منها الى خصوصيتها » وقد زكى الهلباوى هذا الاقتراح ، الذى يجعل الانتخاب عاما مع وضع بعض شروط للناخبين ٠ بعد ان عدد الصعوبات التى تعترض انتخاب الشيوخ لمواصفاتهم الخاصة، الى جانب قلة اعدادهم ٠ حيث رأى ان الاخذ بنظرية الانتخاب العام، سيحتم الوقوع فى محذور عدم معرفة الناخبين للكفء الذى يحسن اختياره ، واذا ماتم اختيار الشيوخ بمعرفة المجـــالس النيابية على درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع فى محذور آخر ، يتمثل فى ان مجلس

الشيوخ سيكون مدينا لمـــن انتخبوه فى كـل اموره ، وهذا عيب جوهرى يعتبر عيب الانتخاب العام ثانويا الى جانبه(٤٤) ٠

وقد دفعت هذه الحجج التى ساقها الهلباوى ، أحد أعضـــاء اللجنة ـ زكريا نامق ـ الى التعقيب عليه ، وتفنيد حججه ، فبعد ان أكد على ان الدساتير المختلفة ، تنص على ان يكـــون انتخاب الشيوخ أرقى درجة من النواب ـ بمعنى اذا كان انتخاب النواب من درجتين ، وجب ان يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات ـ اتجه لتفنيد الحجج التى ساقها الهلباوى فى تاييده للاقتراح السابق، فذهب الى انه لامحل للمحاذير التى يقول عنها ، لأن العضو بمجرد انتخابه ، سيحتل مقعده بالمجلس لفترة طويلة ـ عشر سنوات ـ يتغير ابانها ناخبوه ، وبالتالى يجب الا يكون تحت رحمتهم ، لأنه ليس فى حاجة اليهم ، كما ان المسالة ليست مســـألة انتخاب أو تعيين ، ولكنها مسألة ضمائر ، اما النواب الناخبون الذين قال عنهم الهلباوى بانهم لايحسنون اختيار الشيوخ ، فهذا لايتوفر الا فى الارياف(٤٥) ٠

وعلى كل حال ، بعد مناقشات فى هذا الموضـــوع ، قررت الاغلبية الاخذ باقتراح عبد الحميد مصطفى باشا ، الذى ذهب لأن يكون انتخاب الشيوخ على ثلاث درجـــات ، بمعنـــى ان ينتخب المندوبون الناخبون ، مندوبين عنهم ، تتوفر فيهم شروط خاصة وهؤلاء بدورهم يتولون اختيار اعضاء مجلس الشيوخ(٤٦)

واثناء البحث فى تحديد صلاحيات كلا المجلسين ، حـرص الهلباوى فى مداخلاته على أن تأتى صلاحياتهما متساوية ، بحيث لاتطغى اختصاصات مجلس على الآخر ، فعندما اقترح رئيس اللجنة بأن يتساوى كل من المجلسين فى اقتراح القوانين ، والزم الحكومة

بعرض مشروعاتها ـ أى مشروعات القوانين ـ على مجلس النواب أولا ، فمجلس الشيوخ بعد ذلك ، بـــدعوى ان المجلس الاخير أقل تمثيلا للامة عن سابقه فى نظر الجمهور ، ولذا يجب الا يؤخذ برأيه أولا فى القوانين التى تعرضها الحكومة ، كمـــا هو قائم بالبـــلاد الدستورية • عندئذ اعترض الهلباوى على الاقتــــراح ، واعتبره مخالفا لما قررته اللجنة آنفا ، من اعطاء الحكومة ، الخيار فى عرض قوانينها على أى من المجلسين على حد سواء ، حتى يتسنى لها اختيار اسهل الطرق لتنفيذ مشروعاتها ، وحتى لا تؤدى أولوية مجلس النواب ، الى احداث وحشة بين المجلسين ، واحساس اعضاء مجلس الشيوخ بانهم آلة لتنفيذ مايوافق عليه المجلس الاول ، علاوة على هذا ذهب الهلباوى ، الى ان ما يقترحه رئيس اللجنة لا نظير له فى القوانين النظامية • وبعد مناقشات ، أبدى فيها عبد الحميد بدوى تأييده للهلباوى ، تقرر بالاغلبية رفض اقتراح رئيس اللجنة ، والابقاء على ماكانت قد قررتـــــه اللجنة من قبل(٤٧) وهو ماذهب الهلباوى الى الدفاع عنه •

واثناء بحث بعض الموضوعات التى تتصل بالعلاقة بين البرلمان والوزارة ، وبخاصة مسألة سحب الثقة من الوزارة ، تمسك الهلباوى بحق مجلس النواب والشيوخ فى ذلك • فعندما طرح هذا الموضوع للمناقشة ، رأى البعض ـ عبد العزيز فهمى ، وعبد الحميد مصطفى، ومحمود أبو النصر ـ ان الوزارة يجب ان تكون مسئولة امام مجلس النواب ، وبالتالى فمن حقه فقط طرح الثقة بهـــــا ، فى حين ذهب الشيخ محمد بخيت ، الى أنه يجب ان يكون لمجلس الشيوخ ما لمجلس النواب فى هذا الموضوع ، وقد ايد الهلباوى هذا الاقتراح مشيرا الى ان الوزارة يجب ألا تتخلى عن مركزها الا اذا فقدت ثقة كل من المجلسين ، ومع ذلك وافقت الاغلبية ، على تركيز هذا الحق ـ سحب الثقة من الوزارة ـ فى مجلس النواب وحده(٤٨) •

وعندما وجد الهلباوى ان اقتراحه ذهب مع الريح ، امـــام الاغلبية ، التى تمتع بها رئيس اللجنة ، والتى مكنته من تمرير كثير من الاقتراحات التى كانت ترضى توجهاته ، وان كانت ثمة مناقشات دارت حولها ، فهى بمثابة ادوار كان قد تم حياكتها بدقة ، حتى لاتتم الموافقة على الاقتراحات بشكل فج ، لذلك حاول الهلباوى فى الجلسة التالية ـ السابعة بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٢٢ ـ وبعد قراءة محضر الجلسة السابقة والتصديق عليه ، ان يفتح ملف مسألة طرح الثقة بالوزارة ثانية للمناقشة،مبديا تمسكه بحق كلمن المجلسين فيها لأنه اذا كانت اغلبية اللجنة قد قررت ، بعد منح مجلس النواب حق سحب الثقة من الوزارة ، عدم سقوط الوزارة ، الا اذا اقترع على سحب الثقة منها ، مائة وواحد على الاقل من أعضاء مجلس النواب، فان اغلبية الحضور من المجلســـين مجتمعين ، لن يصـــلا فى مجموعهما هذا العدد ، وعندئذ ، تدخل الرئيس ليقطع على الهلباوى حديثه ، حتى لايعطيه فرصة لسوق مزيد من الشواهد التى قـد تمكنه من اقناع الاعضاء ، الذين قد ينساقون خلفه ، اذا ما اعيد التصويت على هذه المادة مرة اخرى • وبعد ان اوضح رئيس اللجنة عدم وجود قانون دستورى يؤيد هذه القاعدة ، قرر الانتقال الى جدول الاعمال ، بعد أن أكد على ان مجلس النواب ابلغ تمثيلا للامة واكثر تعبيرا عن رأيها من مجلس الشيوخ(٤٩) •

ولم يختلف موقف الهلباوى عن ذى قبل ، اثناء مناقشة بعض الموضوعات المتصلة بالعلاقة بين المجلسين وبخاصـــة موضـــوع الميزانية ، الذى ذهب رئيس اللجنة الى قصر النظر فيه على مجلس النواب ، بدعوى ان الاختلاف بين المجلسين على الميزانية ، ليس كاختلافهما على قانون ، فاختلافهما على قانون يلغيه ، اما الميزانية فلا ينطبق عليها ذلك ، وقد عارض بعض الاعضاء ـ المكباتى ، دوس

ـ هذا الاقتــراح ، وتمســـكوا ليس فقط بالنص على حق كل من المجلسين فى نظر الميزانية ، بل وان يكون عددهما متساو ، عند الاجتماع لهذا الأمر . ولما اشتدت المناقشات سخونة ، داخل اللجنة حول هذا الموضوع ، قدم رئيس اللجنة اقتراحا توفيقيا ، مؤداه ان يتم الاخذ باجتماع المجلسين فى الدور التشريعى الاول عند نظر الميزانية ، فى هيئة مؤتمر ، وفى حالة الخلاف بينهما يتم الرجوع الى ماسبق ان قرره المجلسان مجتمعين،كما أن أى خلاف بين المجلسين لمدة الخمس سنوات الاولى سيحل باجتماعهما ، وعلى الرغم من اعتراض الهلباوى على هذا الاقتراح ، الذى سيجعل لمجلس النواب الرأى فى كل الاحوال ، وتمسكه بحق كل من المجلســـين فى نظر الميزانية ، الا ان الاغلبية داخل اللجنة ضربت باقتراحـــه عرض الحائط ، ووافقت على اقتراح الرئيس(٥٠) .

بالاضافة الى هذا لعب الهلباوى الى جانب على ماهر دورا لابأس به فى صياغة بعض المبادىء العامة ، التى تتصل بالقائمين على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بما لايجعلهم محل شـك ، وبما لا يساعدهم على استغلال مراكزهم فى الاثراء غير المشروع .

فعندما قدم على ماهر اقتراحا حظى باجماع اللجنة ، يحظر على النائب شراء واستئجار اطيان له أو للغير بغير المزاد ، والا يحصل من الحكومة على امتياز أو احتكار ، أو اى منفعة شخصية تعود عليه بالربح طوال مدة نيابته وبعدها بسنة ، اقترح الهلباوى ان ينسحب هذا على الوزراء ايضا ، وقد وافق اعضاء اللجنة بالاجماع على هذا الاقتراح ، كذلك عندما اقترح على ماهر ، الا يدير الوزراء شركات مالية ، أو العمل فى عضوية مجالس ادارة الشـــركات ، اضاف الهلباوى و « ان لايكونوا أوصياء على قصر ولا قواما على محجورين ، ولا وكلاء عن غائبين » وعندما اعتبر منصور يوسف

ان هذا يعد حجرا على الحرية الشخصية ، ذهب الهلباوى الى انه « جرت العادة من عهد طويل على ان يربأ الوزراء بأنفسهم عن الجمع بين منصب الوزارة ... وبين معالجة إشباه هذه الاعمال الخاصة ... لأن » .. الوزير بحكم مركزه له الهيمنة على مرافق البلاد العامة ، فكيف يتهيأ له هذا وهو داخل فى ظل هذه السيطرة بمقتضى مايعالجه من تلك المصالح الخاصة» ، ثم تساءل « لماذا حجرنا على النائب الجمع بين النيابة ووظيفته فى الحكومـــة ؟ .إنما فعلنا هذا لنصون الوظائف من التناقض ، فاذا نحن حظرنا الجمـــع بين وظيفتى التشريع والتنفيذ فأولى بنا أن نمنع الجمع بين وظيفتين قد تقتضى طبيعتهما قسطا عظيما من التناقض » ومع هذا تقرر الموافقة على الصيغة التى قدمها العضو عبد الحميدبدوى، التىتقررمنع الجمع بين الوزارة ، وبين كل عمل يتولاه الوزير لغير نفسه ، واقاربه ، يكون لجهة من جهات الحكومة رقابة عليه(٥١) .

وهكذا وجد الهلباوى نفسه مع غيره من المعتدلين على رأس ثورة ١٩١٩ ، بعد ان اختفت القيادة الجماهيرية ممثلة فى الحزب الوطنى ، نتيجة سياسة القمـــع والقهر لها قبل واثناء الحــرب ، بشكل أوقع المعتدلين عند نهاية الحرب امام خيـــارين ـ بعد ان توافرت عوامل الانفجار عند غيرهم قبلهم ـ اما التصدى لقيـــادة الثورة ، واستغلالها ـ قدر الامكان ـ لتحقيق مصالح خاصة ، ثم العمل على احتوائها وتفريغها من العنف ، واما الابتعاد عن الثورة وفى هذه الحالة ، ستظهر قيادة بالضرورة من بين صفوف الثوار ، قد تمكن البعد الاجتماعى من الثورة ، وفى هذه الحالة ستتأثـر مصالحهم بالخطر قبل مصالح الانجليز .

لهذا اختار المعتدلون الخيار الاول ، وقادوا الثورة ،ومع ذلك لم يحبذوا العنف الذى ظهر فيها منذ اندلاعها ، وان كانوا قد جاروه

الى ان تقرر الافراج عن المنفيين والسماح لهم بالسفر الى الخارج، عندئذ قرروا ان الظروف لم تعد فى حاجة لاستمرار الثورة ، ولهذا سعوا لاجهاضها ، حتى لا تتاثر مصالحهم بتعطيل المواصلات وحتى لاتقطع علاقتهم البته بالانجليز ٠

ولم يتوقف الامر بالمعتدلين عند هذا الحد ، بل راح من منهم بالوفد فى الخارج ، يسعى للتعجيل بالوصول الى حل مقبول مع ملنر ، وعندما ادركوا ميل سعد زغلول للتطرف انشقوا على الوفد وبدأت انجلترا فى التمهيد للتفاوض معهم ، الى أن رأس عدلى يكن وفدا الى لندن ودخل فى مفاوضات مع كيرزون ، لم تنته الى مكاسب تدفع عدلى الى التمسك بها ، ولكنه ربما نصحهم باصدار ماتوصلوا اليه معه ، فى شكل تصريح من طرف واحد ٠ وكان ان صدر هذا التصريح فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

وقد أرضى هذا التصريح المعتدلين لأنه اولا غيب العنف الى حد ما ، بعد ان الغى الحماية ، واعترف بالاستقلال ، كما انه سمح للمعتدلين بممارسة قدر من المشاركة السياسية والحكم ٠ عندما قرر للمصريين دستورا ، تقوم على وضعه مع قانون الانتخاب جمعية وطنية ٠ وتأسست بالفعل لجنة لوضع الدستور ، كان للمعتدلين فيها الغلبة ،ولهذا تغلبت مصالحهم فى الدستور وكذلك فى قانــون الانتخابات ٠

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٦٣ ـ ١٦٦ ، حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد : الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ .

(٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ط ١ ، ج ٢ ، دار العودة ببيروت ١٩٧٥ ، ص ص ٢٢ ـ ٢٥ .

(٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ١٠١ ـ ١٠٣ .

(٤) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٢٦ .

(٥) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ص ص ١٠ ـ ١١ .

(٦) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٨ .

(٧) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤ .

(٨) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ص ٢٥٩ .

(٩) نفس المرجع : ص ٢٦٢ .

(١٠) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ١٣١ .

(١١) **نفس المصدر** : ص ١٣١ ، **مذكرات سعد زغلول** ، ك ٣٢ ، ص ١٨٤ ، نقلا عن الأهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٢٧ .

(١٢) **مذكرات عبد الرحمن فهمى** : ص ١٦ .

(١٣) **محمد انيس** : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ١١ ، الاهرام ، المصدر السابق ص ١٤٥ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٧٢ .

(١٤) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥ ، ١٣٨ مكرر .

(١٥) **مذكرات عبد الرحمن فهمى** : ص ٢٧٢ .

(١٦) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، الاهرام المصدر السابق ، ص ٣٦٨ ، **مذكرات عبد الرحمن فهمى** ، ص ص ٣٠٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ .

(١٧) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ١٣٧ ، **مذكرات عبد الرحمن فهمى** : ص ٢٧٦ .

(١٨) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٨ مكرر .

(١٩) **نفس المصدر** : ص ١٣٨ مكرر .

(٢٠) **نفس المصدر** : ص ص ١٣٨ مكرر ـ ١٣٩ .

(٢١) **نفس المصدر** : ص ص ١٣٩ ـ ١٤٣ .

(٢٢) **مذكرات عبد الرحمن فهمى** : ص ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(٢٣) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٧ .

(٢٤) **نفس المصدر** : ك ١ ، ص ١٣٤ .

(٢٦) **نفس المصدر** : ك ١ ، ص ١٣٧ .

(٢٧) **عاصم الدسوقى** : كبار ملاك الأراضى ، ص ص ٢٦٢ ـ ٢٦٦ ، ص ٢٧٢ .

(٢٨) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٤ .

(٢٩) مثلت هذه المطالب فى أن تصرح الوزارة بصفه **الوفد الرسمية** ، وان تشكيلها لا يعنى الاعتراف بالحماية والغاء الأحكام العرفية ، وسحب الجنود البريطانيين من الشوارع ، ولم يعد الموظفون الى العمل الا فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ . بعد أن استقالت الحكومة فى ٢٢ منه ، **مذكرات عبد الرحمن فهمى** ، ص ص ٢٩١ ، ٣١٦ .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل ارجع الى : **أحمد شفيق** : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٣ ، ط ١ ، مجلتى للطبع والنشر ، القاهرة وبدون تاريخ ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨٤ ، **مذكرات عبد الرحمن فهمى** ، ص ٢١١ ، **عبد العظيم رمضان** : المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(٣١) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ص ١٥٢ .

(٣٢) **نفس المصدر** : ك ٢ ، ص ص ١٦٤ – ١٦٦ .

(٣٣) **محمد أنيس** : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ص ٤٩ ، ١٢٦ ، ٢٠٨ .

(٣٤) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ١٧٩ – ١٨١ .

(٣٥) لمزيد من التفاصيل ارجع الى : **عبد العظيم رمضان** : المرجع السابق ، ص ص ٣٢٣ – ٣٦٦ .

(٣٦) **محمد حسين هيكل** : المصدر السابق ، ص ص ١٣١ – ١٣٢ .

(٣٧) **أعضاء هذه اللجنة هم** : حسين رشدى ، عبد العزيز فهمى ، توفيق دوس ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، أحمد حشمت ، على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، أحمد طلعت ، محمد توفيق رفعت ، عبد الحميد بدوى ، عبد اللطيف المكباتى ، على المنزلاوى ، محمد بخيت ، ابراهيم الهلباوى ، يوسف اصلان قطاوى ، زكريا نامق ، محمود أبو النصر ، **الحكومة المصرية ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور** ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٢٤ ، الجلسة الأولى ، ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ص ١ ، **هيكل** : المصدر السابق ، ص ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٣٨) **لجنة الدستور « مجموعة محاضرات اللجنة العامة »** ، القاهرة ١٩٢٤ محضر الجلسة التاسعة والعشرين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ص ١١٤ .

(٣٩) **لجنة الدستور « محاضر لجنة وضع المبادىء العامة »** ، القاهرة ، ١٩٢٧ الجلسة الأولى ، ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ١ – ٢ .

(٤٠) **نفس المصدر** : الجلسة الحادية عشر ، ٥ مايو ١٩٢٢ ، ص ص ٣٠ – ٣٢ .

(٤١) **نفس المصدر** : محضر الجلسة الثانية ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ص ٣ – ٤ .

(٤٢) **نفس المصدر** ، ونفس الجلسة ، ص ص ٤ – ٥ .

(٤٣) **نفس المصدر** ، ونفس الجلسة ، ص ٦ .

(٤٤) **نفس المصدر** : محضر الجلسة الخامسة ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ١٠ .

(٤٥) **نفس المصدر** ، ونفس الجلسة ، ص ص ١٠ – ١١ .

(٤٦) **نفس المصدر** : ص ١١ .

(٤٧) **نفس المصدر** : محضر الجلسة السادسة ، ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ص ١٤ – ١٥ .

(٤٨) **نفس المصدر** : ونفس الجلسة ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٤٩) **نفس المصدر** : محضر الجلسة السابعة ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ١٧ .

(٥٠) **نفس المصدر** ، ونفس الجلسة ، ص ص ١٧ – ٢٩ .

(٥١) **نفس المصدر** : محضر الجلسة السادسة عشرة ، ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ ، ص ٤٨ .

الفصل الرابع

الهلباوى والمرافعات السياسية

سبقت الاشارة الى أن مهنة المحاماة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، كانت لاتتطلب فيمن يحترفها ، الحصول على شهادة علمية محددة ، كما هو الحال الآن ، بل كانت تلك المهنة وقتئذ ، هى مهنة من لامهنة له ، ان صح التعبير وقد اتجه الهلباوى الى العمل بالمحاماة بعد أن فصل من وظيفته ، وسدت فى وجهه سبل الرزق ، عندئذ قرر العمل بالمحاماة فى يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا والتى انتقل منها الى القاهرة بعد فترة وجيزة • ومع أنه توقف عن دراسته بالأزهر دون أن يكملها ، الا أنه امتلك مقومات العمل بالمحاماة وذلك بالتحصيل أو بالموهبة ، ففضلا عن حفظه للقرآن فقد درس بالأزهر ، بعض العلوم النقلية ، والمذاهب الدينية •

وانتقل بعد أن قطع شوطا فى دراسة المذهب المالكى الى دراسة المذهب الحنفى المعمول به فى القضاء المصرى فى ذلك الوقت هذا الى جانب اتقانه لأساليب الخطابة والاقناع ، أثناء تحلقه حول جمال الدين الأفغانى وكل هذه المقدمات مكنته من أن يكون أحد

المحامين ، الذين أوجدوا لأنفسهم مكانة ، بين أشهر محامى القاهرة من المصريين حتى بين من حصل منهم على شهادات علمية من مصر أو الخارج ٠

وهذه المكانة التى صنعها الهلباوى لنفسه بين عمالقة المحاماة فى مصر ، كانت وراء شهرته قبل وبعد دنشواى ، حيث كان يتصدى للدفاع فى قضايا ، يؤدى مجرد الترافع فيها الى مزيد من الشهرة والمجد ، وارتياد الأوساط الراقية ، هذا علاوة على تحقيقه الكسب المادى السريع ، الذى رفعه بين عشية وضحاها الى مصاف أصحاب المصالح الحقيقية فى البلد ٠

واذا كان الهلباوى قد ترافع فى كثير من القضايا المختلفة ، الا أن شهرته التى اكتسبها ، جاءت من مرافعاته فى القضايا السياسية ، وخاصة الوطنية منها ٠ فقبل أن ينصرم القرن التاسع عشر ، ترافع عن أحد المتهمين فى قضية سرقة التلغراف ، التى اتهم فيها الشيخ على يوسف ـ صاحب جريدة المؤيد ـ بالتواطؤ مع توفيق كرلس ـ عامل التلغراف ـ على سرقة تلغراف ، كان يتضمن وقائع عسكرية ، وقيامه بنشره فى جريدته ، صادر من اللورد كتشنر « قائد الجيش المصرى فى احدى معارك دنقلة بالسودان » الى سردار الجيش المصرى ٠ وقد انتهت هذه القضية ، التى حظيت باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية ، الى براءة الشيخ على يوسف ـ الذى ترافع عنه الحسينى بك ، على الرغم من أن الهلباوى كان المرشح لذلك ـ وبالحكم على المتهم الآخر بثلاثة شهور(١) ٠

كذلك ترافع الهلباوى مع نفس الزميل عن الشيخ على يوسف ، وحسن بك حمادة ـ المحامى الشرعى وصاحب مجلة قضائية ـ

فى الاتهام الذى وجه اليهما معا ، والمتمثل فى بيع كتاب كله قذف فى حق المستشار الدينى والسياسى للسلطان عبد الحميد ـ الشيخ أبى الهدى ـ . وتولى الهلباوى الدفاع عن حسن بك حمادة ، بعد أن صمم زميله على أن يتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف . وبعد أن حصلوا للمتهمين على حكم بالبراءة أمام محكمة أول درجة ـ المحاكمة الابتدائية ـ وجدوا ان القضية نقلت ، أمام محكمة الاستئناف الى دائرة أخرى يستحيل فيها تأييد الحكم الأول ولذلك كتب الهلباوى مذكرة طعن فيها على تصرف النائب العام ، وتدخله فى نزع القضية من دائرتها الى دائرة أخرى ، وبمجرد اطلاع الحسينى بك على المذكرة تنحى عن القضية ، بدعوى عدم تحمل مسئوليتها ـ على حد قول الهلباوى ـ لهذا تحمل الهلباوى الدفاع عن المتهمين فى الاستئناف ، وبعد أن وفق فى اعادة القضية لتنظر فى دائرتها الأصلية ، حصل على حكم بتأييد الحكم الابتدائى(٢) .

واذا كانت مرافعات الهلباوى فى مثل هذه القضايا ، قد ساعدت على ذيوع شهرته ، فى الأوساط الاجتماعية الراقية المصرية والأجنبية ، فان موقفه من حادث دنشواى ، قد ساهم فى انتقال هذه الشهرة الى نطاق المهتمين بالحركة الوطنية والمنتمين اليها وبخاصة الشبيبة ، وكذلك العامة . وان كانت هذه الشهرة قد ارتبطت بأقذع الاتهامات والتسميات منها « جلاد دنشواى » لشدة كرههم لـه ، لمشاركته السلبية فى هذه القضية ، التى يرون أنه تآمر فيها مع الانجليز على الحركة الوطنية .

ولن نعرض لحادث دنشواى من حيث الأسباب ، والوقائع لأنه كثيرا ماعولج فى دراسات مختلفة ، ولكننا سنركز فى الأساس على مرافعات الهلباوى ، لتحديد ما اذا كان الهلباوى قد ساعد بها على اصدار الأحكام التى صدرت ضد المتهمين ، أم أنه أدى دوره

كأى محـــام فى هذه القضـــــية ـ كما يدعـى ، وكما يــرى البعض ذلك ـ وبالتالى ، فلا نحمله تبعة كل ماحدث ، ونبحث عمن كان لهم دور يفوق دوره فى القضية ، كما حاول أن ينوه الى ذلك فى مذكراته دون أن يحدد أفرادا بعينهم ٠

والجدير بالذكر أن الهلباوى ساق لقارئى مذكراته ، بعض الشواهد ، التى اعتقد أنها ربما تعفيه من تبعات ماحدث فى دنشواى ومن صياغة الاحكام التى صدرت فى دنشواى أو على الأقل مساعدة أعضاء المحكمة فيها ، فذكر مايفيد ، أنه بمجرد أن علم بوقـــوع الحادث « وكان فى عزبته بالبحيرة » فكر فى أن يترافع عن المتهمين، وحاول الذهاب الى دنشواى لهذا الغرض ، وهو فى طريق عودته الى القاهرة ، الا أن قيظ الصيف ، وصعوبة المواصلات حالا دون ذلك ، فاتجه الى القاهرة ، وهناك وجد أن رئيس الوزراء ـ مصطفى فهمى باشا عندئذ ـ يدعوه الى نظارة الداخلية ،وبمجرد وصوله اليها ، أبلغه محمد محمود باشا ـ ســـكرتير مستشار الداخليــة وقتئذ ـ رغبة الداخلية فى انتدابه ليقوم بوظيفة النائب العمومى فى التهمة التى سترفع أمام المحكمة المخصوصة ، للمرافعـــة عن الحكومة ضد المتهمين من أهالى دنشواى بالاعتداء على الضباط البريطانيين وقتل أحدهم(٣) ٠

ويتضح من هذا أن الداخلية لم تلزم الهلباوى القيام بوظيفة النائب العام ، وحتى لو ألزمته ، فقد كان بامكانه ان يمانع أو يرفض لأنه ، ليس موظفا يقع تحت ضغوط وظيفية من أى نوع كانت ، وقد اشار هو نفسه الى رغبة الداخلية فى ذلك وهو أمر يحتمل القبول أو الرفض ، ولذلك فتمثيل الهلباوى للادعاء فى دنشواى ، كان بمحض ارادته وبموافقته وعن اقتناع ، وربما عن رغبة وقد كان بمقدوره أن يرفض القيام بهذه المهمة ، التى لن يعفيه من قبولها

حين عرضت عليه قوله « لم أجد مسوغاً يسمح لى برفض القيام بهذه المهمة » عندما أدخلوا عليه أن اختياره جاء لكونه أكبر المحامين سنا وأقدمية(٤) ٠

ولا يقلل من مسئولية الهلباوى فى أحكام دنشواى ، كذلك ، اشتراطه عند قبول الادعاء ، عدم الاشتراك فى التحقيقات ، والتى أجراها النائب العمومى محمد باشا ابراهيم ، ومحمد باشا شكرى مدير المنوفية ، وتم رفعها الى حكمدار بوليس القاهرة ــ ماتسفيلد ــ فحرر من واقعها تقرير اتهام باحالة واحد وخمسين متهما الى المحكمة المخصوصة ، طالبا معاقبتهم جميعا بالاعدام ٠ ثم يحاول الهلباوى أن يدخل على القارىء لمذكراته ، أنه كان ملزما بما جاء بتقرير الاتهام ، وأن أى محام فى موقعه ، لم يكن باستطاعته عمل شىء أكثر مما عمله ، بدعوى أن أى نائب عام ، يكون موقفه ضعيفا أمام قرار احالة كهذا ، فاذا كان لا يمتلك حق طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الاحالة فى محاكم الجنايات العادية ، فما بالنا بموقفه أمام المحكمة المخصوصة ، التى تشبه محكمة عسكرية ٠٠٠ « فماذا يصنع ٠٠٠ وما هو الحول أو القوة التى تخول له الخروج عن هذا الحد المرسوم له »

ثم يذهب الهلباوى ، الى أنه ، على الرغم من صعوبة موقفه فى القضية ، بتحديده لوضعه ، الا أنه استطاع أن يستبعد خمسة عشر متهما من عقوبة الاعدام ، كما اعترض على تقرير الاتهــام بالنسبة لعشرة من المتهمين وأقنع الحكومة بذلك(٥) ٠

واذا ماتركنا مذكراته ، التى ترافع فيها عن نفسه ، بعد أن عجز عن ذلك فى حينه ، وانتقلنا الى مرافعاتــه التى نشــرت ، بصحف ذلك الوقت ، لاتضح لنا أن الهلباوى ، لم يدخر وسعا ، فى

سوق الأدلة ، التى تؤكد على توافر ركن العمد مع سبق الاصرار فى هذه الجريمة ، ومطالبا فى النهاية بتوقيع أشد العقوبات على المتهمين ، اضافة الى هذا فقد راح يحمل الحادث فى بداية مرافعاته أكثر مما يحتمل كمحاولة لتهيئة نفوس ومشـــاعر الناس لتقبـل الأحكام القاسية ، التى تقررت فى نهاية المحاكمة ٠

فقد حرص منذ البداية على أن يحمل الحـــادث كثيرا من المضامين السياسية ، ملوحا بأن الظروف التعيسة التى وقعت فيها هذه الواقعة ، تبعد عن قلب اى انسان الرأفة والشفقة ، لتزامنها مع سعى ولاة الأمور ــ على حد قوله ــ الى تثبيت عدد الجيش الانجليزى اذا ما تعثر تخفيضه ، بعد أن وصلت البلاد الى درجة من الارتقاء تجعلها فى غير حاجة الى زيادة عدد جيش المحتل ، ثم جاء وقوع « هذه الحادثة على نفس الجيش « فـ » أوقف تيـــار تلك الافكار ، وأظهر لولاة الأمور أنه لم يحن الوقت لتنفيذ تلـك الفكرة » ٠

كمـــا ، ذهـــب الى أن هذا الحادث ســـيبقى على المحكمة المخصوصة ، التى لم تقم الا فى حادث قليوب ١٨٩٤ ، نظرا لعدم وجود حوادث بعده استوجبت قيامها « ولو استمر الأهالى على هذا السير لما كان مستبعدا أن يكون أجل هذه المحكمة قصيرا ، ولكن جاءت هذه الحادثة بعد أن مضى على حادثة قليوب ما ينيف على عشر سنوات تقريبا ، فكذبت الظنون وخيبت الآمال »

ولم يستهدف الهلباوى من وراء ذلك تهيئة العامة للأحكام التى ستصدر بل تهيئة اصحاب المصالح أو من أسماهم العقلاء ، وأصحاب البلاد الذين تهمهم مصلحتها ، أما الجهلاء فلا مصلحة لهم بها ، اذا كانوا لم يقدروا تأثيرها على البـــلاد ــ اى أحداث

دنشواى ــ « فالعقلاء وليس عددهم بالقليل يقدرون شدة هذا التأثير» خصوصا أن الحادثة خيبت آمالهم ، لأنهم « كانوا يظنون أنهم بلغوا الدرجة القصوى من الترقى والتقدم »(٦) ٠

وغير العقلاء الذين سعى لتهيئتهم للأحكام ، فقد أخذ يغازل الانجليز ، كذلك ويعمل على ترضيتهم ، وابعاد الشبهة عن تورط الخديو فى الحادث ، وربما يكون هذا مادفعــه الى القول بأننى « ترافعت بما أملاه على الواجب دون ان أتجاوز بكلمة واحدة بل ربما أستطيع أن أعترف هنا ــ فى مذكراته ــ بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى »(٧)

وربما كان أداؤه فى المرافعة والذى جاء دون مايجب ان يكون عليه حسه الوطنى المرهف ، هو الذى دفعه لأن يكون أكثر كرما مع الانجليز ، الذين أظهرهم فى مرافعاته بالنبل والكرم مع المصريين ، الذين قابلوا هذا بالنكران ٠ كما وصف الضباط بالأبطال الذين سموا بأخلاقهم وشرفهم ، لتركهم سلاحهم أمام أشقياء ، مضحين بشرف سلاحهم وشرف ملابسهم الرسمية ، وشــرف وظائفهم ، لاجبنا أو خوفا ، بل محافظة على شرف فضيلتهم ، وبرهانا على الحكم البريطانى السامى(٨) ٠

وربما يكون احساسه الوطنى كذلك ، هو الذى دفعه لابعاد الشبهة عن الخديو ، من خلال دحض ما أشيع عن تأخر ضـــابط نقطة الشهداء ــ وهو ابن شقيقة سرياور الخديو حسين باشا محرم ــ عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى ، وكذلك دفــع الاشاعات التى روجت لتواطؤ عمدة الواط ، المجاورة لدنشواى ، وعدم الاعتناء بالأورطة هذه السنة مثل السنوات السابقة ، ويرجــع الاهتمام بهذا الموضوع الى أن عمدة الواط ، كان قد حصل قبــل

الحادث بفترة قصيرة على رتبة الباشوية ، وكان دفع هذه الاشاعة يعنى ابعاد تهمة تدبير الحادث عن الخديو(٩)

وبينما كان الهلباوى يعمل على تبرئة الخديو من التورط فى الحادث ، وارضاء الانجليز ، كان أشد قسوة مع المتهمين من أهالى دنشواى ، ورغم وضوح هذه القسوة فى مرافعاته ، الا أنها اختفت فى مذكراته التى حاول بها أن يدرأ عن نفسه ماوجه اليه من اتهامات فى حادث دنشواى ولهذا جاءت معلوماته عن الحادث مختلفة الى حد ما مع ماجاء بالمرافعات ٠

فقد ذهب فى مذكراتـــــه الى أنه بذل جهدا كبيرا لاثبات أن الحادثة بنت ساعتها ، وأن الذى أذكاها ، وأوصلها الى نتائجها الخطيرة ، اشتعال النيران فى أحد أجران القمح المجاور لأبراج الحمام ، ولما اعتقد الأهالى أن سبب ذلك ، الطلقات التى يطلقها الضباط الانجليز ، ثاروا غضبا ، وحاولوا منع الضباط من الاستمرار فى صيدهم ، ونظرا لصعوبة التفاهم بينهم ، ظن الضباط أن الفلاحين آتون للتعدى عليهم ، فاستمروا فى اطلاق النار ، ولم يعبأوا بندائهم ولذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضـــــباط ، فقفلوا عائدين ، وهناك مات أحد الضباط من ضربة الشمس ، بسبب حرارة ذلك اليوم الشديدة(١٠) ٠

وبينما ذهب الهلباوى فى مذكراته الى هذا فان مرافعاته ، التى نشرتها جريدة المقطم تنفى جل هذا ، فمن خلال المرافعات يتضح لنا أنه ذهب الى اثبات سبق الاصرار والترصد فى الواقعة مقدما أدلة على أن أهالى دنشواى كانوا يعلمون ويعرفون بوصول الأورطة ، على عادتهم فى السنوات الماضية ، ومن أوامر المديرين ومن الاشارة التليفونية ، ومن ذهاب الأنباشى قبل وصول الضباط الى البلدة المذكورة واخبار العمدة ورجال الحفظ أو الأمن بذلك ٠

كما أكد على أن صيد الحمام ليس سببا فى وقوع الحادث « لأن الفرقة لو علمت أو لحظت أن الأهالى يتضررون من الصيد ... لعاد الضباط دون تأخير ، ولو كان هذا الحمـــام درا مكنونا أو جوهرة ثمينة ، وانما ماوقع من الأهالى ، وقع تعمدا بقصد التعدى على الضباط بالكيفية المثبتة بالأوراق »

والأدهى من هذا اتجاه الهلباوى فى المرافعات لابعاد تهمة اشعال النار بأحد الأجران عن الضباط محاولا التأكيد على وجود مسافة تبلغ ٦٠٠ متر بين الأجران ومكان الاشتباك ، تحول بين الطلقات والاشتعال ، كما ذهب الى تقديم أدلة على اختلاق الاهالى للنيران والحريق ، واصابة امرأة ليجدوا مسـوغا للاعتـــداء على الضباط ، والتخفيف من التهمة ، أو التخلص منها ٠ لأنه ثبـــت بالأدلة العقلية والبراهين والظروف والمعاينات ـ على حد قوله ـ أن الحريق حدث عمدا من الأهالى ، وذلك من خلال معاينة النورج ، الذى اشتعلت به النيران بالجرن ، « فالنار وضـــعت عمـدا من الأهالى والنورج موجود بالجلسة لمن يريد أن يعاينه ، كما «انها» وضعت فى جزء من محيط الجرن ، وفى مكان يسهل اطفاءها بسرعة كما أشار الى تجربة كانت قد أجريت باطلاق النار على الأجران ، فى نفس وقت ومكان الجريمة ، ولم يحدث حريق ، ولهذا حـاول التأكيد على أن الأسباب التى انتحلها الجناة ملفقة ، وكاذبة وتحتم الجزم بأن الواقعة ، كانت مدبرة باحكام وروية ، ثم تســـاءل أى « برهان وأية أدلة يمكن للاتهام أن يقدمها على سبق الاصرار والعمد أقوى من هذه الأدلة التى سردناها »(١١) ٠

الأخطر من هذا ، اتجاه الهلباوى الى التقليل من تأثير ضربة الشمس فى وفاة الضابط المتوفى « الكابتن بول » محاولا اثبات أن الضربات التى تعرض لها كانت السبب الرئيسى فى الوفاة ٠

ولما كانت تقارير الأطباء الأجانب ، الذين قاموا بتشريح الجثة ، تذهب الى أن الجروح وآثار الضرب التى وجدت بالمتوفى وحدها لاتكفى للوفاة ، وأجمعوا على ما لضربة الشمس من أثر سريع وفعال فى الوفاة ، بعد أن وجدت استعدادا للتأثير فى وفاته من آثار الضرب ، قامت الصحف الوطنية ، وبخاصة اللواء ، بنشر هذه التقارير(١٢) ، مما أثار حفيظة الهلباوى الذى راح فى الجلسة الثانية من مرافعاته ، يشن حملة شعواء ، على صحيفة اللواء معاندا اياها ، ومتمسكا بالتقليل من أهمية ضربة الشمس فى الوفاة بدعوى أنه على فرض أن الوفاة نشأت عن ضربة الشمس ، فان المتهمين هم الذين عرضوا المتوفى لهذه الضربة بتتبعهم له « حتى هام مسرعا بين المزارع فى يوم كانت ٠٠ « حرارته » ٠٠ ٤٢ درجة ٠٠٠ فلو لم يسرع المتوفى هربا من هؤلاء الأشقياء ـ لما أصيب بهذه الضربة القاضية ـ والتى سببت الوفاة ، فتكون الوفاة مسببة عن فعل هؤلاء المتهمين » ٠

ولم يقف استهداف المتهمين من جانب النائب العام عند هذا الحد ، بل انه انبرى فى تقديم الأدلة القانونية ـ الأهلية والشرعية الأجنبية ـ التى توجب استعمال ـ أقصى العقوبات ، مع من أسماهم بزعماء العصابة السبعة ، لارتكابهم جريمة القتل بالترصد والتربص وان لم تكن أدلة التربص كافية فيعاقبوا على ارتكاب جنايتين أخريين ـ السرقة بالاكراه ، والحرق عمدا ـ بضمهما الى بعضهما البعض ، تجب عقوبة الاعدام ، أما باقى المتهمين ، فاعتبرهم النائب العام ، شركاء فى الجريمة ، وطالب بتوقيع العقوبات التالية للاعدام فيهم ـ ربما الأشغال الشاقة المؤبدة ـ ، وفى النهاية وجه نداء الى هيئة المحكمة بأن « الأمة المصرية برمتها غير الجاهلين منها ، تطلب من حضراتكم ، أن تأخذ العدالة مجراها ، لأن العقاب الشديد الذى توقعونه على هؤلاء المتهمين تعيدون به الى

البلاد أمانها وسلامها « لأن » هؤلاء الجناة الأنذال عكروا السلم فيها »(١٣) •

واذا كان الهلباوى بعد أن ساق الأدلة التى تؤكد على القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، قد طالب باعدام سبعة من المتهمين ، وتوقيع العقاب التالى للاعدام ، فى باقى المتهمين ، فان هيئة المحاكمة كانت أكثر شفقة ورحمة بالمتهمين عنه ، عندما حكمت وبشكل لايقبل الطعن ، باعدام أربعة من المتهمين ـ هم حسن على محفوظ ، ويوسف حسن سليم ، والسيد عيسى سالم ، محمد درويش زهران ـ وبالأشغال الشاقة لمدد متفاوتة ، على بعض المتهمين(١٤) •

واذا لكان أحمد فتحى زغلول قد صاغ حيثيات الحكم بشكل بارع(١٥) لتتمشى مع الاحكام ، فانه لم يجد مشكلة فى ذلك ، بعد أن مهد له النائب العام الطريق بمرافعاته الساخنة ، التى سعى فيها الى تقديم الأدلة على توافر ركن العمد مع سبق الاصرار والترصد فى الجريمة ، والتى كان دحضها يمثل الشغل الشاغل لمن كان يترافع عن المتهمين من المحامين ، والذين أدركوا خطورة هذه الأدلة التى ساقها الهلباوى ، اذا ماتعذر دفعها فى تحديد العقوبات النهائية •

لهذا ركز محمد بك يوسف فى مرافعته ، على نفى ركن العمد من خلال توضيح حالة الجهل التى كانت مسلطة على القرية ، والتى لاتتيح لمن اعتدوا على الضباط الانجليز التدبير للحادث ، كما حاول دحض سبق الاصرار واثبات أن الواقعة بنت ساعتها ، مستشهدا فى ذلك بالتحقيقات التى دلت على أن الاهالى كانوا لايعلمون بوصول الضباط ، حتى يستعدوا لمنازلتهم ، وتساءل لو كان ذلك قصدهم فلماذا سكتوا عنهم فى السنوات الماضية ؟ • كما ذهب أيضا الى نفى تهمة القتل عن المتهمين ، التى حاول النائب العام اثباتها

من خلال تشكيكه فى الصحة القانونية للأدلة التى قدمها ــ والتى كان مؤداها أن المتهمين هم الذين عرضوا الضابط المتوفى لضربة الشمس ، التى أدت الى الوفاة وبالتالى فهم قتلة ــ باقناع هيئة المحكمة بأن الفاعل مسؤول عما يصدر منه مباشرة ، وبالتالى فلا يؤاخذ المتهمون الا بقدر ما أنتجته اصابات الضـــرب « فما دام الضرب لم يؤد الى الوفاة ، فلا يعتبر الضارب قاتلا ... ولو كانت نية القتل موجودة « عند المتهمين » لنفذوها بمجرد حصولهم على السلاح ، خصوصا أنهم كثرة » كذلك حاول المترافع ابعاد تهمة السرقة عن المتهمين ، والتى لم يقم عليها دليل . كما اتجه أيضا الى دحض ماذهب اليه المدعى العام من أن على الاتهام أن يقدم أدلة الاصرار على الفاعلين فقط ، أما المشتركون فيعتبرون ضمانا للفاعلين الأصليين ، مشيرا الى أن الاصرار ، لابد من اثباته على الفاعل والشريك ، كما نص على ذلك قانون العقوبات الجديد .

وبنفس القدر ركزت مرافعات أحمد لطفى السيد عن المتهمين، على نفى الاتهامات التى ألصقها النائب العـــام بالمتهمين ، فنفى الاصرار والعمد بالجريمة ، بأن سببها « فيها وليس سابقا لها » وبما لايجعل توافر نية القتل ، ولا الضرب المؤدى الى القتل ، عند المتهمين ، كذلك راح يفصل بين النتائج المترتبة على الضرب ، وبما تسبب عن ضربة الشمس من وفاة ، بأنه اذا اكان الضرب قد أوجد استعدادا فى المصاب ، فهذا لايعتبر ملتصقا بالضرب التصاقـا قانونيا واذا كان المتهمون قد عرضوا المتوفى لضربة الشمس ، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة ، فان هذا الارتفاع ظرف خارج عن الجناية لا يسأل عنه المتهمون . ثم جاء بعد ذلك المترافع اسماعيل بك عاصم ليسير على منوال من سبقوه فى الترافع لدفع تهمة العمد وسبق الاصرار عن المتهمين ، والمطالبة لهم بالرحمة في نهايـــة المرافعة(١٦) .

وعلى الرغم من ترافع الهلباوى عن الانجليز ، فى أخطر القضايا بينهم وبين الوطنيين حتى ذلك الوقت ، بشكل صعب مهمة المترافعين عن المتهمين الوطنيين ، الا أنه لم ير أنه ارتكب أى جرم ، لأنه لم يكن الا محاميا طلب اليه الترافع فى قضية فترافع فيها ، وليس من حقه كمحام أن يتنحى عن أداء واجبه ، أو يقصر فيه ، لأى اعتبار من الاعتبارات ، واذا كان قد قسا على المتهمين – على حد قوله – فان موقفه كان يقتضى مثل هذه القسوة ، لينجى مصر مما لا تحمد عقباه(١٧) .

على كل حال ، بعد أن حاول الهلباوى فى مذكراته اظهار صلاحياته المحددة فى محاكمات دنشواى ، والتى كانت لاتسمح له بعمل أكثر مما عمله ، راح يعتب على بعض أجنحة الحركة الوطنية غير المعتدلة ، موقفها منه بعد الحادث ، ونعتها له بـ «جلاد دنشواى » فى حين « أن القضاة المصريين الذين حكموا بالإجماع بالاعدام شنقا وبالتعذيب بالسياط وأولهم بطرس غالى ، وفتحى زغلول ، لم ينعتوا بتلك النعوت » بل ان بعضهم تلقى – فى الحال – ثمن وقفته فى دنشواى ، فبينما تلقى أحمد فتحى زغلول الثمن مناصفة بينه وبين أخيه سعد زغلول ، حيث رقى من رئاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة الحقانية مباشرة ، ورقى سعد من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، أما الهلباوى ، فظل – على حد قوله – قائما فى مكتبه يمارس مهنة المحاماة(١٨) .

وفى الواقع فان ثمن مشاركة الهلباوى فى دنشواى كان قد تقرر ، باختياره مستشارا قضائيا بمحكمة الاستئناف – وهذا ماأشار اليه بشكل غير مباشر فى مذكراته – من قبل المستر بوند – أحد أعضا «محكمة دنشواى ووكيل محكمة الاستئناف – ومستر مكلريث « المستشار القضائى » ، وبعد أن أصبح هذا الاختيار فى حكم

المؤكد ، وقيام الهلباوى على تصفية قضايا مكتبه ـ برفض الجديد منها ، وتوزيع القديم على زملائه ـ تراجع عن قبول هذا المنصب الجديد بناء على نصيحة احدى السيدات التى قصدته للترافع فى قضية لها ، على حد قوله(١٩) ٠

ولا نستبعد أن يكون هذا الرفض جاء كرد فعل للضغوط النفسية ، التى ألمت به بعد دنشواى ، عندما سيطر الجفاء على علاقته بزملائه فى مجلس ادارة الجمعية الخيرية الاسلامية(٢٠) ٠ ونعت بألقاب قاسية ، ظل يطارده بها مع الحمائم الشبيبة الوطنيون أينما حل ٠ لهذا أدرك الهلباوى أن قبوله العمل كمستشار بمحكمة الاستئناف ، يعنى أنه تواطأ مع الانجليز فى دنشواى ، وبالتالى مزيدا من سوء العلاقة بالزملاء ، وكذلك المقت والعزلة داخل المجتمع ٠

وربما كان هبوط رصيد الهلباوى من الشهرة كرجل محاماة ، بعد دنشواى ، جعله يهب نفسه لخدمة القضايا الوطنية ، على أمل اسدال الستار على صفحة سوداء من حياته ، واسترداد شهرته مرة أخرى كرجل محاماة من الطراز الأول ، وسياسى وطنى تشغله هموم وطنه كما تشغل غيره من السياسيين الذين زاملوه فى مدرسة المعتدلين ، وميدان المحاماة ٠

وقد يكون هذا وراء تلبيته وساطة أحمد لطفى السيد ليتولى الدفاع عن الطلاب الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة بتهمة التظاهر على عودة قانون المطبوعات ، والذين كان من بينهم أحمد حلمى صاحب جريدة القطر المصرى ٠

والجدير بالذكر أن الهلباوى تمسك بالدفاع عن أحمد حلمى وزملائه فى القضية ، رغم الضغوط التى تعرض لها من جانب

الخديو نفسه ، لاثنائه عن القضية ، لخلافات بينه ، وبين أحمد حلمى الصحفى ، وقد أدى تمسك الهلباوى بالقضية الى حرمان شقيقه ــ خليل الهلباوى ــ من الحصول على عفو ، من حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة كان ينفذه ٠ وكذلك الاستقالة من وظيفته كمستشار لقضايا الأوقاف فى أول أبريل سنة ١٩٠٩ ، عندما أدرك ما يحاك حوله فى هذه الوظيفة ــ بعد أن رفض التخلى عن القضية ــ بايعاز من الخديو ، وباشراف بطرس غالى رئيس الوزراء ، وحسين رشدى وزير الخارجية ، وغيرهما ، وقد انتهت القضية ببراءة جميع المتهمين ، لعدم ثبوت تعديهم على رجال البوليس أثناء التظاهر ، كما نسب اليهم فى تحقيق النيابة ، وفى ورقة الاتهام(٢١) ٠

وبعد ذلك بأقل من عام ، وبالتحديد فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، أطلق ابراهيم ناصف الوردانى عدة رصاصات من مسدسه على بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، أودت بحياته بعد عملية جراحية وبعد أن قبض على الوردانى الذى آثر البقاء بأرض الجريمة ، على الفرار ــ رغم وقوع الجميع أرضا فى فزع واغماء ، وكان يمكنه الفرار ــ وحتى لايجهل سبب الجريمة ، ويذهب الأثر المطلوب منها ، وحتى يعلم أبناء الوطن ، أن من بينهم من يقدم حياته فى خدمة وطنه على حد قوله(٢٢) ٠

وقداتهم فى هذه القضية تسعة من زملاء الوردانى ، تولى الهلباوى ، الدفاع عن اثنين منهم ، ــ عبد الخالق عطية وآخر ــ وقد نظرت القضية فى الفترة من ٢١ أبريل ١٩١٠ حتى ١٨ مايو ١٩١٠ ، والتى لم يحاكم فيها كل المتهمين ، بل جرت محاكمة الوردانى فقط بعد أن نجح المحامون بما فيهم الهلباوى فى جعل القاضى يقرر بأنه لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهمين التسعة ، وعندئذ بعث الوردانى الى الهلباوى بكتاب عن طريق رئيس النيابة

بطلب قبول الانضمام الى الترافع عنه · وقبل الهلباوى ذلك فى الحال ، وأخذ فى التردد عليه بالسجن ·

وبذلك انضم الهلباوى الى المترافعين عن ابراهيم الوردانى ـ أحمد بك لطفى ـ ومحمود بك أبو النصر ، واسماعيل الشيمى ـ والذين جاءت مرافعاتهم علنية ، فى حين تقررت سرية مرافعات الهلباوى بعد أن تسربت نسخة من مذكرته الى البوليس ، أثناء طبعها بجريدة الأهرام(٢٣) ·

ومرافعات الهلباوى عن الوردانى ، تعد تطورا آخر فى موقفه من الحركة الوطنية ، بعد دنشواى فبينما كان متعاطفا الى أبعد الحدود مع الانجليز فى دنشواى اذا به فى دفاعه عن الوردانى يعدد المخازى التى ارتكبوها فى البلاد ، والتى لا تتفق مع ادعاءاتهم الاصلاحية ، وذهب الى انهم لم يفيدوا البلاد فائدة توازى جزءا من مائة من التضحية باستقلالها وحريتها ، ثم عرج على تصرفاتهم فى السودان ، واغتصابهم الحق فيه ، مع ما أراقت مصر فى سبيل فتحها من الدماء ، وهذا مايعد أكبر غدر وأشد خيانة من أمة لأمة فى القرن العشرين(٢٤) ·

وبينما كان الهلباوى يطالب فى مرافعاته بدنشواى ، بتوقيع أقصى العقوبات على المتهمين ، الذين اعتدوا على أورطة بريطانية مما أدى الى موت أحد ضباطها ، اذا به يطلب من هيئة المحكمة أثناء نظر قضية الوردانى الرحمة بمصرى اعتدى على رئيس وزراء مصرى ، وناشدها الا تضيع توسلاته هباء وأن تتقبلها ، كما يتقبلها الله ، الذى انتخبتم بارادته لأداء هذه المهمة المقدسة · وفى نهاية المرافعة ، وجه للمتهم بعض الكلمات لكى يشد من أزره فاذا « ماتعاليت أن تحيا فى السجن حياة قطاع الطرق والأشقياء ـ

لأن هذا هو أبعد حد من الرحمة يجوز لقضاتك أن يأخذوك به ـ اذن فتقبل الموت بقدم راسخة ··· فالموت آت لاريب فيه ان لم تلقه اليوم فستلقاه غدا ··· اذهب فقد تكون فى موتك أبلغ عظة لأمتك منك فى حياتك »(٢٥) ·

وقد زاد اشتراك الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى ، تمسكا ، بالوقوف الى جانب ، الشبيبة الذين فضلوا ترك أسرهم دون عائل وضحوا بأنفسهم فى سبيل الوطن ·

ولم يتراجع الهلباوى فى منتصف عشرينيات القرن الحالى عن الترافع عن شباب الحركة الوطنية فى أخطر قضايا الاغتيال السياسى فى مصر ، وتكمن خطورة هذا فى سقوط وزارة الشعب وتأثر وضع مصر فى السودان بذلك ، فطرد الجيش المصرى من هناك ، وسمح باستعمال ماء النيل الأزرق فى رى اراضى الجزيرة بشكل مخالف للتعهدات السابقة ·

وقد كان لهذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للهلباوى ، ليس فقط لأنه ترافع فيها عن أحد أعضاء حزب الوفد ، وهو من أشد خصومه ، بل لأنه وقف فيها مترافعاً عن المتهمين الوطنيين أمام محكمة شبيهة ، بمحكمة دنشواى التى كان فيها ممثل الادعاء ·

ويذكر الهلباوى أن الانجليز استبشروا خيرا بقبوله الدفاع عن شفيق منصور ، لأنهم تصوروا أنه سيكون أقرب الى رجائهم فى اتهام رجال الوفد ، لاستطاعته الحصول على الاعترافات التى يريدونها (٢٦) ·

لكنه خيب ظنهم ، عندما سلك فى مرافعاته مسلكا غلب فيه مصلحة الوطن والحقيقة غير المشوهة بالشهوات الحزبية ، على رغبة الانتقام من خصومه السياسيين ، على عكس ما كانوا يتوقعون ، اذ

راغ يبين بأنه لاصلة للوفد بالاعتداء على السردار ، وأن الجريمة فردية ، من خلال تبيان الظروف التى وقعت فيها ، وأسبابها ، وكذلك النتائج التى ترتبت عليها من الناحية السياسية ، على اعتبار أنها ليست قضية عادية يتم التحقيق فيها من أجل تحديد العقاب بقدر الجرم ، والحكم بالبراءة ، لمن لم تثبت ادانتهم ٠ وعلى الرغم من انتحاء الهلباوى فى مرافعاته هذا المنحى ، الا أنه كان يدرك أنه فى واد ، وهيئة المحكمة فى واد آخر ، خاصة عندما أعلن رئيسها فى احدى الجلسات أن هذه المحكمة لاتغنى بشىء من السياسة ، وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية ، كما تنظر الى باقى القضايا (٢٧) ٠

وعلى الرغم من أن القضية كانت لاتختلف كثيرا فى شكلها العام عن قضية دنشواى ، الا أن مرافعات الهلباوى تجلت فيها مناصرته للقضايا الوطنية ، وقد يكون ذلك بحكم موقعه فى القضية كمحام عن المتهمين ، أو ربما لتمسكه بالوقوف الى جانب شباب الحركة الوطنية ومناصرتهم ـ رغم مطاردتهم له فى كل مكان بحمائمهم بعد دنشواى ـ بعد أن لقنه الوردانى درسا فى الوطنية ، لهذا اجتهد الهلباوى ، لدحض الاتهامات المنسوبة لشفيق منصور ، على أمل تخفيف الحكم الصادر بالاعدام ضده ٠

وقد سعى الى نفى تهمة رئاسة شفيق منصور للعصابة ، محاولا اظهار أن مركزه لايتعدى الشريك ، الذى لا يعاقب بنفس عقاب الفاعل الأصلى فى كل الجرائم باستثناء جريمة القتل ، التى لاتصيب عقوبتها الا الفاعل الأصلى أما الشريك فلا يعاقب الا بالاشغال الشاقة المشددة ، واذا كان المشرع قد اطلق يد القاضى فى تحديد هذا ، الا أن الاعدام لم ينفذ فى الشركاء منذ صدور هذا القانون ـ منذ أكثر من عشرين عاما ـ الا فى ثلاث حالات ،

ثم ذهب الى أن حالة شفيق منصور فى هذه القضية ليست خطيرة الى حد يجعل تطبيق الاعدام عليه بطريقة الاستثناء(٢٨) ٠

وانطلاقا من حرص الهلباوى على اظهار دور شفيق منصور فى القضية بالدور البسيط والثانوى ، اتجه الى الدفع ببطلان اعتباره الرأس المدبر ـ بدعوى كبر السن عن المتهمين ـ ، لأن فارق السن بينه وبين اعضاء التنظيم لايعنى المشـــاركة بدور أكبر فى الجريمة ، وبالتالى تحمل معظم تبعتها ، خصوصا وأن شفيق منصور رغم كبر سنه ، فانه لايستطيع تحمل مسئولية ، لضعف شخصيته وارادته ٠ وفى نفس الوقت راح يسعى الى تبيان أن من ادعوا تحريض شفيق منصور لهم ـ أولاد عنايت ـ اكانوا فى غير حاجـة الى ذلك لأنهم أصحاب سوابق اجرامية ؛ فضلا عن هذا تدبيرهم للحادث واختيارهم عناصر الجريمة ـ الأشخاص ، السلاح والمكان والزمان ـ دون استشارة شفيق منصور ، عـــلاوة على هذا راح يزيح عن شفيق منصور تبعة الاعمال الاجرامية السابقة على الحادث التى ظهرت أثناء التحقيقات(٢٩) ٠

وبينما كان الهلباوى فى دنشواى يطالب بتخليص المجتمع ممن اسماهم بمثيرى الفتنة ومضرمى نارها(٣٠) اذا به فى قضية مقتل السردار يرى أن اعدام غلامين أو خمسة أو ســتة لن يـؤدى الى استئصال الداء ، موضحا أن معظم العلماء فى العـــالم ينبذون عقوبة الاعدام ، لأن هؤلاء الشباب قد ينفعون ، اذا تابوا ، وقد تصلح المقادير من أمرهم(٣١) ٠

وحرصا منه على تخليص شفيق منصور من حبل المشـنقة ، الذى أصبح قاب قوسين أو أدنى من عنقه ، راح يحاور هيئة المحكمة بنفس أسلوبها ، فعندما طلب النائب العمومى ـ طاهر باشا نور ـ

الحكم بالاعدام ، تمثلا بالأية الكريمة « ولكم فى القصاص حياة » بهدف احتواء السخط اذا ما نفذ فيه حكم الاعدام ، باسم الدين ، ذهب الهلباوى ، الى أن الشريعة الاسلامية لا تجيز الحكم بعقوبة الاعدام فى هذه الحالة ، لأن الفقهاء أجمعوا على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة ، وقد دفعت مصر الدية ، التى بلغت نصف مليون جنيه لأسرة القتيل ، ونصف حق مصر فى السودان ، وبالتالى لم يعد هناك محل لتطبيق هذا النص(٢٢) ٠

وعلى الرغم من محاولة الهلباوى نفى صفة الزعامة للجماعة التى ارتكبت الحادث عن شفيق منصور ، بمحاولته اقناع هيئة المحكمة بأنه كان أقل المجرمين اجراما ، وأقلهم نصيبا فى الاشتراك فى مقتل السردار ، كما أنه لم يكن أقواهم عقلا وارادة ومع ذلك فقد نفذ فيه حكم الاعدام مع ستة من المتهمين فى صباح ٢٣ أغسطس ١٩٢٥ ٠

ومن القضايا ذات الشهرة ، والتى ترافع الهلباوى فيها عن أحد المتهمين القضية المعروفة بقضية القنابل ، التى وقعت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٣١ ، والتى اتهم فيها سبعة عشر متهما ـ جميعهم من عمال السكة الحديد باستثناء د٠ نجيب اسكندر ـ بارتكاب عدة جنايات وجنح فى المدة بين شهرى مايو وسبتمبر ١٩٣١ ، بمدينة القاهرة ، وتمثلت الجنايات فى القتل العمد مع سبق الاصرار ، وتعطيل سير القطارات عمدا ، واستعمال مواد مفرقعة فى أماكن مسكونة ، وتهديد الغير كتابة بارتكاب جرائم ضد النفس والمال ، يعاقب عليها القانون بالاعدام أو الاشغال الشاقة ٠ أما الجنح فتمثلت فى تعطيل المخابرات التليفونية عمدا على الخطوط الحكومية وتخريب أموال منقولة مملوكة للحكومة ، وصنع قنابل واحرازها بدون رخصة وبغير مسوغ شرعى ، وقد تولى الهلباوى الدفاع

عن المتهم عبده عبد الرسول،بجانب يوسف الجندى المحامى ، وقد انتهت القضية بمعاقبة معظم المتهمين ـ فى جلسة النطق بالحكم ٥ سبتمبر ١٩٣٢ ـ بالاشغال الشاقة لمدد متفاوتة،وقد حكم على المتهم عبده عبد الرسول،بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ـ أما المحرضون على ارتكاب هذه الجرائم فقد حظوا بالبراءة ، وهم د٠ نجيب اسكندر ، ومحمد صادق حسن(٣٣) ٠

وهكذا حاول الهلباوى فى مرافعاته فى القضايا الوطنية بعد دنشواى أن يرد للحركة الوطنية ، دينه فى دنشواى ، واذا كانت هذه المرافعات قد حملت مصداقية وطنيته ، وخدماته للحركة الوطنية ، فى أخطر قضاياها مع الخديو والمحتل ، والتى كانت محل تقدير ، الا أنه لم يستطع انقاذ أيا ممن ترافع عنهم من حبل المشنقة سواء الوردانى أو شفيق منصور ، فى أهم القضايا التى حظيت باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على حد سواء ٠ وهذا مايجعلنا نوافق محمد حسين هيكل فى قوله عن الهلباوى « لم تكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى »(٣٤)

هوامش الفصل الرابع

(١) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٥٣ ـ ٥٥ .

(٢) **نفس المصدر** : ص ٥٧ .

(★) **نقابة المحامين : ابراهيم الهلباوى** : سلسلة اعلام المحاماة ، العدد الثانى ، القاهرة فى ١٩٨٢ ، ص ٤٢ .

(٣) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(٤) **نفس المصدر** : ص ٧٧ .

(٥) **نفس المصدر** : ص ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٦) **المقطم** ،عدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونية ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .

(٧) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ٧٨ .

(٨) **المقطم** : عدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونية ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » ، وعدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة فى ٢٦ يونية ١٩٠٦ » .

(٩) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(١٠) **نفس المصدر** : ص ٧٩ .

(١١) **المقطم** : عدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة فى ٢٦ يونيو ١٩٠٦ » .

(١٢) **نفس المصدر** : عدد ٥٢٣٩ ، ٢٣ يونيو ١٩٠٦ ، وعدد ٥٢٤٠ ، ٢٥ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .

(١٣) **نفس المصدر** : عدد ٥٢٤٢ ، ٢٧ يونيو ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصة فى دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ » .

(١٤) **نفس المصدر** : عدد ٥٢٤٣ ، ٢٨ يونيو ١٩٠٦ « حكم المحكمة المخصوصة فى دنشواى » .

(١٥) **محمد جمال الدين المسدى** : دنشواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(١٦) **المقطم** : عدد ٥٢٤٣ ، ٢٨ يونية ١٩٠٦ « باقى المرافعات » .

(١٧) **هيكل** : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(١٨) **مذكرات الهلباوى** : ك ١ ، ص ٨٠ .

(١٩) **نفس المصدر** : ص ص ٨٠ — ٨٣ .

(٢٠) **نفس المصدر** : ص ٨٠ .

(٢١) **نفس المصدر** : ص ص ٨٨ — ٩٠ .

(٢٢) **نفس المصدر** : ص ص ٩١ — ٩٢ .

(٢٣) **نفس المصدر** : ص ص ٩٢ — ٩٣ .

(٢٤) **نفس المصدر** : ص ٩٣ .

(٢٥) **نفس المصدر** : ص ٩٤ .

(٢٦) **نفس المصدر** : ك ٢ ، ص ٢٢٩ .

(٢٧) **السياسة** : عدد ٨٠٤ ، أول يونية ١٩٢٥ « قضية مقتل السردار أمام محكمة الجنايات » .

(٢٨) **نفس المصدر** .

(٢٩) **نفس المصدر** .

(٣٠) **المقطم** : عدد ٨٠٤ ، أول يونية ١٩٢٥ « قضية مقتل السردار أمام محكمة الجنايات » .

(٣٢) **نفس المصدر** : مذكرات الهلباوى ، ك ٢ ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٦ .

(٣٣) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ٣٣٩ – ٣٤٣ .

(٣٤) **هيكل** : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

الفصـــل الخامس

الهلباوى والحيــاة النيابية

تطلع الهلباوى الى ممارسة دور نيابى ، منذ كان شابا فى مقتبل العمر ، وربما كان تطلعه هذا نتيجة لتأثره بالعمـــل كموظف ببعض المجالس ، كمجلس النواب ، ومجلس شورى القوانين · الذى تأسس بموجب القانون النظامى ١٨٨٣ ، هذا الى جانب الجمعية العمومية ، ومجالس المديريات ، بعد الغاء مجلس النواب · وفى أول انتخابات لمجلس شورى القوانين ، رشح الهلباوى نفســـه ليكون مندوبا عن قســـم الأزبكية ــ وانتخب بالفعـــل عن هذا القسم ــ ليختار مع نواب التسعة أقسام الأخرى بالقاهرة ، نائبها فى البرلمان ولما وقع اختيارهم على رياض باشا ليكون نائب القاهرة بمجلس شورى القوانين ، رفض بعد اقناعهم بأن فرص اسداء خدمات للبلد من خلاله لاجدوى منها ، لأنه مسلوب السلطات ، ورأيه استشارى تضرب به الحكومة عرض الحائط فى كل وقت بسبب وبدون سبب ، ولهذا انتخبوا حسن باشا مذكور ــ مندوب قسم الجمالية ــ ليكون نائبهم بمجلس شورى القوانين(١) ·

وقبيل الحرب العالمية الأولى ، فكر الهلباوى فى عضوية مجلس

شورى القوانين « لهذا رشح نفسه لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ » وعلى الرغم من انتخابه ، الا أنه تعرض للطعن ، الذى قبلته المحكمة ، فى الوقت الذى وجدت له بالمديرية أصول عقاريـــة تتجـــاوز قيمتها الآلاف(٢) .

ويؤكد الهلباوى على أن السلطة كان لها ضلع فى كل ماحدث، خاصة أنها أسقطت اسمه من بين المرشحين بالقاهرة ، ثم حرمانه من حق الترشيح فى البحيرة بدعوى أنه ليس من مواطنيها ، مما أثار تعجب السير جراهام ـ مستشار الداخلية ـ متسائلا ـ على حد قول الهلباوى « لست أدرى كيف تعاملك الآن وزارة الداخلية ... لأننى علمت أنها حذفت اسمك من كشوف الانتخاب من مدينةالقاهرة، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمـك لهذا السبب ، وها هو يصدر الحكم بأنك لست مواطنا فى البحيرة، فمن يطبق قانون المتشردين عليك يعذر كل العذر ، اذ لاموطن لك لا هنا ولا هناك »(٣) .

وذهب محمد حسين هيكل الى غير ذلك ، فذكر أن الهلباوى كان قد أبدى رغبة فى احدى الجلسات بالمنصورة ـ والتى ضمتهما وعبد الرحمن الرافعى ، وحسن حسنى المحاميان بالمنصورة ـ فى الترشيح لعضوية الجمعية التشريعية ـ التى حلت محل مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية بقانون نظامى سنة ١٩١٣ ـ حتى يتسنى له الدفاع عن موقفه فى دنشواى . ورغم موافقـــة الرافعى وحسن حسنى على ذلك ، الا أن هيكل رفض الفكرة ودخل معه فى حوار ساخن انتهى بتراجعه عن الترشيح(٤) .

وهكذا نجد أن الروايتين ، اضافة الى اختلافهما فى تحديد الهيئة التشريعية ، التى كان ينتوى التقدم لها ، فقد اختلفتا كذلك

حول التقدم للترشيح من عدمه ، ولانستبعد أن يكون الهلباوى ، قد رشح نفسه بالفعل للانتخابات وتعرض لما تعرض له على يد وزارة الداخلية ، بضغط من سلطات الاحتلال ، حتى لايترك له الحبل على الغارب ــ خصوصا بعد أن أدركت التحول الواضــح فى خطه السياسى ــ للحديث عن قضية دنشواى ، داخل الهيئة النيابية مما قد يخلق بعض المشاكل لبريطانيا فى مصر ، فى وقت كانت الظروف الدولية تنذر بوقوع حرب ، كان على بريطانيا الاستعداد لها فى مستعمراتها بما فيها مصر ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا فى الشرق ٠

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، توقفت الحيــاة النيابيــة المصرية ، الى أن وضع الدستور وقانون الانتخاب ، الذى أجريت على أساسه أول انتخابات برلمانية فى أوائل سنة ١٩٢٤ ، والتى تبارت الأحزاب فى الفوز بها وذلك بترشيح من تراه جديرا بالفوز فى دائرته من أعضائها ٠ وكان الهلباوى أحد من رشحهم حزب الأحرار الدستوريين ، وجاء ترشيحه بدائرة كفر الدوار ، التى تركــزت بها أملاكه(٥) ٠

وبالرغم من ثقة حزب الأحرار الدستوريين ، فى نجاح مرشحين بعينهم ، لما لهم من مكانة وعصبية فى دوائرهم ، الا أن النتائــج النهائية للانتخابات جاءت مخيبة لآمالهم ، عندما خسر كثير ممن كان يوثق فى نجاحهم ــ كاسماعيل صــدقى ، وعلى المنزلاوى ، وابراهيم الهلباوى ــ أمام منافسيهم من الوفديين ، الذين كانوا بالنسبة للدستوريين غير معروفين بالعصبية أو الثراء أو العلم(٦) ٠

ولما عطل هذا البرلمان على يد وزارة زيوار باشا فى أواخــر سنة ١٩٢٤ اثر سقوط وزارة سعد زغلول ، فى أعقاب حادث مقتل السردار وبدأ الاعداد لانتخابات جديدة فى أوائل سنة ١٩٢٥ ، رشــح

الهلباوى نفسه للمرة الثانية بنفس الدائرة التى خسر فيها الجولة السابقة ـ كفر الدوار القبلية » ونافسه فيها على الطماوى المغازى « غير وفدى » وحسن على الزربة بك « وفدى »(٧) ٠

وربما أعطى خروج الوفد من الحكم اثر مقتل السردار ، الدستوريين دافعا وأملا فى الفوز بمعظم مقاعد البرلمان ، وتجلى ذلك فى شراسة دعايتهم الانتخابية ، والتى كان الهلباوى أهم أعمدتها حيث تنقل بين الدوائر التى كان للحزب مرشحون بها فى الأقاليم ومقره الرئيسى بالقاهرة ، داعيا الى تأييدهم ، فخطب فى سمنود ، وفى أبو تيج لتأييد محمد محمود ، وفى منفلوط لتأييد محمد باشا محفوظ ، وفى تلا لمرشح الأحرار الدستوريين ، ضد مرشحى الأحزاب الأخرى وبخاصة الوفد(٨) ٠ وقد جاءت خطبه بدار الحزب أشد قسوة على مرشحى الوفد ، حيث ناشد الدستوريين العمل على منع استئثار سعد زغلول وشيعته بالحكم فى هذه الجولة ، التى توافرت فيها فرص النجاح التى قد لاتتكرر ، بعد أن انكشفت عورات الوفديين فى الشهور العشرة التى تولوا فيها الحكم ، والتى راح يفندها فى خطبه ٠ كما انبرى للرد على حملاتهم الانتخابية ، التى حاولوا خلالها أن يلبسوا أنفسهم ثوب من قدموا للوطن من الشهداء وما سفكوا فى سبيله من الدماء ، ومن ثم فهم أولى بالنيابة لجلب الاستقلال للبلاد ٠ كما اتجه الى التحذير من أولئك الذين جربتهم البلاد فأفسدوا ما كان صالحا وفرقوا ماكان متحدا ٠

ولايعنى هذا أنه ذهب الى القول باحتكار الدستوريين للوطنية والكفاءة والاخلاص ، بل أكد على أن الوطنية حق مشترك ومشاع بين الدستوريين ، وباقى المصريين مهما تغيرت الأسماء واختلفت الأحزاب كما أن الدستوريين مقتنعون فوق هذا بأن نجاح الحكم مرتبط بضرورة اصلاح النيابة التى يجب أن يتولاها رجال أكفاء

من أحزاب مختلفة ، لأن اختلاف الآراء فى الوسائل مع الاتفاق فى المقصد الأسمى من مقدمات الاصلاح ومن دواعى توقى الخطر(٩) ٠

كذلك خطب فى دائرته ، متحدثا عن القضية الوطنية ، والأدوار التى مرت بها ، منذ نهضة الأمة الى انتخابات ١٩٢٥ ، مبينا غثها وسمينها ، موضحا دور حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت فى تأليف الوفد ، وفى النهاية ناشد ناخبى دائرته ، تقدير موقف البلاد فى تلك الظروف واختيار العناصر ذات الكفاءة والخبرة والمقدرة(١٠) ٠

وربما كان لاسهام الهلباوى فى الدعاية لحزبه بالطعن فى الوفديين ، دور فى دفع خصومه لاستجماع قواهم للانتصار عليه بدائرته ، التى عقدوا بها اجتماعات حضرها زعماء الوفد ، برئاسة وكيله حمد باشا الباسل ، ولم تكن تلك التعبئة من جانب الوفد ضد الهلباوى ، لمجرد الخوف من نجاحه كأحد الدستوريين ، بل لأنه كان من ألد خصوم الوفد ، الذين قد يؤدى دخولهم البرلمان الى التأثير الفعال فى مناقشات مجلس النواب ٠ لهذا انتهت الانتخابات بفشل الهلباوى ، وفوز مرشح الوفد بالدائرة(١١) ٠

وبالرغم من فشل الهلباوى فى الفوز بثقة ناخبيه ، الا أن الاحزاب الأخرى ــ غير الوفد ــ تمكنت فى هذه الانتخابات من الحصول على أكثر من ١٢٠ مقعدا بالمجلس ، وقد كان منتظرا ، تمكين ثروت باشا من رئاسة مجلس النواب ، لكن حدث ، وبحيلة غريبة أن انحاز نحو ثلاثين نائبا ــ لمصالح خاصة ــ الى جانب سعد زغلول حصل بهم على الأغلبية عندما أجريت انتخابات الرئاسة ، كما اختير الوكيلان ، وباقى موظفى المجلس من الوفديين ، وازاء هذا لم تمهل الحكومة المجلس الا بضع ساعات ، وفاجأته بأمر الحل

الملكى ، الذى جاء بعد أن أبدت الحكومة للملك ـ الذى رفض استقالتها ـ صعوبة العمل الى جانب المجلس ، لضمه أغلبية وفدية ستفرض عليها انتهاج سياستهم التى جرت على البلاد نكبات ومصائب(١٢) .

وهكذا حرص حزب الأحرار الدستوريين ، على ترشيح الهلباوى ، ضمن من كان يتم اختيارهم لخوض المعارك الانتخابية ضد الوفد كى يمثلوا الهيئة البرلمانية لحزبهم داخل مجلس النواب وربما كان هذا الاختيار بحكم سنه ، وشهرته وقدرته الخطابية ، وكذلك تعقله وتفهمه للأمور بحكم خبرته القانونية ، وقد يكون هذا وراء حرص الحزب على تعيينه فى سنة ١٩٢٥ بمجلس النواب ، لشغل المقعد الذى شغر بوفاة ابراهيم باشا سعيد ، والذى كان يطمع فيه الإتحاديون أيضا(٢) .

ولما كانت الحكومة ـ طبقا للدستور : مكلفة بتحديد ميعاد لاجراء انتخابات جديدة فى خلال فترة لاتتجاوز الشهرين ، هذا فى الوقت الذى بيتت فيه النية لاخراج الدستوريين من الوزارة ، واستقلال الاتحاديين بها اثر أزمة صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » والتى أدت بحزب الأحرار الدستوريين الى تقرير عدم التعاون مع حكومة زيوار والانسحاب منها(١٤) .

وقد أدت هذه الأزمة الى التقارب بين الأحرار الدستوريين والوفديين ، واتفاقهما على اجتماع أعضاء البرلمان بمجلسيه ـ والذى كان يضم الوفديين والدستوريين والوطنيين فقط ـ برئاسة سعد زغلول فى فندق الكونتننتال « ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ » وأثناء هذا الاجتماع ، وافق مجلس النواب بالاجماع على سحب الثقة من

الوزارة ، طبقا للمادة ٦٥ من الدستور ، ثم وقع الشيوخ على القرار ، وتقرر تشكيل وفد من المجلسين لرفعه الى الملك(١٥) .

وزاد من تقارب الأحزاب نحو الائتلاف ، اصدار وزارة زيوار قانونا ـ اعترضت عليه كل الأحزاب ـ كان يمكن الحكومة من مراقبة اعمال الاحزاب السياسية مراقبة شديدة ، بعد أن علق وجودها اصلا على رخص تمنحها الحكومة(١٦)علاوة على اصدارها لقانون الانتخاب المعدل فى ديسمبر ١٩٢٥،والذى تراجعت عنه بعد أن اشتدت المواجهة معها ، عملا بنصيحة لورد لويد ، الذى اقترح اجراء انتخابات جديدة على قانون سنة ١٩٢٤(١٧) .

وبمجرد أن حدث الائتلاف بين الأحزاب ، واجه زعماؤها مشكلة دستورية ، تمثلت فى موقفهم من قرار الحكومة باجراء انتخابات مجلس النواب فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وانتهوا الى عرض هذه المشكلة على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ، ويشهده مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ القائم ، وقد اختلفت الآراء حول هذا المشكل بين مؤيد لدخول الانتخابات الجديدة ، ومعارض لها ، والملاحظ أن كلا منهما ساق أسبابا لتأييد وجهة نظره حيث ذهب المعارضون للانتخابات الجديدة الى أن الدخول فيها يعنى الموافقة على تصرف الحكومة بحل مجلس النواب فى مارس ١٩٢٥ ، وهذا مايصرون على بطلانه ، ولهذا تمسكوا باعتراف الحكومة بهذا المجلس المنحل ودعوته للانعقاد لأداء واجباته ، أما المؤيدون لاجراء انتخابات جديدة ، فقد رأوا ضرورة الدخول فى هذه الانتخابات والتنازل عن المسائل الشكلية ، هربا من الدخول فى صدام مع الحكومة .

على كل حال ، بعد اجتماع طويل للمؤتمر بمنزل محمد محمود باشا برئاسة سعد زغلول ، ومناقشات حادة انتهى المجتمعون الى

الموافقة على دخول الانتخابات(١٨) ، حتى لاتؤدى مقاطعتها الى ترك الحبل على الغارب للاتحاديين للفوز بها ، وتكوين مجلس ، يستطيع أن يعقد مع الانجليز من الاتفاقيات مايشاءون (١٩) .

وفور تلك الموافقة ، أخذت الأحزاب المؤتلفة فى ترشيح من تراه صالحا لخوض الانتخابات القادمة ، وتألفت لجنة لهذا الأمر من بين الأحزاب برئاسة عبد الخالق ثروت . ومع هذا دار خلاف بين الأحزاب حول تحديد الأعداد التى يرشحها كل حزب ، والدوائر المخصصة لكل منها ، لكن هذه الخلافات سرعان ماسويت بتحديد ٤٥ مقعدا لحزب الأحرار الدستوريين ، ومع ذلك لم يرشح سوى ٤٣ عضوا ، كما رشح الحزب الوطنى ١١ عضوا والوفد ١٦٤ عضوا(٢٠) .

أما مسألة تحديد الدوائر الانتخابية ، فقد اتفقوا على أن يرشح الأحرار الدستوريون أعضاءه الذين فازوا فى الانتخابات الماضية بنفس دوائرهم ، ولاينافسهم فيها أحد . أما الدوائر الأخرى ، التى فاز فيها الاتحاديون أو من انضموا اليهم ، فيرشح فيها خصوم الاتحاديين المعروفين بوطنيتهم من السعديين أو الدستوريين أو الوطنيين(٢١) .

وقد أصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا حددت فيه دوائر كل حزب بكل محافظة ومديرية ، كما حددت الدوائر غير المسموح بالمنافسة فيها ، واذا كانت هناك دوائر بها منافسة حددت الأحزاب المتنافسة فيها . وقد أخذ كل حزب على نفسه ، أن يكلف رؤساء لجانه وأعضائها ، فى الدوائر المحددة له ، بتنفيذ هذا الاتفاق بكل دقة واخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء(٢٢) .

والجدير بالذكر أن الهلباوى ، كان من بين مرشحى حزب الأحرار الدستوريين لخوض المعركة الانتخابية ، لكنه فى هذه المرة،

لم يخضها فى دائرة كفر الدوار ـ التى كان قد فشل فيها أكثر من مرة ، رغم تواجد أملاكه بها ـ بل خاضها فى دائرة نكلا بمديرية الجيزة ، وهى الدائرة ، التى كان قد فاز بها فى انتخاب سنة ١٩٢٥ عبد الخالق ثروت ـ الذى عين أثناء العطلة البرلمـــانية بمجلس الشيوخ ـ وقد فاز الهلباوى بهذه الدائرة ، بعد أن حصل على ٤٨٦٢ صوتا من جملة الأصوات الصحيحة البالغة ٧٦٠٤ صوتا(٢٣) ٠

وهكذا نجح الهلباوى فى الجولة الثالثة لانتخـابات مجلس النواب ، فى دائرة كان يحس بالاغتراب فيها ولهذا اعترف صراحة ، بأن الائتلاف وتأييد الوفد كانا وراء نجاحه بهذه الدائرة ٠ وقد لمح الى ذلك صراحة فى مذكراته ، حيث أشار الى أن سعد زغلول لـم يرحب بترشيحه فى هذه الدائرة فحسب ، بل دعا مرشح الوفد بها ـ الشيخ عبد الرحمن اسماعيل المعروف فى الدائرة بحسن السيرة والتقوى ـ الى التنازل عن الترشيح ، مقابل تعويضـــه عن ذلك بتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ ٠ الا أنه رفض هذا العرض ، كما رفض الاستسلام ، وأخذ يجتهد فى دعايته ، التى أكد الهلباوى بسببها «بأنه لولا أن روح الائتلاف كانت شديدة ومساعى كبار رجال الوفد لفوزى بها ٠٠٠ لشككت كثيرا فى نجاحى » الذى جاء النجاح الوحيد لحزب الأحرار الدستوريين فى دوائر لم يربطهم بها سكن أو ملك أو أسرة(٢٤) ٠

كذلك اعترف الهلباوى بفضل الوفد فى فوزه بدائرة نكلا ، فى خطبته ، التى القاها بالكونتننتال «٣ يونية» مشيرا الى أنه « اذا كان من واجب اللياقة على كل نائب أن يشكر ناخبى دائرته ، لأنهم منحوه ثقتهم وعهدوا اليه الدفاع عن مصالحهم ٠٠٠ وقد انتهينا من شكر ناخبينا « فلنوجه » قبلتنا نحو هذا الرجل الذى كان اسمه مرشدا وهاديا لاختيار الطريق الذى به وصلنا الى النيابة عنهم »

... ومن الحق أن نعلن أن التنـــافس فى انتخاب هذا العام بين المرشحين لم يكن قائما على المقارنة بين برامج المتنافسين السياسية ، والنظر فى أيهما أقرب للمصلحة بل كان يدور أولا وبالذات على معرفة أى المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر »(٢٥) .

وقد سبقت الهلباوى شهرته الى المجلس ، ولهذا انتخب فى ثانى الجلسات عضوا بلجنة الرد على خطاب العرش ــ فحصل على ١٤٩ صوتا بعد وليم مكرم عبيد « ١٥٩ » ومحمد حافظ رمضـــان « ١٥٨ » صوتا ــ على الرغم من حصوله على صـــوت واحد فى انتخابات الوكالة ، وربما كان صوته اليتيم(٢٦) ، الذى حصل عليه كذلك عندما تجددت أمنيته فى وكالة مجلس الشيوخ بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات(٢٧) .

وقد رشحت الامكانات القانونية ، الهلباوى ، لعضوية لجنة الحقانية ، كما رشحته خبراته الوظيفية فى شئون الوقف ، لأن يكون عضوا فى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، والتى رشح لها فى مجلس الشيوخ ، ــ وكأن قد تغير اسمها الى لجنة العدل ــ عندما عين به عضوا فى أواخر الثلاثينيات(٢٨) .

وعلى كل حال ، كان الهلباوى أحد الأعضاء ال ٢٥ الذين فازوا بالنيابة من المرشحين الدستوريين لهذه الانتخابات ، والبالغ عددهم ٤٣ عضوا(٢٩) ، وقد ظل عضوا بالهيئة النيابية الائتلافية الى أن علقت الحياة النيابية ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، بعد تشـــكيل وزارة محمد محمود فى ٢٥ يونيـــة ١٩٢٨(٣٠) .

والجدير بالذكر أن الهلباوى ، كان على الرغم من تقدم سنه ، طوال هذه الهيئة النيابية مثالا للالتزام فى حضور الجلسات ، واذا

ماتعذر عليه الحضور،كان حريصا على الاعتذار مسبقا،وان تعذر ذلك أيضا ، ففى الجلسة التالية لتغيبه ۰ ولهذا لم يعتذر طوال هذه الهيئة ، عن حضور سوى عشرين جلسة تقريبا ، فى حين تغيب عن حوالى خمس جلسات دون الاعتذار(٣١) ، وربما كان هذا لظروف قهرية لم تمكنه من الاعتذار ، بدليل حرصه الشديد على ألا تضم قائمة المتغيبين بدون اذن اسمه ، وتجلى ذلك عندما اضطر للتغيب عن الجلسة الحادية والخمسين (٢٤ أبريل ١٩٢٨) ووضع اسمه بين المتغيبين بدون اذن ، فقدم فى الجلسة التالية التماسا لقبول عذره ، ورفع اسـمه من بين المتغيبين بدون عذر فى مضـبطة المجلس(٣٢) ۰

ويؤكد حرص الهلباوى على حضور جلسات المجلس ، وعدم انقطاعه عنها ، الا لظروف قهرية ، تنازله فى بعض الأحيان عن معظم أجازته ، ومعاودة حضور جلسات المجلس ، ففى جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، أبلغ المجلس تنازله عن باقى أجازته ، وداوم على حضور الجلسات(٣٣) ۰

ومع ذلك خرج الهلباوى من هذه التجربة النيابية ، عازما على ألا يعود الى العمل السياسى ، بما فيه التقدم للبرلمان ، مكتفيا بالتجارب الماضية ، رحمة بشيخوخته ، واتقـاء لخلق مزيد من العداوات وتعطيل المصالح ، خصوصا أنه تعلم من تجاربه ـ على حد قوله ـ « أن أنصار الحق ۰۰۰ قليلون ۰۰۰ « وأن المدافع عنه » ۰۰۰ لايكون صديقا ، وانما يخلق عددا بل جيشا من الأعداء »(٣٤)

ومع ذلك رحب بتعيينه عضوا بمجلس الشيوخ فى ٨ مايو ١٩٣٦(٣٥) ، مع ثمانية أعضاء من حزب الأحرار الدستوريين ، بعد أن خسر الحزب انتخابات مجلس الشيوخ فى كل الدوائر ، باستثناء

دائرة واحدة فاز بها عبد السلام عبد الغفار(٣٦) ، وظل الهلباوى عضوا معينا بمجلس الشيوخ الى أن وافته المنية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، ونعاه المجلس فى جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠(٣٧) .

والجدير بالذكر أن عضوية الهلباوى القصيرة بمجلس الشيوخ لم تحفل بمواقف بارزة كتلك التى وقفها فى مجلس النواب ، قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات ، حيث لم يسهم مع الأعضاء الدستوريين بالمجلس فى تشكيل معارضة بناءة ، فقد أصبح مجاملا أكثر من اللازم ، لمن هيأوا له مقعدا بالمجلس ، كما كان لتقدم سنة تأثيره الواضح على أدائه داخل المجلس .

الهلباوى والقضايا الاجتماعية

مما لاشك فيه أن الأحزاب المصرية ، شهدت توزيعا لأصحاب المصالح الزراعية ، فيما بينها ، ولهذا جاءت برامجها الاجتماعية وكذلك الاقتصادية شبه متشابهة ، حيث أسقطت هذه البرامج الاعتبارات التى تحد من التمايز الاجتماعى ، الناتج عن استمرار تفتت الأرض ، وتركزها ، بعد أن إكتملت حقوق الملكية الفردية عليها وتحولت الى سلعة ، ومع ذلك أبدت اهتماما ببعض القضايا الاجتماعية ، المتعلقة بقوة العمل الريفية ، ربما بهدف الحفاظ عليها من الوهن والضعف ، الذى يؤثر بشكل أو بآخر على انتاجية أراضى أصحاب المصالح ، وربما لمحاولة تهدئة الخواطر أو النفوس الثائرة على الأوضاع الاجتماعية ، بعد ثورة سنة ١٩١٩ .

وقد كان الهلباوى ممن تعاطفوا مع كثير من المشاكل ، والقضايا المتصلة بالفلاح ، داخل البرلمان أثناء فترة نيابته ، عاملا على تخفيف الأعباء عن كاهلهم كلما أثيرت مسألة تتعلق بهم ، مثل مسألة العلاقات الايجارية بينهم وبين وزارة الاوقاف .

فبعد أن أبدت هذه الوزارة اهتماما بصغار الملاك ، وأخذت تفضلهم فى تأجير أراضيها عن كبار الملاك ، اتجهت فى سنة ١٩٢٨ لاضافة شرط بعقد الايجار ، يخولها حق تحصيل ٢٪ من قيمة الايجار من المستأجرين ، اذا تجاوزت أسعار القطن ثلاثين ريالا ، وازاء هذا تناول أحد الأعضاء ـ محمد مغازى البرقوقى ـ هذا المشكل ، المضر بالفلاحين والذى قد يكون له معنى لو تعهدت الوزارة بانقاص نفس النسبة من الايجار اذا ماتعرض سعر المحصول للهبوط · وانتهى باقتراح مفاده أن تقسم الزيادة فى سعر المحصول مناصفة بين المالك « الوزارة » والفلاح(٣٨) ·

وقد تدخل الهلباوى فى المناقشات مثنيا على سياسة الوزارة تجاه صغار الزراع ، ثم اتجه لتبيان تناقض شرط الـ ٢٪ الذى أضافته الى عقد الايجار ، منتهيا الى اقتراح « بتجاوز الوزارة عن هذا الشرط تجاوزا تاما » وأن تترك الزيادة بأكملها للمستأجر(٣٩) ·

كذلك اهتم الهلباوى بالحالة الصحية للفلاح فى القرية المصرية ، انطلاقا من سعى الحزب لتحسين حالة البلاد الصحية حسبما نص على ذلك برنامجه(٤٠) · ففى أثناء مناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية للسنة المالية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ ، انبرى الهلباوى لتبيان حياة البؤس التى يحياها الفلاح بالقرية ، نتيجة نقص الرعاية الصحية التى تكاد تكون منعدمة بها ، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب والتى تمثل عامل طرد سكانى من الريف الى المدن وخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية · وقدم الهلباوى عدة اقتراحات لاصلاح هذا الخلل فى حياة القرية المصرية، ففيما يتعلق بالحالة الصحية ، أشار الى مايجب على الحكومة من اصلاح للمستشفيات وحرمان أطبائها من مزاولة المهنة خارجها ،

على غرار الموظفين والمدرسين الذين لايسمح لهم بمزاولة أى عمل خارج نطاق وظائفهم على أن تعوضهم الحكومة عن ذلك بالمرتبات المناسبة ٠

وحتى لاتذهب محاولات تحسين الصحة العمومية عبثا ، اذا ماتم التركيز فقط على المستشفيات ، ذهب الهلباوى الى ضرورة تزويد القرى بمياه الشرب ، بدلا من قيامها بالاشراف على انشاء القرى النموذجية ، لأن هناك ٩٠٪ من سكان الريف تفتك بهم الحميات نتيجة غياب هذه المياه ، فى حين أن غالبية الشعب فى القرى لم يتهيأ بعد للانتفاع بالقرى النموذجية ، التى لاينكر أحد أهميتها(٤١)

وبالاضافة الى هذا أدرك الهلباوى أن حالة صغار الملاك الزراعيين وما وقع عليهم من غبن ، كان نتيجة لحالة التضخم التى استمرت بعد الحرب العالمية الأولى ، ولهذا حاول أن يجد وسيلة للتقليل من تأثير حالة التضخم فيهم ، من خلال دعوته الى تخفيض دخول بعض الفئات التى كان لارتفاع دخولها دور فى استمرار هذه الحالة ، فضلا عن اثقال ميزانية الدولة العامة ٠

وقد تمثلت هذه الفئة فى الموظفين ، الذين منحوا علاوات أثناء الحرب وبعيدها لمساعدتهم على مواجهة الزيادة الواضحة فى نفقات المعيشة عندئذ ، لكن حدث أن انخفضت مستويات المعيشة عن ذى قبل ، فى الوقت الذى تراجعت فيه دخول فئات أخرى ، وبالذات صغار الملاك والعمال الزراعيين نتيجة انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية ٠

فى حين استمرت مرتبات الموظفين على ارتفاعها المستمر نتيجة العلاوات الدورية التى كانوا يحصلون عليها دائما ، بشكل هدد ميزانية الدولة ، ولهذا عندما طرحت قضية مرتبات الموظفين

ومما تسببه من ضغط على ميزانية الدولة داخل مجلس النواب ، قدم الهلباوى اقتراحا بوقف علاوات الموظفين وحتى لايتهم بالتحامل عليهم راح يعقد مقارنة بين أسعار الحاصلات ، وكذلك أسعار بعض السلع عندما منحوا هذه العلاوة - والتى كانت مرتفعة بشكل حاد - وأسعارها عند نظر هذه القضية بالمجلس ، مبينا الفروق الواضحة بين هذه الأسعار عندما تقرر منح الموظفين علاوات ، والأسعار الحالية ، سواء كانت حاصلات أو سلع ، وانتهى الى أن وقف هذه العلاوة لايضر بالموظفين ، بقدر مايساعد على التخلص من حالة التضخم ، وتعقيد المسألة الاجتماعية ، نتيجة البون الشاسع بين مستويات معيشة الموظفين وصغار الزراع والعمال الزراعيين ، الذين انخفضت مستويات معيشتهم الى حد كبير لانخفاض أسعار الحاصلات الزراعية بشكل أكثر حدة عنه بالنسبة لأسعار السلع الاستهلاكية(٤٢) •

ومن القضايا الاجتماعية التى حظيت باهتمام وتأييد من ابراهيم الهلباوى والتى تتصل بالقرية المصرية قضية الأمية ، والتى جاء موقفه منها داخل البرلمان ، متمشيا مع برنامج حزبه ، الذى نص على محاربتها ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة معا للقضاء عليها ، بجعل التعليم الأولى الزاميا ومجانيا(٤٣) •

فعندما أثار التقرير الذى تلاه مقرر لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية ، مناقشات داخل المجلس حول التعليم الالزامى ، تباينت مقاصدها ليس فقط بين الأحزاب المؤتلفة بل بين نواب الحزب الواحد ، وكان للهلباوى رؤيته الواضحة التى استهدفت القضاء على الأمية فى أقصر وقت ممكن ، حتى يمكن النهوض بالمجتمع •

وكانت وزارة المعارف قد بدأت هذا السبيل فى منتصف العشرينات تقريبا بعد أن شكلت لجنة فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٥ لدراسة امكانية محو الأمية فى وقت محدد ، وقد انتهت اللجنة الى تحديد فترة زمنية مدتها عشر سنوات يتم فى غضونها القضاء على الأمية ، بالتعاون بين الوزارة ومجالس المديريات وذلك بانشاء مدارس على مراحل يتحملون تكاليفها بنسبة ٦٠٪ الى ٤٠٪ سنويا ، وعلى الرغم من تحديد المبلغ اللازم للتنفيذ فى السنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٧ الا أن مقرر لجنة المالية أشار الى أن الالتزام بالقضاء على الأمية فى عشر سنوات سيمثل عامل ضغط على ميزانية الدولة وكذلك مجالس المديريات(٤٤) .

وازاء هذا راح أصحاب المصالح الزراعية ، يدافعون عن مصالحهم ، والمتمثلة فى الحفاظ على تماسك الميزانية ، حتى تتمكن من الانفاق على أبواب المصروفات المختلفة ، والتى يحظى الجانب الزراعى بقدر كبير منها سواء ماينفق على مشاريع الرى والصرف أو غير ذلك . ولهذا رأى من كانوا يدافعون عن مصالح هؤلاء من الأعضاء الوفديين ـ أحمد رمزى بك ، وتوفيق أندراوس ، ومحمود عبد النبى ـ أن مدة العشر سنوات قصيرة ، وأن تركيز الجهد فيها للقضاء على الأمية ، يحمل الفلاح فوق طاقته ، نتيجة الأعباء الضريبية التى تثقله بها مجالس المديريات لتغطية نفقات المشروع ، والتى ستزداد بمرور الوقت ، ومن ثم قد تأتى لحظة يحرم فيها الفلاح من قوته « والقوت يقدم على التعليم » على حد قول أحمد رمزى بك، الذى ذهب الى أن الجميع يميلون الى نشر التعليم ، والعمل على ترقيته « ولكن بشرط ألا يؤثر ذلك فى حياة الفلاح وقوته ، فان الدواء اذا كان قويا ربما أضر بالجسم من حيث أريد نفعه ، ولهذا قضت الحكمة بأن تؤخذ الأدوية بالتدريج لتنتج نتيجتها الشافية»(٤٥)

وقد أيد هؤلاء الأعضاء النـــائب عبد الســـلام عبد الغفار « دستورى » الذى ذهب الى الأخذ بأسلوب التدرج والتريث قليلا حتى نصل الى مرحلة الكمال « لأن التعليم ليس هو كل شيء مطلوب منا ، بل هناك مسألة الصحة وانى أفضل العناية بصحة الفــلاح على العناية بتعليمه »(٤٦) ٠

ثم جاء الهلباوى ليؤكد على أهمية وخطورة مسألة التعليم الالزامى وحيويتها بالنسبة للمجتمع ، الذى يعد انتشار الأمية به بنسبة ٩٠٪ بين السكان من الأمور المحزنة ، ومن الذنوب التى لاتغتفر ، وربط بلوغ الاستقلال بالتطهر من هذه النقيصة ، ولهذا « اذا كان من الممكن ان يعمم هذا التعليم الالزامى فى خمس سنوات أو ثلاث ٠٠ فأنا أول من يوافق على ذلك » ٠

ثم راح يؤكد للأعضاء الذين خشوا من ارهاق الأمة بضرائب جديدة ، بأن أبواب الميزانية بها اسراف زائد عن الحد ، و «أن ماينفق على التعليم الالزامى ، اذا استعمل بروح الاقتصاد وروح الحكمة يكفى لنشره فى مدة أقصر مما قدرته اللجنة » ٠ وبذلك تمســـك الهلباوى بمدة العشر سنوات كحد أقصى لمحو الأمية ونشر التعليم الالزامى حتى لو أدى ذلك ــ على حد قوله ــ الى « أن ندخل المجلس من غير ملابس »(٤٧) ٠

واذا كان الهلباوى قد تمسك بمحو الأمية فى أقل فترة ممكنة ، الا أنه لم يسر على نفس الخط داخل مجلس النواب الى النهاية ، بل تراجع عنه بعد أقل من عامين ، عندما تمسك بتحديد نســـبة المجانية التى قررت بالمدارس الابتدائية لخدمة الفقراء ، لدرجة أن موقفه ازاءها ، كان أكثر تشددا ، ممن تمسكوا باطالة مدة محو الأمية ٠

فعندما نظر تقرير لجنة المعارف حول مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وتحديد نسبة المجـــانية بهذه المدارس ، والتى رأت اللجنة ألا تتجاوز ٤٪ ، اختلف الاعضاء حولها فمنهم من رأى رفعها الى ٢٥٪ ـ محمد عبد اللطيف سعودى ـ ومنهم من ذهب الى جعلها تتروح بين ٦٪ و ١٠٪ ـ سلامة ميخائيل بك ، محمد يوسف بك ، عبد السلام عبد الغفار(٤٨) · أما الهلباوى فقد اتجه اتجاها معاكسا لهؤلاء ، وأيد اللجنة فى جعل نسبة المجانية ٤٪ ، وحرمان الطالب منها اذا ماتعرض للرسوب مرتين أثناء مدة دراسته وذهب لأبعد من هذا قائلا « أرى ·· أننا قد توسعنا كثيرا فى الكلام عن التسهيلات الواجب منحها للفقراء ···· ولا يخفى ···· أن أبواب مدارس مجالس المديريات ومدارس التعليم الالزامى مفتوحة أمام التلاميذ الذين لايمكنهم دفع مصروفات مدارس الحكومة » ·· التى لايعد تحديد المجانية فيها بنسبة ٤٪ تضييقا على حق الفقراء فى التعليم ، وأن مايخشى هو أن تئن الخزانة وحينئذ سيتم التراجع ووضع حد للتعليم ، وهكذا تناقض الهلباوى مع نفسه فى أقل من عامين حيال حق الفقراء فى التمتع بالتعليم المجانى ، مختلفا فى ذلك مع الهيئة البرلمانية لحزبه فبينما تمسك بمحو الأمية ونشـــر التعليم الالزامى فى أقصر وقت ممكـــن ، حتى لو أدى ذلك الى دخوله المجلس بدون ملابس ، مختلفا فى ذلك مع عبد السلام عبد الغفار أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للأحرار الدستوريين ، اذا به يتصدى لزيادة نسبة المجانية لصالح الفقراء بالمدارس الابتدائية ، ويؤيد اللجنة فيما ذهبت اليه من تحديد هذه النسبة بـ ٤٪ فقط ! والملاحظ أن موقف الهلباوى هذا جعله لايختلف فقط مع النواب الدستوريين داخل المجلس حول هذه النقطة ، بل ربما كان العضو الوحيد داخل المجلس الذى أيد اللجنة فيما ذهبت اليه فى تقريرها ، أثناء مناقشة هذا الموضوع(٤٩) ·

والأكثر غرابة من هذا ان الهلباوى الذى عارض زيادة مساحة التعليم المجانى بالمدارس الابتدائية بدعــوى تخفيف الاعباء عن الميزانية اذا به فى نفس الوقت يرى أن تتحمل الحكومة جزءا من مصاريف تعليم رياض الأطفال ، حتى تخفف العبء عن كاهل أولياء الأمور : وربما جاء موقفه هذا جريا وراء مصالح شــريحته الاجتماعية ، ، لأن هذه المدارس كان يدخلها أبناء الأغنياء ، وعدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى ٠

ومع ذلك ظهر اتجاه داخل المجلس يحمل أولياء الأمور كـل مصروفات التعليم بهذه المدارس ــ أحمد حافظ عوض ، وعبد السلام عبد الغفار ــ كما كان هناك من رأى التوفيق بين مصلحة الخزانة ومصلحة اولياء الأمور ــ عبد الخالق عطية ونجيب اسكندر ــ وقد أيد الهلباوى أصحاب الرأى الأخير ، حتى لايغبن أولياء الأمور ، الذين غالبا مايكون لكل منهم ثلاثة أبناء فى مراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال الى الابتدائى فالتجهيزى أو العالى(٥٠) ٠

ومن القضايا الاجتماعية الخطيرة التى كان للهلباوى اسهام متميز فيها داخل برلمان الائتلاف،تلك القضية التى تفجرت حول الوقف الأهلى بعد أن قدم عضوا الوفد أحمد رمزى بـك ويوسـف أحمد الجندى ، اقتراحا بمنعه(٥١) ٠

فبمجرد أن طرح الاقتراح وذهب البعض الى عدم دستوريته ، راح الهلباوى يؤيد أصحاب الاقتراح ، محاولا اثبات أن الوقف من الأعمال المدنية المحضة ، وليس أصلا من أصول الدين والتى يجوز عدم الأخذ بها ، وفى النهاية ناشد الأعضاء البحث عن علاج لهذا الداء ٠ « يقصد الوقف » ، الذى مكث أربعة عشـر قرنا ينخر فى عظام الأمة ، ليطهر الدين من الفساد(٥٢) ٠

واذا كان الهلباوى قد طالب بتخليص الدين من هذا النظام الفاسد فى سنة ١٩٢٧ ، على حد قوله فانه عاد بعد ذلك بأقل من عشر سنوات ليدافع عن نفس النظام ، محتجا على مارأته لجنــة الأوقاف بمجلس النواب ، من أن الوقف ليس مطابقا للمصلحـة العامة ، ولا لتطورات العصر ، مناقضا نفسه قبل عشر سنوات ، عندما ذهب الى أن الأوقاف ـ ولا أدعى أنها أصل من أصول الدين ـ موجودة وأقرها الاسلام كما أقرها الرومان واليونان من قبلهم «فكل أمة عرفت لها حضـــارة حبست أعيانا على جهات مخصوصـــة فجاء الاسلام ووجد هذه التقاليد القديمة فلم يعترض عليها بـل أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين من أقاصى الأرض غربا وشرقا يعتقدون أن الأوقاف أصل من أصول الدين ، فالقول اليوم بالغاء هذا الأصل ومحوه ، فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانسانـى لأنه نظام ألفه الناس (منذ) أربعة عشر قرنا »(٥٣) ٠

واذا كان الهلباوى قد ناقض نفسه فيما ابداه حول الوقف الأهلى ، فربما كان ذلك نوعا من العرفان بالجميل ، للحكومة التى عينته بمجلس الشيوخ ومن ثم انتخابه عضوا بلجنة الأوقاف التى ربما لم يزامله بها أحد آخر من الأعضاء الدستوريين ، ولهذا لم يحاول أن يثير أية خلافات حول هذا الموضوع سواء داخل اللجنة أو داخل المجلس ، حتى لا يؤثر على مركز الحكومة ٠

وبالاضافة الى هذا أصبحت للهلباوى مصالح متنامية مع هذا النظام ، لذا تحتم عليه أن يغير مفاهيمه نحوه بما لايتعارض مع هذه المصالح ، فهذا الموقف من الوقف فى سنة ١٩٣٧ ، تزامن مع توجه الهلباوى لوقف مساحات من اراضيه على نواح مختلفة ، والتى لم تكن موقوفة حتى بداية الثلاثينات ، فعندما توفى كان قد أوقف

حوالى ١٦٠ فدانا على الجمعية الخيرية الاسلامية ، وثلاثين فدانا لمسجدين ، وأربعين فدانا لخدمة الخصوصيين(٥٤) كما أوقف مساحة أربعين فدانا على نقابة المحامين(٥٥) ٠

الهلباوى والقضايا الاقتصادية :

حظيت الأمور المتعلقة بالاقتصـــاد المصرى وبخاصة القطاع الزراعى منه ، بمساحة لا بأس بها فى جدول أعمـــال البرلمانات المصرية ، وكذلك مناقشاتها واستجواباتها ، لما لهذه القضايا من ارتباط بمصالح كبار الملاك الزراعيين ، الذين حرصوا عند وضع قانون الانتخابات على أن يكون لهم أكبر تمثيل بالمجالس النيابية ، وبالتالى يمكنهم عرقلة التشريعات التى تتعارض مع مصـــالحهم الاقتصادية وميزاتهم الاجتماعية ٠

وانطلاقا من هذا أخذ النواب يسيرون مع مصالحهم ، أثناء المناقشات حول القضايا الاقتصادية ، وكان للهلباوى إسهام متميز وموقف واضح أثناء مناقشة مثل هذه الموضوعات ، ربما تعارض مع اتجاه أصحاب المصالح ٠

ففى أثناء مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، نحا الهلباوى منحى معاكسا لمصالح طبقته عندما أيد لجنة الزراعة فى تحديدها لزراعة القطن بثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ مع الغائها للاستثناءات ، حتى لايفتح مجالا للتلاعب أو التهرب من القانون ٠ وقد قوبل ذلك بامتعاض من بعض الأعضاء الذين طالبوا بأن ينص عليه مثلما نص عليه القانون الصادر ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، كما ذهب بعضهم لأبعد من ذلك ـ اسماعيل صدقى ـ ورأى بأنه « لابأس من أن تعمم الاستثناءات فى جميع الجهات التى لاتصلح لزراعة الحبوب » ٠

وقد ذهب الهلباوى مذهبا مخالفا لمن طالبوا بعودة « الاستثناءات » « وهم كثيرون » ، وراح يثنى على اللجنة ، التى الغتها ، بما يتمشى مع مبدأ سام جدا فى التشريع ، الذى تعيبه الاستثناءات التى « تدخل فيها المصالح ، كما انه يصعب « تحقق العدالة مع وجود الاستثناء » لأن معايير تحديد الأراضى التى لاتصلح للاستثناء من زراعة الثلث ، والتى تصلح للاستثناء معايير وهمية الا أن الفارق بين هذه الأراضى وتلك يكاد يكون معدوما ٠

وبعد أن أبدى استغرابه من الحرص على بقاء الاستثناءات ، فى الوقت الذى قل فيه فرق العائد بين القطن والحاصلات الأخرى ، « طلب تأييد مشروع القانون لأنه أول عمل صالح قامت به وزارة الشعب ، اذ أنها أبت أن يكون فى تشريعها أى استثناء » ولهذا تقرر الابقاء على المادة كما قدمتها اللجنة ، وكما دافع عنها الهلباوى وبعض النواب(٥٦) ٠

وقد سار الهلباوى على نفس الخط أثناء مناقشة المادة الثالثة من نفس المشروع والتى جعلت كل قرية وحدة تحدد زراعة الثلث لكل حائز فى حدود زمامها ، وأجازت للحائزين ، الذين لديهم مساحات بقرى متلاصقة الزمام بحصر تلك المساحات وزراعة الثلث قطنا فى جهة واحدة أو فى أكثر من جهة بموافقة وزير الزراعة ٠

ووجد محمد على علوبة ـ الذى ينتمى الى مدرسة الهلباوى ـ فى هذه المادة وتحديدها للثلث على مستوى القرية « اعناتا وارهاقا لا يؤدى الى الفائدة التى ترجوها الحكومة من التشريع ، وربما عاد ذلك بضرر لايقدر على المالك أو الحائز » ولهذا ذهب الى توسيع هذا الحق ، بجعل تحديد زراعة الثلث لكل مالك على مستوى المركز ، وكل حائز لأرض واقعة فى قرى متلاصقة الزمام ،،

وفى مراكز مختلفة ، يرغب حصر زراعته القطنية فى منطقة واحدة ، أو فى مناطق متعددة من تلك الأراضى يجوز أن يسمح له بذلك بقرار من وزير الزراعة ٠

وعارض الهلباوى هذا الاقتراح ٠ وتمسك ببقاء كل قريـــة كوحدة قائمة بذاتها ، ولايصح توسيعها بأكثر من حدودها ، حتى لاتفتح ثغرة للتهرب من المراقبة ، خصوصا وأن مسألة الضم كانت فى القوانين السابقة ثغرة للخروج عليها ، والتى عمـــل القانون الجديد على تلافيها ٠

وقد تماشى موقف الهلباوى من الخلافات حول هذه المادة ، مع خطة وزير الزراعة ، التى كانت تستهدف من وراء المادة ، تقييد حرية كبار الملاك فى استغلال أراضيهم ، بشكل يسبب الغبن لصغار الملاك ، الذين قد يتعرض حقهم فى المياه ــ على سبيل المثـــال ــ للاهدار اذا ماركـــز كبـــار الملاك زراعة أقطانهـــم فى منطقة من المناطق(٥٧) ٠

ولايعنى هذا ان الهلباوى قد وقف ضد مصالح أبناء جلدته على طول الخط ، بل وقف فى كثير من الأحيان خلف مصالحهـــم فعلى سبيل المثال ، عندما تلكأت الوزارة فى اصدار قانون يمنع بيع القطن على الوجه ــ أى الكونتراتات ــ الذى كان يوفر الحماية لكبار الملاك من هبوط أسعار القطن طالبها الهلبـــاوى أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ سرعة الانتهاء من وضع هذا القانون،لأن التأخير فى اصداره سيترتب عليه بيع جزء كبير من محصول سنة ١٩٢٧ ، ثم تساءل الهلباوى عن الأسباب التى أخرت اصدار مثل هذا القانون الى ذلك الوقت على الرغم من أهميته ، مشيرا الى أن وزارة المالية أجبرت مجلس النواب على

سهر الليل من أجل النظر فى ميزانية شهر أبريل والموافقة عليها ، فهل « قانون منع بيع القطن على الكونتراتات فى أزمتنا الحالية لايستدعى الاسراع فى نظره كاسراعه فى تقرير هذه الميزانية ؟ .. مع أنه لاداعى الى تأخيره اذ لا علاقة له بالسياسة ولا دخل للامتيازات الاجنبية فيه ، فلماذا لاتعجل به الحكومة »(٥٨) .

اضافة الى هذا أظهر الهلباوى غيرته على السوق المصرية ، والحرص على تمصيرها فى كثير من المناقشات ، وذلك بمطالبته بالبحث عن وسيلة توفر الحماية للصناعات القائمة ، والحاصلات المحلية ، حتى تتوافر لها الحماية الجمركية فى أوائل الثلاثينات .

وعندما وجد الهلباوى أن هناك مدارس صناعية تابعة لمجالس المديريات تقدم انتاجا وفيرا لايجد الاقبال المناسب لجهل الناس بمنتجاتها وبأماكنها لهذا طالب وزير الزراعة بالاسراع باصدار قانون التعاون والنقابات المشتمل على تكوين نقابة صناعية تتولى الدعاية للمصنوعات المصرية بدور العرض وبين الأهالى ، ورفع شعار المصرى للمصرى(٥٩) .

ولحماية الانتاج المحلى ، وخاصة القمح ودقيقه ـ الذى ارتفع انتاجه ، ومازال فى ازدياد نتيجة لسياسة تحديد زراعة القطن بثلث الزمام ـ من المنافسة الاجنبية ، فى غيبة الحماية الجمركية ، طالب برفع رسوم النقل الداخلية ـ السكك الحديدية بالذات ـ على النوعيات الاجنبية ، لأن خضوعهما لرسوم نقل واحدة يضر بالبلاد والمنتجين(٦٠) ، ومما لاشك فيه أن الدعوة لزيادة الرسوم على المنتجات المماثلة للانتاج المحلى ، لاتخلو من فائدة لاصحاب المصالح الزراعيين .

وفى احدى جلسات المجلس وأثناء مناقشة مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ، أثار قضية

تتصل بطبيعة السوق المصرية ، وتمثلت فى كيفية استفادتهـا من حاصلات كثر انتاجها الا أن موسم عرضها بالسوق تجاوز الشهر بقليل ، مما أثر على عائد زراعتها بالنسبة للفلاحين ، هذا فى الوقت الذى توافرت فيه وسائل اعداد حديثة ، اذا ما أخذ بها أمكن التحكم فى عرض هذه النوعيات بالسوق المصرية بشكل مرحلى طوال العام مما يساعد على التخلص من النوعيات المستوردة والاحتفاظ بسعر اقتصادى لصالح المنتجين .

ففى زخم الحديث داخل المجلس عن السياسة الزراعية ، نحا الهلباوى منحى مختلفا عن باقى الاعضاء عندما فضل الحديث عن محصول التمر ، الذى استمر تسويقه واستثماره بطريقة تقليدية ، للجهل بطرق حفظه ، ما أدى الى استهلاك انتاج الملايين من أشجار النخيل - بالواحات وسيوة ، ومديريتى الشرقية والجيزة ، وغيرها - فى فترة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما . وللانتفاع بهذه الكميات اقترح أن تتولى وزارة الزراعة ارسال بعثات الى البلدان التى تستورد منها مصر ثمار نخيلها ، والتى يباع انتاجها بالســوق المصرية بأضعاف النوعيات المصرية ، لدراسة طرق وقاية التمـر وحفظه ، كما طالب بتجفيف الفاكهة وتخزينها ، واقامة صـناعة للمربات على هامشها(٦١) .

كما حرص الهلباوى كغيره من أصحاب المصالح الزراعية ، على استمرار توافر الثقة بالحالة المالية لمصر ، لذا تصدى لاى تعديل بميزانية الدولة ، يخشى منه تحميل الميزانية أعباء قد تؤثر على أدائها فى القطاعات المتصلة بمصالحهم الاقتصادية .

وعندما ظهر اتجاه داخل مجلس النواب لوضع حد لزيادة مرتبات الموظفين ، التى أنهكت الميزانية ، حيث بلغت ٣٥٪ منها فى سنة

١٩٢٦ ، اقترح الهلباوى وقف علاوات الموظفين حتى تنتهى لجنة الموظفين العليا من وضع لكادر لهم ، كى تتمكن الدولة من توفير بعض الأموال للانفاق على المرافق الضرورية كتحسين حالة الرى والصرف ، والاصلاح الطبى فى القرى وغيرها من المرافق التى شلت حركتها لعدم وجود الاموال اللازمة لاحيائها ومنها اصلاح الجيش والاسطول(٦٢) .

وعندما أثير موضوع اصلاح الجيش أثناء نظر الميزانية ، على مدى أكثر من جلسة بمجلس النواب ، واختلف الاعضاء حول ما اذا كان الاصلاح المطلوب كيفيا أم كميا ، قدم الهلباوى تصورا لاصلاح الجيش لايخرج عن فلسفة المعتدلين القائمة ، ولا يؤثر على فعالية الميزانية بالمجالات التى تخدم نشاطهم الزراعى ، فبعد أن أكد على حاجة الجيش للاصلاح ، أشار الى أن الجيش ليس وحده ، فى حاجة الى الاصلاح ، بل هناك مرافق كثيرة فى حاجة لذلك ، يجب ترتيبها حسب اهميتها ، وان يختار الوقت المناسب لتنفيذ كل منها ، فى ظل متاعب الميزانية المالية ثم انتهى الى أن هذا لايعنى وقوفنا من اصلاح الجيش مكتوفى الايدى « بل أن يطالب الوزير المسئول » بعدم قلب نظامه ـ أى الجيش ـ رأسا على عقب أو ينظمه تنظيما فجائيا بل بالسير فى سبيل الاصلاح التدريجى الذى تسمح به مواردنا المالية ، الى أن يتيسر لنا ايجاد جيش يليق بكرامة الأمة ويستطيع الدفاع عن البلاد »(٦٣) .

وهاكذا جاء موقف الهلباوى مختلفا مع سياسة وزير الحربية الوفدى أحمد محمد خشبة بك ، الذى كان يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش . وربما كان الهلباوى يعبر عن المعتدلين الذين لايتصورون أنهم فى يوم سيلجأون لاستخدام الجيش فى اخراج الانجليز ولذا فليست هناك حاجة ملحة للضغط على الميزانية من

لأجل اصلاح الجيش فى وقت كانت فيه قطاعات مساعدة للزراعة مازالت فى حاجة الى انفاق كبير ٠

كذلك بلغ حرص الهلباوى على ميزانية الدولة ، حدا دفعه ان يعترض على الاقتراح الذى تقدم به بعض الأعضاء لانشاء خط سكك حديد يربط الواحتين الداخلية والخارجية ، فعلى الرغم من عدم انكاره لأهمية هذا الخط من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، الا أنه رأى أن الموافقة على إنشاء هذا الخط ، يجب الا تتم الا بعد معرفة تكاليفه ٠ ولذا « التمس تأجيل البت فى المشروع حتى ـ يعرف كم يتكلف ٠٠٠٠ من المال »(٦٤) ٠

وهكذا ساهم الهلباوى فى المناقشات التى دارت حول أوجه المصروفات التى كانت تدرج بالميزانية لتنفيذ مشروعات جديدة أو لاصلاح أخرى كانت قائمة وأصابها الاهمال ، وقد تركزت مناقشاته بشكل أساسى على التصدى لأى موافقة على أوجه مصروفات لاتخدم البنية الاساسية المرتبطة بالمصالح الزراعية لكبار الملاك ٠ خصوصا وأن الهلباوى كان قد أضير من وراء أحد هذه الاجراءات حيث أدى تعديل كادر الموظفين وتضاعف ماهياتهم أثناء الحرب وبعدها الى تخلى الحكومة عن تنفيذ مشاريع رى كانت قد قررت القيام بها لبعض المناطق التى اشترى بها الهلباوى مساحات من الأراضى البور ، وكان ينتظر من ورائها أرباحا ضخمة اذا نفذت تلك المشاريع ، ولكن أدى تضاعف ماهيات الموظفين الى استنفاد الأموال التى كانت مخصصة لاقامتها ٠ وقد أدى ذلك الى أن غضت الحكومة الطرف ـ ولو مؤقتا ـ عنها ، مما دفع بالهلباوى الى هاوية الافلاس ، بعد أن اضطر الى بيع كل ماتبقى لديه من أصول عقارية لتسديد ما عليه من ديون واقساط(٦٥) ٠

وربما جعله هذا الدرس ـ الذى تلقنه نتيجة اختلال الميزانية ـ يناقش بتعقل كل اوجه المصروفات التى تستجد لاقامة أى مشروع حتى لايتكرر ماحدث مرة أخرى له أو لاحد ممن لهم مصالح زراعية والذين ضمنوا برنامج حزبهم ـ الاحرار الدستوريين ـ السعى لاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام الثقة بالحالة المالية لمصر ·

الهلباوى والقضايا التشريعية

مما لاشك فيه أن برلمان الائتلاف ضم نخبة من القانونيين ، ممن عملوا بالمحاماة أو بالقضاء ، مما اضفى حرارة على مناقشات المجلس عند التشريع ، لأن المتحدثين فى هذه المسائل ليسوا اشخاصا عاديين بل هم من المتمرسين بالعمل القانونى ، لهذا جاء حديثهم فى المسائل التشريعية عن ممارسة ومعايشة لكثير من المسائل التى كانت محل نقاش ، ووسط هذا الجو كان لابراهيم الهلباوى مداخلاته القانونية المشهود له بها وذلك عند مناقشة القوانين التى اقترحها أعضاء ، أو تلك التى اقترحتها الحكومة · فعند مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بمنع غش الدخان ، فبينما قام الأعضاء بمناقشة المواد التى اقترحتها اللجنة ومدى صلاحيتها ، والتعديلات التى ينبغى أن تطرأ عليها ، فجر الهلباوى مسألة قانونية جعلت المجلس يتوقف عن مناقشة مواد المشروع وذلك عندما وجه نظر المجلس الى ضرورة الاطلاع على القانون القديم أو الأصلى الذى لم يلغه المشروع المقترح ، والذى يعد مكملا له ، منعا للتناقض أو التكرار · لهذا قرر المجلس تأجيل نظر مشروع القانون واحالته مع القانون القديم على لجنة الحقانية لبحثهما وتقديم تقرير للمجلس بشأنهما من الوجهة القانونية فى أقرب وقت(٦٦) ·

وأثناء نظر مشروع قانون التحضير للقضايا ، الذى قدمته وزارة الحقانية ، طالب الهلباوى بالغاء نظام التحضير ، الذى ثبت

بالتجربة أنه لم يحقق الهدف المرجو منه وهو القضاء على المماطلة والتسويف واطالة زمن الفصل فى القضايا بسرعة الفصل فيها ٠ ثم انتقل الى الاستشهاد بالمحاكم المختلطة التى لا وجود لنظـــام التحضير بها ، مشيرا الى أن الهدف ليس هو سرعة الفصـــل فى القضايا ، بل عدالة الاحكام التى تحتـــاج من القاضـــى التفكير والصبر والتؤدة والحكمة ، لهذا يجب أن يترك للقضاة كل الحريـة فى تقرير الزمن الضرورى للفصل فى كل قضية على حدة ، ولنلغ نظام التحضير الذى كان بمثابة وصمة فى جبين القضاء ، وقـد آن الأوان لازالته(٦٧) ٠

وبالرغم من ان محاولات الغاء نظام التحضير من جانـــب الهلباوى وبعض الاعضاء ذهبت أدراج الرياح ، واستمرار نظر المجلس لمواده فقد شارك الهلباوى بخبرته القانونية فى مناقشة مواده وخاصة المادتين الثامنة ، والثالثة عشـــرة بشكل جعلهما يحدان من عمليات تأجيل نظر القضايا وجعلها فى أضيق الحدود ، حتى يتم الفصل فيها بسرعة ، ويتم كذلك تلاشى تراكمها(٦٨) ٠

كذلك كان للهلباوى فضل التصـدى لمحـــاولة نـــزع بعض اختصاصات القضاء الأهلى ، وضمها للقضاء المختلط٠فعند مناقشة المادة الحادية والعشرين من مشروع قانون تجـــارة الأســـمدة والمخصـــبات ، التى كانت تنص على أنه « اذ أقيمت دعوى على أجانب ومصريين معا عن مخالفة واحدة فالنظر فى تلك المخالفـــة يكون من اختصاص القضاء المختلط بالنسبة لجميع المتهمين » حرصا على عدم تجزئة الحكم على حد قول المقرر ٠

عندئذ اعترض الهلباوى على المادة ، بهذا الشكل لأنه «لايصح مطلقا أن نضع بأنفسنا فى تشريعنا أحكاما بمقتضاها يحاكم المصرى

أمام المحاكم المختلطة ، فى الوقت الذى « « يختص » القضاء الأهلى بذلك»،واعتبر أن الموافقة على هذه المادة «استسلام لايصح أن نسير فى تياره فى الوقت الذى نبذل فيه مجهوداتنا لخدمة القضاء الأهلى حتى نجعله فى المستقبل ينظر كل مايتعلق بالمصريين والأجانب على السواء»،ثم أشار الى اننا نقبل ـ ونحن فى ذلك خاضعون للقرارات السياسية ـ أن يحاكم الأجنبى أمام المحاكم المختلطة ، وأن يحاكم المصرى أمام القضاء الأهلى ، اذا ماوقعت مخالفة من الاثنين معا ، أما ـ مالا يصح أن نرضاه لأنفسنا ـ أن يحاكم الاثنان أمام المحاكم المختلطة ونشرع نحن ذلك » وفى النهاية ناشد الأعضاء بألا يقروا بأنفسهم انتزاع جزء من اختصاص القضاء الأهلى ، واضافته الى اختصـــاص القضاء المختلط بحذف هذه المــــادة والرجوع الى التشريع العام احتراما لقوميتنا(٦٩) ٠

وعندما عاد مجلس النواب لمناقشة موضوع الأملاك الأميرية، وبخاصة مسألة البدل التى جرت فى عهد وزارة زيوار باشاـاستبدال سراى الزعفران،بأطيان أملاك الحكومة الحرة ـ وطالب بعض الأعضاء بتعيين لجنة لفحص مسألة هذا البدل ، وافق الهلباوى على ذلك،كما طلب اجراء تحقيق ، لأن العقد به عيب قانونى جوهرى ، يتمثل فى أنه ليس هناك متعاقدان ، معط وقابل ، أو مبادل ومتبادل معه ، وانما هناك شخص واحد أخذ وأعطى ، اى اتحاد صفة المعطى وصفة الآخذ ، وهذه من أول أوجه البطلان ، والذى يزكيه وجود الغبن الفاحش الذى يسند العيب الأصلى(٧٠) ٠

وعند نظر مشروع قانون بتعديل المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية،كان للهلباوى مداخلاته التشريعية ، التى انتهت بأن جاءت كل من المادتين كى تخدم الفئات الاجتماعية الفقيرة بالدرجة الأولى ، فعندما قدمت المادة ٤٧٨ قبل

النظر فيها ، كانت تتضمن شروطا قاسية لقبول دعاوى الاسترداد ـ ايداع مبلغ كمقدم ورسوم قضائية ، واكفالة مثلى الرسوم ـ وهذه الشروط تجعل من يقدمون على رفع هذه الدعاوى يفكرون أكثر من مرة قبل الاقدام عليها ، لتعرض هذه المبالغ المدفوعة للضياع فى حالة رفض دعوى الاسترداد ، بموجب المادة الأخرى ٤٧٩ ، التى قضت على رافع الدعوى ـ فى حالة رفضها ـ بالتضمينات ، وبالزامه بجميع المصاريف التى ترتبت على دعواه ، فضلا عن جواز مصادرة الكفالة فى حالة الحكم فى الدعوى بعدم الاختصاص أو ببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بسقوطها ٠

ولما كانت هذه المعوقات قد وضعت فى سبيل دعاوى الاسترداد لوقف الدعاوى الكيدية الكثيرة منها ، فقد تمسكت الأقلية بلجنة الحقانية بضرورة الغاء الكفالة ، التى قد تحول بين الفقراء وبين رفع دعاوى استرداد محقون لها ، وفى الوقت الذى اعترض فيه بعض أعضاء المجلس عليها ـ اسماعيل سليمان حمزه ـ طالبت الأغلبية بالابقاء عليها ٠

ولما كان الهلباوى أحد أعضاء الأقلية بلجنة الحقانية ، التى تمسكت بالغاء مبدأ الكفالة ، فقد تمسك بذلك عند مناقشة نفس الموضوع بمجلس النواب ، لأن فى وجود النص على الكفالة اجحافا بالفقراء ، خصوصا وأن هناك ضمانات يوفرها التعديل الجديد تضمن الحد من رفع دعاوى الاسترداد الكيدية ، ولهذا تمسك بعدم تقرير الكفالة مهما قلت ، وعندئذ انتهى رئيس المجلس الى اجراء التصويت على الابقاء على الكفالة من عدمه ، وبأخذ الآراء تقرر رفضها بأغلبية الأصوات(٧١) ٠

وهكذا مكنت الثقافة القانونية للهلباوى ، أن يكون له حضور دائم ، داخل مجلس النواب عند مناقشة المسائل القانونية المعقدة ، التى تستوجب فيمن يتعامل معها الخبرة القانونية ، كما ساهم فى المناقشات التى دارت حول مشروعات القوانين المقترحة • سواء من جانب الأعضاء أو الحكومة • فضلا عن أنـــه كان فى مقدمـــة الأعضاء القانونيين المهتمين بالنظر فى القوانين المطلوب تعديلها أو تعديل بعض موادها لتتماشى مع العصر •

وبعد أن حاولنا ابـــراز بعض القضايا التى حظيت باهتمام ومشاركة الهلباوى داخل برلمان الائتلاف ، بقى أن نقف على طبيعة العلاقة بينه وبين باقى النواب الدستوريين داخل المجلس • وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الاطلاع على المناقشات ، والمواقف الخاصة بكل نائب فيها •

وبالاطلاع على المناقشات التى دارت تحت قبة برلمان الائتلاف حول بعض القضايا ، التى شاركت فيها الهيئة البرلمانية لحـــزب الأحرار الدستوريين ، يتضح لنا أن رؤى النواب اتفقت فى بعض الأحيان حول الموضوع الواحد ، واختلفت فى أحايين كثيرة • ويعزى هذا الاختلاف الى أنه ربما ان هؤلاء الاعضاء لم يدرسوا اكهيئة برلمانية لحزب ، خطة معالجات الموضوعات ، قبل عرضها ومناقشتها بمجلس النواب ، مما يكفل لهم الخروج بخطة واضحة لمعالجـــة الموضوعات المطروحة تعبر عن وجهة نظر حزبهم ولهذا جـــاءت معالجتهم للموضوعات داخل المجلس ارتجالية ، ومن خلال مواقف فردية •

ويؤكد هذا اختـــلاف الهلبـــاوى مع بعض هـــؤلاء النواب الدستوريين ، فى مناقشة بعض الموضوعات داخل المجلس ، فعند مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، وبالذات المادة الأولى ، المحددة لزراعة القطن بثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ ، والتى

رأت لجنة الزراعة استبعاد الاستثناءات السابقة للأراضـــي غير الصالحة لزراعة الحبوب من نص المادة ، فبينما ذهب اسماعيل صدقى الى الابقاء على الاستثناءات ، وكذلك تعميمها فى الجهـات التى لاتصلح لزراعة الحبوب ، تمسك الهلبـــاوى بتأييده للجنـة الزراعية فى الغائها للاستثناءات • كذلك اختلف مع محمد على علوبة حول المادة الثالثة ، ومؤيدا أيضا رأى اللجنة(٧٢) •

ومما يؤكد على غياب التنسيق بين نواب حـــزب الاحـرار الدستوريين اختلافهم فيما بينهم ، أثناء مناقشة مشروع قانـون التعليم برياض الأطفال ، وبخاصة المادة الثالثة منه ، والتى أعطت لوزير المعارف حق تحديد المصروفات المدرسية بهذه المدارس بقرار منه ، بعد تصديق مجلس الوزراء ، وبينمـــا رأى عبد الســلام عبد الغفار ، اضافة عبارة الى هذه المادة تنص على « ألا تتكلف خزانة الدولة مليما واحدا » ذهب الهلباوى الى أن الواجب يحتم على النواب تشجيع هذه المدارس ، وعدم وضع معوقات مالية فى طريقها لأن « الرجل فى سن الثلاثين الى الخمســين يكون عنده حوالى ثلاثة أولاد فى المدارس يكون « أحدهم » فى مدرسة رياض الأطفال ، و « الثانى » فى الابتدائى و « الثالث » فى التجهيزى أو العالى ، فاذا أثقلنا ظهره بنفقات ابنه الذى يتعلــم فى مدارس رياض الأطفال ••• كان ذلك من الظلم البين »(٧٣) •

كذلك اختلف النواب الدستوريون مع الهلباوى حول تحديد مدة القضاء على الأمية ، والتى كانت قد تحددت بعشر ســنوات تتعاون خلالها وزارة المعارف ، ومجالس المديريات فى انشـــاء المدارس اللازمة بشكل مرحلى ، على أن تتحمل الوزارة ٦٠٪ من التكاليف فى حين تتحمل مجالس المديريات الـ ٤٠٪ الأخـــرى • وعندما طرح الموضوع للمناقشة ، قدم عبد الســلام عبد الغفـار

تصورا لحل المشكلة يتفق مع رؤية المعتدلين ، مبينا رغبة الجميع فى أن تصل البلاد الى الكمال فى كل شىء « لكن يجب أن نتدرج فى هذا السبيل ، وأن نتريث قليلا لأن التعليم ليس هو كل شىء مطلوب لنا ، بل هناك مسألة الصحة العمومية ···· وانى افضل العناية بصحة الفلاح على العناية بتعليمه ، ولهذا أطلب اطالة المدة» أما الهلباوى فاعتبر أن بقاء الأمية وانتشارها بنسبة ٩٠٪ فى مصر من الأمور المحزنة ، والتى لاتتفق مع كرامة الأمم الحديثة ، لكى نكون أمة مستقلة ، لابد أن نتطهر من آفة الأمية بسرعة ، وليكن فى خمس أو ثلاث سنوات ، وأقصى مايجب أن يقدر لذلك عشر سنوات(٧٤) ·

ولايعنى هذا أن الهلباوى وغيره من نواب حزبه داخل البرلمان ، قد اختلفوا على طول الخط حول كل الموضوعات بل كثيرا ماتلاقت رؤاهم حول كثير من القضايا ، التى أثيرت داخل المجلس والتى تتعلق بمصالحهم الخاصة ·

فأثناء نظر المجلس تقرير لجنة المالية وخاصة مصروفات الموظفين ، عالج كل من عبد السلام عبد الغفار وابراهيم الهلباوى قضية ارتفاع مرتبات الموظفين بطريقة تكاد تكون واحدة ، فأشارا الى أنها بلغت حدا من الضخامة أرهق ميزانية الدولة ، نتيجة العلاوات التى حصلوا عليها منذ أن وضع كادر خاص بهم ، ابان الحرب ، نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات المعيشة · أما بعد انخفاض أسعارها عن زمن الحرب ، فليست هناك حاجة لاستمرار هذا الارتفاع فى مرتباتهم ، ثم ذهب عبد السلام عبد الغفار ، الى المطالبة « بوضع كادر جديد « للموظفين » أما الهلباوى فاقترح وقف العلاوات الدورية الى أن تنتهى لجنة الموظفين العليا من عملها ووضع الكادر اللازم »(٧٥) ·

كذلك اتفق الهلباوى مع نواب حزبه داخل مجلس النواب ، أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات • فعند مناقشة شرط النصاب المالى فى المرشح ، اتفــق مع أحمد عبد الغفار ، على أن يكون المرشح ممن يدفعون ضرائب لاتقل عن ثلاثين جنيها ، مخالفين بذلك من كانوا يقترحون تخفيضــها الى عشرين جنيها ، وتجلى حرصـــهم التلقائى على مصالحهم ، عند مناقشة هذه النقطة ، فى اقترابهم الى صيغة واحدة ، تضمن لهم التمايز الاجمتاعى فبينما رأى أحمد عبد الغفار أن تخفيض الضريبة سيجعل « حملة شهادة العالمية من الأزهر ••• يزاحمون أصــحاب المصالح الحقيقية فى البلاد • فاما أن تقرر ضريبة معقولة واما أن تلغى الضريبة بتاتا ، وبذلك نفتح باب الانتخاب على مصراعيــه ويصبح الأمر فوضى » • أما الهلباوى فقد رأى الا تخفض الضرائب أكثر من ذلك « لأن مجالس المديريات هى بمثابة مجالس الادارة فى البنوك فيجب أن يفكر العضو دائما بأن قراره فى المجلس يؤثر على ماليته »(٧٦) •

كذلك وقفت الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين موقفا واحدا ، عندما أدركت أن مصالحها أو كيانها داخل المجلس تعرض للاهانة ، اثر الخلافات التى دارت داخل المجلس ، والتى فجرها العضو الوفدى محمد صبرى أبو علم أفندى عندما تحدث فى جلسة ١٦ مـــايو ١٩٢٨ ، بعــد أن تحــدث بعض الأعضـــــاء الوطنيين والدستوريين بلهجة وجدوا فيها اهانة انسحبوا على أثرهـــا من الجلسة احتجاجا عليه(٧٧) •

كذلك اتفق الهلباوى مع الهيئة البرلمانية لحزبـــه فى تقدير مصير السخرة ، عندما أثير نقاش حول الغائها ، وتقرير مبلـــغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه كأجور لخفـــارة الجســـور ، حيث عارضوا —

عبد السلام عبد الغفار ، وأحمد عبد الغفار وابراهيم الهلباوى ـ تخصيص هذا المبلغ لالغاء السخرة ، التى تعتبر من الأعمال العامة التى يجب على كل مصرى اداءها بلا مقابل ، ان لم يكن فى الجيش، ففى حماية الثروة العامة من الغرق ، وهذا لايتنافى مع الحريـــة الشخصية وانتهوا الى المطالبة بوضع قانون جديد للعونة يسرى على المصريين بلا فرق ولاتمييز(٧٨) ·

***

وهكذا تطلع الهلباوى لعضوية البرلمان فى مقتبل حياته ، فأنهى حياته السياسية فيه ، بعد أن ذاق مرارة الهزيمة الانتخابية عندما فشل مرتين متتاليتين فى الفوز بنيابة دائرته ، وان كان قد نجح فى الثالثة فبتأييد من الوفد لتكوين برلمان الائتـــلاف ، الذى استمر حوالى ثلاث سنوات كان الهلباوى أثنـــاءها مثالا للجـــد والالتـــزام بالعمل النيابـــى ، ولهذا كانت له مداخلاته فى كـل الموضوعات ـ تقريبا ـ التى كانت تعرض على المجلس ربما لتوزع اهتماماته مابين القانون والسياسة ، والاقتصاد والاجتماع أيضا · فقد اهتم بالقضايا الاجتماعية ، وخاصة مايتصل منها بالفـــلاح « كالتعليم والصحة وغير ذلك » كما اهتم بالقضايا الاقتصادية سواء مايهم منها أصحاب المصالح ، أو الدولة ، أيضا كانت له بصماته الواضحة ، على القوانيـــن التى أقرهـــا المجلس بعد مناقشـــة موادها ·

وفى كل هذه المداخلات والمناقشات داخل المجلـــس ، كان الهلباوى يلتقى مع الهيئة البرلمانية لحزبه عند مصالحهم ، وفيما عدا ذلك اختلفوا فى معظم المناقشات حول بعض الموضوعات ، ويعزى هذا الاختلاف الى غياب التنسيق فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب ، تقوم على دراسة الموضوعات الواردة بجدول الأعمال والوصول الى رأى محدد يمثل وجهة نظر الحزب ·

ـ الخاتمــة ـ

لقد اتضح لنا ان امكانات الاعتدال والتطرف كانت متوافرة لدى التيارات السياسية المصرية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وأن تأرجح المعتدلين بين التطرف والاعتدال المألوف كان محدودا ، كما أن خروجهم على اعتدالهم ، لايعنى أن مصالحهم مع المحتلين قد تضاربت ، بل جاء ميلهم الى التطرف مرتبطا بحلول سياســة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية ، والتى حتمت عليهم البحث عن وسيلة لحمايتهم من الخديو والمتطرفين معا ، وللضـــغط على المحتلين لتغيير سياستهم تجاههم ، بعد أن فقدوا التأييد الذى عودهم عليه كرومر ·

وقد كان الهلباوى أحد هــؤلاء المعتدلين ، الذين ارتبطــوا بجماعة الامام محمد عبده ، والذين تملكوا قدرا من المال أملـــى عليهم مواقف لاتتعارض مع الاحتلال ، الذى ارتبطت مصالحهم به · لهذا كان الهلباوى ضمن أول تجمع سياسى لأصحاب المصــالح الحقيقية ، الذين ساعدهم كرومر على اصدار صحيفة تكون لسان حالهم ، وبعد صدورها بأقل من عام أعلنوا عن تأسيسهم لحــزب سياسى « حزب الأمة » تمسك منذ البداية بالاعتدال الواضح تجاه المحتل والدستور · الى أن حلت سياسة الوفاق فارتد عن اعتداله الى حين ، ومال الى التطرف المشوب بالحذر والحرص الشديدين نظرا لمصالحهم الخاصة ، ولهذا عندما أدركــت سلطات الاحتلال استحالة حكم مصر بالاتفاق مع الخديو والمعتدلين معا ، فى الوقت

الذى رأت فيه عدم الحاجة الى استمرار الوفاق مع الخديو ، بعد أن انتهت مهمة الوفاق فى تعرية المتطرفين والبدء فى تصـــفيتهم بقوانين قمع كان قد شارك الخديو بشكل أو بآخر فى اصدارها ٠

أعد المعتدلـــون أنفســـهم لكى يحلوا محل الخديو بالنسبة للانجليز ، وذلك عندما فكروا فى انهاء سياسة الوفاق خاصة عندما وصل معتمد جديد « لكتشنر » كان بين الخديو وبينه رصيد من العداء يرجع لأقل من عشرين عاما بقليل أثناء حادث الحدود سنة ١٨٩٤ ٠

ومنذ ذلك الحين راح المعتدلون ــ قبيل الحرب العالمية الأولى ــ يسعون لايجاد حل للمسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا ، وعلى الرغم من ذهاب هذه المحاولات أدراج الرياح ، الا أنهم كانوا أول من رحب بالوعود البريطانية للمصريين عند بداية الحرب ، ولـم يمانعوا فى الوقوف الى جانب بريطانيا حتى تنتهى الحرب مقابل وفائها بالوعود التى قطعتها على نفسها للمصريين فى بداية الحرب وابانها ٠

وعندما وضعت الحرب أوزارها ، ووجدوا أن نية بريطانيا متجهة الى عدم الوفاء بتعهداتها نحو مصر تقدموا الجماعات المصرية ، التى كانت تبحث عن وسيلة لحل المسألة المصرية حيث انتهوا الى تأليف الوفد المصرى الذى حددوا له اسلوبا معتدلا فى السعى من أجل الاستقلال ، ومع هذا قبضت سلطات الاحتلال على قيادته ، وألقت بها فى المنفى ، وعندئذ اندلعت ثورة ١٩١٩ ، والتى انصهر فى أتونها المجتمع المصرى بكل شرائحه الاجتماعية ، مما حتم على المعتدلين قيادتها ، حتى يتسنى لهم توجيهها بما يتفق مع مصالحهم ٠

ولما ادركوا استحالة تمثيلهم أداة ضغط على بريطانيا بمفردهم ، وذلك للافراج عن زعماء الوفد ، والسماح لهم بالسفر لعرض القضية

المصرية أمام مؤتمر الصلح ، فقد قرروا استغلال الثورة فى تحقيق ذلك ، ثم تحويل مسارها بعد ذلك ـ باعتبارهـــم قادتها ـ بشكل لايتعارض مع مصالحهم ٠

لهذا أجبروا على قيادتها ، فى أشـــد فتراتها عنفا وان لم يجاروا هذا العنف على طول الخط ، ـ وتجلى ذلك فى اضراب المحامين وتنظيمه ، وموقفهم من اضرابات الموظفين ، وكذلك أزمة الأرمن ـ ٠ وبعد أن تقرر الافراج عن المنفيين والســـماح لهـم بالسفر ، قرر المعتدلون تفريغ الثورة من شحنات العنف ، وتحويل مسارها فى الداخل بما لا يتعارض مع مصالحهم ، هذا ، فى الوقت الذى سعى فيه المعتدلون فى الوفد المسافر ، الى تقريب وجهات النظر بين سعد زغلول وملنر فى أوربا، للوصول الى اتفاق فى أسرع وقت ممكن لوقف تصاعد العمـــل الثورى ، وعندما أحسوا بأن ســعد زغلول بدأ يميل الى التشدد ، انشقوا على الوفد ، ليعدوا أنفســهم لمهمة التفــاوض مع الانجليز ، الذين أخذوا يبحثون عن المعتدلين المصريين ٠

لذلك جاءت مفاوضات عدلى ـ كيرزون ، والتى لم تنته الى النتائج التى كان قد تم التوصل اليها فى مفاوضات سعد ـ ملنر،ورغم رفض عدلى يكن لها ، باعتبارها دون الأمانى الوطنية التى علق عليه تحقيقها ، الا أنه وافق الانجليز على امكانية صلاحية ماتم التوصل اليه معه ليكون محورا للعلاقات المصرية ـ البريطانية وذلك الى حين تصفية المسائل المختلف عليها فى مفاوضات أخرى ، وقد كان صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من العوامل المساعدة على مزيد من تفريغ الثورة من العنف ، عندما نص على الغاء الحمـــاية ، والاعتراف باستقلال مصر ، كما أنه أرضى المعتدلين عندما سمح لهم ـ بموجب النص على وضع دستور بواسطة جمعية وطنية ـ بقدر من المشاركة السياسية ٠

وتألفت لجنة لوضع الدستور ، وقانون الانتخابات ، مثل المعتدلون معظم أعضائها ، لهذا جاء الدستور ، وقانون الانتخابات كي يرعى مصالحهم الى أبعد الحدود . وعلى الرغم من دخولهم انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، على أساس قانون الانتخابات الذى وضعوه ، الا أنهم فشلوا في الحصول على الأغلبية داخل البرلمان أمام حزب الوفد ، الذى دخل هذه الانتخابات ، رغم معارضته الشديدة للدستور وقانون الانتخابات . ولم يتمكن المعتدلون «حزب الأحرار الدستوريين» من أن يمثلوا بعدد متواضع من النواب داخل البرلمان ، الا في برلمان الائتلاف .

وحتى ارتفاع نسبة تمثيل المعتدلين داخل برلمان الائتلاف ، كانت برضى الوفديين الذين وافقوا على الا ينافسوا الدستوريين في دوائرهم المضمونة ، كما وقفوا الى جانب بعض من رشحوا خارج هذه الدوائر ، والذين كان يستحيل عليهم ان يوفقوا في الانتخابات بمفردهم ، ومن هؤلاء ابراهيم الهلباوى .

وقد كان لابراهيم الهلباوى داخل برلمان الائتلاف اهتمامات بكافة الموضوعات التى نظرها مجلس النواب ، سواء اكانت اقتصادية أم اجتماعية أم تشريعية . حيث أسهم في المناقشات التي دارت حول كثير من الموضوعات الاقتصادية ، والتى اقترب اثناءها ممن يمكن تسميتهم بالهيئة البرلمانية لحزب الاحرار الدستوريين — وذلك في بعض الأحيان — وخاصة عند مناقشة الموضوعات التى تمس مصالحهم ، أما فيما عدا ذلك فقد اختلف كثيرا معهم ، مما يؤكد على غياب التنسيق وتوزيع الأدوار فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب ، يجب عليها مناقشة الموضوعات الواردة بجدول اعمال المجلس ، خارج قاعة المجلس والاتفاق على موقف موحد تجاهها وطرح حلول لها ، تمثل رؤية حزبهم وليست رؤية الاعضاء الفردية .

كذلك تدخل الهلباوى فى المناقشات التى دارت داخل مجلس النواب ، حول بعض القضايا الاجتماعية ، التى تمس قطاعا عريضا من المصريين سواء فى الريف أو المدينة ، وقد جاءت مناقشاته متعاطفة ، مع هذه الفئات الاجتماعية مؤكدة على ضرورة توفير بعض الخدمات الاجتماعية لهم ، سواء أكانت تعليمية أو صحية ، والحد من اضرار أصحاب المصالح الزراعية بهم - فى قانون ثلث الزمام ..

وقبل دخول الهلباوى الى البرلمان ، ترافع فى أشهر القضايا السياسية والوطنية فى مصر فبعد موقفه غير المشرف من الحركة الوطنية فى دنشواى فقد اتجه - وربما فى محاولة للتكفير عن ذنبه - للترافع عن المتهمين فى أهم القضايا الوطنية فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، حيث ترافع عن ابراهيم الوردانى ، فى قضية مقتل بطرس غالى ، وترافع عن شفيق منصور ، فى قضية مقتل السيرلى ستاك وقد جاءت مرافعاته فى كلتا القضيتين لتدل دلالة قاطعة على قوة وشدة تأييده للحركة الوطنية ، ربما بعد أن لقنه ابراهيم الوردانى درسا فى الوطنية .

هوامش الفصل الخامس

(١) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، ص ص ٢٣ — ٢٤ .

(١) نفس المصدر : ص ١٠١ .

(٢) نفس المصدر : ص ١٠١ .

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٥) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٢ — ٢٤٣ .

(٦) نفس المصدر : ص ١٩٩ ، محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٧) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٠ — ٢٤٣ ، السياسة ، عدد ٦٨٠ ، ٦ يناير ١٩٢٥ .

(٨) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٩) السياسة : عدد ٦٩٦ ، ٢٥ يناير ١٩٢٥ « خطاب ابراهيم الهلباوى » الحزب ٢٣ يناير ١٩٢٥ ، وعدد ٧٠٨ ، ٨ فبراير ١٩٢٥ « خطبة الهلباوى بك التى ألقاها بدار الحزب أمس الأول » .

(١٠) نفس المصدر : عدد ٧٣٣ ، ٦ مارس ١٩٢٥ « خطبة الهلباوى فى دائرتـه » .

(١١) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٣ .

(١٢) **نفس المصدر** : ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، **يونان لبيب رزق** : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(١٣) **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣٨ .

(١٤) **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق** ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(١٥) **يونان لبيب رزق** : الحياة الحزبية ، ص ٢٩١ .

(١٦) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ٢٤٨ .

(١٧) **يونان لبيب رزق** : الحياة الحزبية ص ٢٩٢ .

(١٨) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٧ .

(١٩) **تقارير الأمن** ، تقارير محافظة مصر ، تقرير حكمدارية بوليس مصر ، ادارة الضبط ، فرع « ب » صورة تقرير أحد مندوبى الأمن العام فى ٢٤ يناير ١٩٢٦ .

(٢٠) **السياسة** : عدد ١٠٨٣ ، ١٨ أبريل ١٩٢٦ ، وعدد ١٠٨٤ ، ١٩ أبريل ١٩٢٦ .

(٢١) **تقارير الأمن العام** : تقارير محافظة مصر ، تقرير حكمدارية بوليس مصر ، ادارة الضبط فرع « ب » صورة تقرير أحد مندوبى الأمن العام فى ٢٤ يناير ١٩٢٦ .

(٢٢) **السياسة** : عدد ١٠٦٩ ، ٤ أبريل ١٩٢٦ « الأحزاب المؤتلفة ، الترشيحات لمجلس النواب » .

(٢٣) **مضابط مجلس النواب** : ملحق لمضبطة الجلسة الأولى ، ١٠ يونيه ١٩٢٦ ، ص ٧ ، ومضبطة الجلسه السابعة عشرة ، ٢٤ يوليه ١٩٢٦ ، ص ٢٢٥ .

(٢٤) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٨ .

(٢٥) **السياسة** : عدد ١١٢٠ ، ٤ يونية ١٩٢٦ ، فى فندق الكونتننتال « النواب يكرمون دولة سعد باشا » .

(٢٦) **مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب** : ١٠ يونية ١٩٢٦ ، ص ٢ ، والجلسة الثانية ، ١٢ يونية ١٩٢٦ ، ص ١٢ .

(٢٧) **مضابط مجلس الشيوخ** : دور الانعقاد الخامس عشر ، الجلسة الأولى ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ١١ .

(٢٨) **نفس المصدر** : الجلسة الثانية ، ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ، ص ص ١٨ — ٢٠ ، مضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب ، ١٢ يونية ١٩٢٦ ، ص ص ١٧ ، ٢٤ ، ومضبطة الجلسة الثالثة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦ ، ص ٢١ .

(٢٩) **أحمد زكريا الشلق** : حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٢٧٠ .

(٣٠) **يونان لبيب رزق** : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ .

(٣١) **وهذه الجلسات هى** ، ٧ مارس ١٩٢٧ ، ١٤ أبريل ١٩٢٧ ، ٢٦ أبريل ١٩٢٧ ، ٢٤ أبريل ١٩٢٨ ، ٢٤ مايو ١٩٢٨ .

(٣٢) **مضبطة الجلسة الحادية والخمسين والثانية والخمسين لمجلس النواب** ، ٢٤ و ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٨٠٣ ، ٨٢١ .

(٣٤) **مذكرات الهلباوى** : ك ٢ ، ص ص ٣٢٧ — ٣٢٩ .

(٣٥) **محمد خليل صبحى** : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٦ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٢٤٣ .

(٣٦) **أحمد زكريا الشلق** : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٩٤ .

(٣٧) **مجلس الشيوخ** : الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الرابعة : ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ ، ص ٢٩ .

(٣٨) **مضبطة الجلسة الثامنة والسبعين لمجلس النواب** ، ٧ يونية ١٩٢٨ ، ص ص ١٢٢٨ — ١٢٣٠ .

(٣٩) **نفس المصدر** : ص ص ١٢٣٠ — ١٢٣١ .

(٤٠) **أحمد زكريا الشلق :** حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .

(٤١) **مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب :** ١٩ سبتمبر ١٩٢٦ ، ص ص ٣ — ٤ .

(٤٢) **مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب :** ٢٦ يونية ١٩٢٦ ، ص ص ٢٦٣ — ٢٦٤ .

(٤٣) **أحمد زكريا الشلق :** حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .

(٤٤) **مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب :** ٣١ يولية ١٩٢٦ ، ص ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٤٥) **نفس المصدر :** ص ٢٨٨ .

(٤٦) **نفس المصدر :** ص ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .

(٤٧) **نفس المصدر ،** ص ٢٩١ .

(٤٨) **مضبطة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب :** ٨ فبراير ١٩٢٨ ، ص ص ٤٣٦ — ٤٣٩ .

(٤٩) **نفس المصدر :** ص ص ٤٣٩ — ٤٤٠ .

(٥٠) **مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب :** ٢٥ يناير ١٩٢٨ ، ص ص ٣٦٤ — ٣٦٦ .

(٥١) **مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب :** ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ص ١٦٣ — ١٦٨ .

(٥٢) **نفس المصدر :** ص ص ١٦٩ — ١٧٠ .

(٥٣) **مضبطة الجلسة الأربعين لمجلس الشيوخ ،** ٢٦ يولية ١٩٣٧ ، ص ٧٩٩ .

(٥٤) **مجلس الشيوخ ، الانعقاد السادس عشر ، الجلسة الأولى ،** ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ١٣ .

(٥٥) **نقابة المحامين :** المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٥٦) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب : ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، ص ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٤ .

(٥٧) نفس المصدر ونفس الصفحات .

(٥٨) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب ، ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ص ٧٤٧ .

(٥٩) نفس المصدر ، ونفس الصفحات .

(٦٠) مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين لمجلس النواب : ٩ مايو ١٩٢٧، ص ٩٠٦ .

(٦١) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين : ١٣ أبريل ١٩٢٧ ، ص ص ٧٤٦ - ٧٤٧ .

(٦٢) مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب : ٢٦ يولية ١٩٢٦ ، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والجلسة الثامنة والأربعين ١٨ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٧٣٤ ، ٣٧٩ - ٧٤٠ .

(٦٣) مضبطة الجلسة الثلاثين لمجلس النواب : ١٦ فبراير ١٩٢٧ ، ص ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٦٤) مضبطة الجلسة السادسة لمجلس النواب : ٦ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

(٦٥) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٥ .

(٦٦) مضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس النواب : ٥ يناير ١٩٢٧ ، ص ص ٢١٥ - ٢١٩ .

(٦٧) مضبطة الجلسة الثانية والخمسين لمجلس النواب : ٢٥ ابريل ١٩٢٨ ، ص ٨٣٤

(٦٨) مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين لمجلس النواب : ٧ مايو ١٩٢٨ ، ص ص ٩٠٧ - ٩١١ .

(٦٩) مضبطة الجلسة السادسة والسبعين لمجلس النواب : ١١ يونية ١٩٢٨ ، ص ص ١٣١١ ، ١٣٢٢ - ١٣٢٣ .

(٧٠) مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لمجلس النواب : ١٧ يولية ١٩٢٦ ، ص ص ١٥٩ – ١٦٠ .

(٧١) مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس النواب : ٢٣ فبراير ١٩٢٧، ص ص ٥٠١ – ٥٠٦ .

(٧٢) أرجع الى ص ١٥٤ وما بعدها .

(٧٣)مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب : ٢٥ يناير ١٩٢٨ ، ص ص٣٦٤ – ٣٦٥ .

(٧٤) مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب : ٢١ يولية ١٩٢٦ ص ص ٢٨٧ – ٢٩١ .

(٧٥) مضبطة الجلسة الثامنة والاربعين لمجلس النواب : ١٨ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٧٣٤ ، ٧٣٧ – ٧٤٠ .

(٧٦) مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب : ١٠ يناير ١٩٢٨ ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٧٧) مضبطة الجلسة الرابعة والستين لمجلس النواب : ١٧ مايو ١٩٢٨، ص ص ١٠٣٤ – ١٠٥٣ .

(٧٨) مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين لمجلس النواب : أول مايو ١٩٢٨ ، ص ص ٨٦٥ -- ٨٦٨ .

المصـــادر والمراجـــع

أولا الوثائق :ـ

(أ) غير المنشورة

ـ محفوظات دار الوثائق القومية بالقلعة

« مجموعة تقارير الامن « محافظة مصر »

(ب) المنشورة

١ ـ **لجنة الدستور** : محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤

٢ ـ : لجنة وضع المبادىء العامة ، القاهرة ١٩٢٧

٣ ـ **محمد احمد انيس** : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، والمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى الجزء الأول ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ـ بدون تاريخ .

٤ ـ **مضابط مجلس النواب** فى الفترة من ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨

٥ ـ **مضابط مجلس الشيوخ** فى الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٠

ثانيا المذكرات :ـ

(أ) غير المنشورة :ـ

١ ـ مذكرات ابراهيم الهلباوى وتقع فى كراستين ومودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة ٠

(ب) المنشورة :ـ

١ ـ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول من يناير ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ـ ١٩٣٦ ٠

٢ ـ : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثالث ، دار مجلتى للطبع والنشر ، القاهرة « بدون تاريخ »

٣ ـ أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٣١ ، القاهرة فبراير ١٩٦٢

٤ ـ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الاول من ١٩١٤ الى ١٩٣٧ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ٠

٥ ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مذكرات عبد الرحمن فهمى يوميات مصر السياسية ، الجزء الاول ، اشراف يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٨ ٠

ثالثا : الدوريات

١ ـ الجريدة مارس ١٩٠٧ ، وديسمبر ١٩٠٨

٢ ـ المقطم ١٩٠٦

٣ ـ السياسة ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ٠

رابعا المراجع

- أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ ٠

- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ٠ الطبعة الثالثة ، دار الكاتب المصرى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ ٠

- أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ـ ١٩٧٩
: حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣م
الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٢

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ٠

- أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، المختارات السياسية « جمعة اسماعيل مظهر » مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ م ٠

- آرثر ادوارد جولد شميت « الابن » : الحزب الوطنى المصرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ترجمة فؤاد دواره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ ٠

- انور الجندى : تطور الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية ،

- الأهرام:مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ ٠

- تيودور رونشتين : تاريخ مصـــر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على احمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .

- جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصـر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ م ، ترجمة سامى الليثى ، مكتبة مدبولى القاهرة ، « د. ت » .

- حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .

- رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعيـة الكبيرة ، ١٨٣٧ ـ ١٩١٤ ، الطبعـة الأولى دار الفـكر الحديث للطباعة والنشـر ـ القاهرة ١٩٧٣ .

- سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتـلال الانجليزى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

- عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ م ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ م .

- عباس محمود العقاد : سعد زغلول زعيم الثورة ، كتاب الهلال ، العدد ٤٥٢ ، اغسطس ١٩٨٩ .

- عبد الحليم الجندى : جرائم واغتيالات القرن العشرين جـ١ ، الطبعة الأولى ، دار سعد مصر ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السـياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ط ، دار المعارف القاهرة ١٩٧١ .

: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية الجزء الثانى الطبعة الاولى ، دار العودة بيروت ١٩٧٥ م ٠

— **عبد الرحمن الرافعي** : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية تاريخ مصر القومى من ١٨٩٢ الى ١٩٠٨ ، الطبعة الثانية النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٥ م ٠

: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة ١٩٨٣ ،

: مصطفى كامل باعث النهضة المصرية ، كتاب الهلال ، العدد ٤٧٠ ، فبراير ١٩٩٠ ٠

— **عبد العاطى محمد أحمد** : الفكر السياسى للامام محمد عبده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،

— **عبد العظيم رمضان** : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٣ ،

— **عبد المنعم الجميعي** : الخديو عباس حلمى الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ — ١٩١٤ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ م ٠

على الدين هلال : التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ م ٠

: السياسة والحكم فى مصر ، المعهد الألمانى ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧ ٠

- **علی برکات** : تطور الملكية الزراعية فی مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧ ٠

- **لطيفة محمد سالم** : القوى الاجتماعية فی الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ،

: النظام القضائی المصری الحديث ١٩٧٥ ـ ١٩١٤ ط ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهـــرام ، القاهرة ١٩٨٤ م ٠

- **محمد أحمد أنيس والسيد رجب حراز** : التطور السياسی للمجتمع المصری الحديث ،دار النهضة العربية ، القاهرة (ب ٠ ت)

- **محمد أحمد انيس** : صفحات مطوية من تاريخ الزعيـــم مصطفى كامل ، العدد (٩) من سلسلة تاريخ المصريين الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م ٠

- **محمد جمال الدين المسدی** : دنشـــوای ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٤ ٠

- **محمد خليل صبحی** : تاريخ الحياة النيابية فی مصر ، جـ ٦ دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ٠

- **محمد سيد الكيلانی** : حسين كامل ١٩١٤ ـ ١٩١٧ م ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ،

- **محمد عمارة** : الاعمال الكاملة للامام محمد عبده،الكتابات

السياسية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ ٠

- مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥ ٠

- نقابة المحامين : ابراهيم الهلباوى ٠ سلسلة اعلام المحاماة العدد الثانى القاهرة ١٩٨٢ ٠

- يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ٠

: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ٠

خامسا : المقالات والبحوث ٠

- صلاح العقاد : مصطفى كامل وفرنسا ، أحد البحوث التى القيت فى ندوة بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ ـ ١٩٧٤ بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والتى نشرتها فى كتاب بعنوان « مصطفى كامل » ، القاهرة ١٩٧٦ ٠

- صلاح عيسى : مصطفى كامل وقضايا الاصلاح الاجتماعى أحد البحوث التى القيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها اعلاه ٠

- **عاصم الدسوقى :** محمد فريد فى ضوء أوراقه ، دراسة لأوراق محمد فريد مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ ــ ١٩١٩ ، المجلد الاول ، التى نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ضمن منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

- **فتحى رضوان :** مصطفى كامل رائدا وطنيا ، أحد البحوث التى القيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها سابقا ٠

- **مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :** أوراق مصطفى كامل « المقالات » الكتاب الاول ١٨٩٣ ــ ١٨٩٩ تحقيق يواقيم رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ،

- **يونان لبيب رزق :** مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ، أحد البحوث التى القيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المشار اليها سابقا ٠

الفهـــرس

صــــــدر فى هذه السلسلة

١ ـ الأصول التاريخية لمسألة طابا ـ دراسة وثائقية .
د . يونان لبيب رزق .

٢ ـ مجمع اللغة العربية ـ دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣ ـ التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين ـ دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومى .

٤ ـ الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د . محمد كمال يحيى .

٥ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « الشيخ حسن المرصفى وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .
د . أحمد زكريا الشلق .

٦ ـ صياغة التعليم المصرى الحديث ـ « دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ » .
د . سليمان نسيم .

٧ ـ دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث .
د . شوقى عطا الله الجمل .

٨ ـ التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ ·
د · فاطمة علم الدين عبد الواحد ·

٩ ـ المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ ·
د · لطيفة محمد سالم ·

١٠ ـ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ـ « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ ـ ١٨٤٨ » ·
د · نسيم مقار ·

١١ ـ حول الفكرة العربية فى مصر ـ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر » ·
د · فؤاد المرسى خاطر ·

١٢ ـ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ـ « دراسة تاريخية » ·
د · يواقيم رزق مرقص ·

١٣ ـ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ·
د · سامية حسن ابراهيم ·

١٤ ـ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ ·
د · أحمد دياب ·

١٥ ـ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين ·
د · أحمد عصام الدين ·

١٦ ـ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا ·
د · عبد الله عبد الرازق ابراهيم ·

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول » ٠

د ٠ أحمد زكريا الشلق ٠

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى » ٠

د ٠ حمادة محمود اسماعيل ٠

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية ٠

د ٠ لطيفة محمد سالم ٠

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ٠

د ٠ عادل حسين غنيم ٠

٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » ٠

د ٠ زين العابدين شمس الدين نجم ٠

٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ٠

د ٠ زكريا سليمان بيومى ٠

٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ ٠

د ٠ حلمى أحمد شلبى ٠

٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا ٠

د ٠ شوقى الجمل ٠

٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ٠
د ٠ فاطمة علم الدين ٠

٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية ٠
د ٠ على شلش ٠ .

٢٧ ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ٠
د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠

٢٨ ـ عصر حككيان ٠
٩ ٠ د / أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠

٢٩ ـ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ٠
د ٠ حلمى احمد شلبى ٠

٣٠ ـ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ٠
د ٠ سعيده محمد حسنى ٠

٣١ ـ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ ٠
د ٠ عاصم محروس عبد المطلب ٠

٣٢ ـ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ٠
د ٠ اسماعيل محمد زين الدين ٠

٣٣ ـ دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى ٠
د ٠ حماده محمود احمد اسماعيل

وبين يديك :

المعتدلون فى السياسة المصرية
د٠ أحمد الشربينى السيد

رقم الايداع ١٩٩١/٢٩٨١

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 10 — 2728 — 0

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاعتدال والتطرف قضية شائكة ذات أبعاد فكرية وسياسية واجتماعية، وهي قضية مطروحة بإلحاح في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر.

من هذا المنطلق تقدم «مصر النهضة» هذه الدراسة التاريخية الرائدة، التي تتخذ «إبراهيم الهلباوي» كنموذج تطبيقي، باعتباره شخصية تباينت مواقفها واختلفت بشأنها التفسيرات

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة من كونها لا تقتصر على تناول شخصية الهلباوي فقط، وإنما تتناوله في إطار ظروف المجتمع المصري ومختلف التيارات السياسية لأحزاب تلك الفترة، وكذلك أحداث ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية المصرية، ومن ثم تقدم رؤى جديدة تُميط بها اللثام عن ماهية الاعتدال والتطرف في التاريخ المصري.

٢٠٠ قرش   مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

